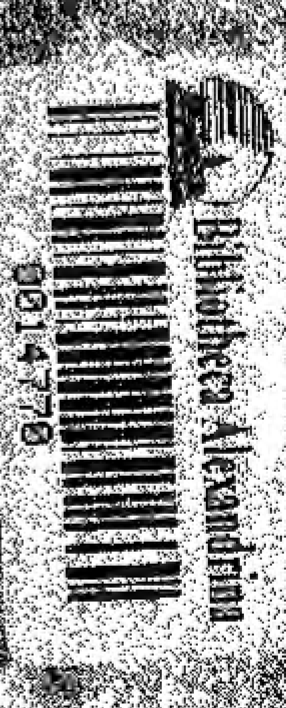
د. هدى رزق



لبنان

بين الوحدة والانفصال

هزائم الانتفاضات ١٩١٩ - ١٩٢٧



لبنان بين الوحدة والإنفصال
(١٩١٩ ـ ١٩٢٧)

د. هدى رزق

لبنان بين الوحدة والإنفصال
(١٩١٩ ـ ١٩٢٧)

بيسان

* لبنان بين الوحدة والإنفصال (١٩١٩ ـ ١٩٢٧)

* تأليف: هدى رزق

* الطبعة الأولى: ١٩٩٨م

* الناشر: بيسان للنشر والتوزيع

□ ص. ب ٥٢٦١ ـ ١٣ بيروت ـ لبنان

□ هاتف ٣٥١٢٩١ ـ ٠١ * فاكس ٧٤٧٠٨٩ ـ ١ ـ ٩٦١

المحتويات

- مدخل -

طالما كان صعباً على الباحث في موضوع العلوم الانسانية - من
لم اجتماع واقتصاد وسياسية، الخ.... أن ينحصر في اية
خاصة بالعلوم المُبيَّنة اعلاه، نظراً لان غرض البحث ليس نظرياً
لا يستلزم سوى مشاهداتٍ "طرائقية" او "معرفية" (ميتودولوجية
مولوجية).

نا، ننطلق من المصادر السوسيولوجية على ان «الواقعة
اعية واحدة»، فهي ليست فقط اقتصادية او سياسية او
يديولوجية) حتى يكون في الامكان تناولها بمعزل عن سواها،
المنحى العلمي الملائم والطرائقية المناسبة. فالواقعة الاجتماعية
ر في مجتمع عينيّ (سورية ولبنان)، في مرحلة حاسمة من
ورة ١٩٢٥-١٩٢٧) انما تعكس تشابك عدّة معطيات: تاريخية،
رفيّة، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، دينية، فكروية، الخ....

وهذا ما يجعل من الصعب على الباحث الاكتفاء، في مدخل منهجي، بوضع عمله في خانةٍ عامة (تاريخ اجتماعي او علم اجتماع سياسي) من دون ان يدور في محور منطق البحث عينه الذي لا يتوانى عن الاستعانة بهذا العلم الاجتماعي او ذاك لكيما يضيء ويفسّر بعض معالم الواقع المدروس. وبما ان الواقع يكون دوماً اغنى من تصوره، فلا مفر لنا في هذا الكتاب من تناول عدّة مقومات: تاريخية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، إناسية (انثروبولوجية)، دينية وسواها... فهذه المقومات لا تتمرتب في السياق المتحرك لأحداث ١٩٢٥-١٩٢٧، بل تتشابك تشابكاً شديداً، يجعلها تكوِّن في تسلسلها التاريخي وراتوبها التساوقي والبنيوي، كلاً، سنحاول تفكيك عناصره التكوينية، وإناطتها بمنطقٍ ومعقولية قائمة على إشكالية اولية.

لا يشكلُ الكيانُ اللبناني تكويناً اجتماعياً كاملاً، فقد كان على الدوام، وربما سيبقى لامد طويل، جزءاً من كل اشمل، لا مفرّ من الانطلاق منه، لتناول العناصر المسمّاة «داخلية» ولادراجها في قراءة رشيدة .

إن هذه الاشكالية الاولية جعلتنا نصمم، في سياق بحثنا، على الافادة من عدة علوم شديدة التباين من حيث طرائقيتها المنهجية وتقنياتها، منها:

التاريخ: في مجال بالغ الارتياب، مثل التورخة(Historigraphie) اللبنانية، حيثُ تسودُ الاطروحات «اللبنانية» التي تُغيِّب مراحل حاسمة وحوادث محدَّدة، كان لا مناص لنا من إعادة تركيب تلك الحوادث المُغيَّبة، انطلاقاً من وثائق صحيحة، مع تجنب الانزلاق في مهاوي التدوين الاخباري.

علم الاجتماع: هذه الحوادث المُثارة لا يمكنها بمجرد حضورها

الخام والمتناثر، نسف المرتكزات التي قامت عليها القراءات السائدة، من دون الاستناد الى تحليل سوسيولوجي شمولي، ينكبُّ على إبانة المحدّدات المشتركة بين مختلف مقومات الواقع: الاقتصادية، السياسية، الفكروية، الدينية، الاناسية، الجغرافية، الخ.

وإزاء خيار منهجي كهذا، بدا لنا ان من الصعب الانحصار في نطاق من الآكاديمية الصورية، بحيث يُظَنُّ أن كل جزء يلبي متطلبات منهجية صورية قد لا تسمح باكتناه عقلانية واقع بالغ التعقيد مثل قيام الدولة اللبنانية وتطورها.

ففي كل جزء من عملنا تتفاعل وتتلازم المقوّمات التاريخية والتحليلات الاجتماعية، ويجمعها هاجس واحد: التفسير غير الاعتقادي.

وإذ نأمل ان يشكل هذا الكتاب فائدة علمية للباحثين المهتمين بتاريخ المنطقة، فإننا نعدّه محاولة متواضعة على طريق البحث الذي من شأنه ان يقربنا من الواقع، بدلاً من الكتابة تحت اقنعة الايديولوجيا والاحقاد الدفينة التي تحول دون رؤية الواقع التاريخي والاجتماعي كما هو.

– مقدمة –

إعلان دولة لبنان الكبير بين هزيمة الانتفاضات والتطورات السياسية الدولية

هل يمكننا دراسة التاريخ السياسي للكيان اللبناني من دون العودة الى جذور المشاكل السياسية التي عصفت بالمنطقة ولا زالت للوصول الى تساؤلات ملحة تحدد رؤيتنا لواقعنا انطلاقًا من معطيات السياسات الدولية والاقليمية.

لقد عصفت الأفكار السياسية العربية والعالمية بمحاولات ترسيخ لبنان، نظرًا لأهمية موقعه "بين والي عكا ووالي الشام" وهشاشة تركيبته السياسية التي لم تستطع تخطي قبليتها وطوائفيتها للخروج الى الدولة الحديثة.

ربما هو حال المنطقة العربية التي خاضت مقاومة ضد العثمانين تحت شعار الوحدة العربية، والقومية العربية، الى جانب المستعمر في مرحلة اولى، والذي وان اختلفت استراتيجيته الاستعمارية (فرنسا،

انكلتـرا)، وإن تناقض في الاسلوب مع حلفـائه انما هو اقـتـرب في الاهداف، والهدف كان محاولة السيطرة على المنطقة العربية.

وهذا ما برز في آلية العمل على العصبيات الطائفية والمذهبية والقبلية التي اراد بعضها بناء سلطات محلية او دويلات خاصة به، لقيت التشجيع الكامل من السلطات المنتدبة التي حاولت ضرب الاتجاهات السياسية الوحدوية التي تحفظ للعرب بعضًا من وجودهم . فجاء ترسيخ الواقع الكياني ليوتر علاقات الدول فيما بينها في فترة لاحقة ويمنع عليها أية وحدة، ويضرب مصالحها المشتركة.

سنحاول في هذا النص تلمس التطورات التاريخية التي ادت الى اعلان دولة لبنان الكبير، فهزمت وانكفأت، ورصد ردود الفعل التي ادت الى انتفاضات فشلت في فرض شروطها.

التركيبة السياسية العثمانية

خاطبت العثمانية "الكل" و "الاشمل" في طروحاتها العقائدية والدينية والسياسية. فالسلطة في يد السلطان-الخليفة الذي يمثل امة الاسلام وليس الامة العثمانية، والامبراطورية الاسلامية عمادها الاول هوالدين الاسلامي.

لم تتصالح مع دعاة الفكر القومي لان قبولها بذلك يعني ازدواجية سلطة الدين والدولة، فيما ترى هي السيادة الإلهية فوق اية سيادة اخرى[1].

صحيح ان الفساد والرشوة والتأخر عن مواكبة التطورات والتقانة الغربية اقتصاديًا وعسكريًا كانت من الاسباب المهمة في سقوط

---

١ ـ محمد صادق"امتداد التركية وقوميتها" مجلة التاريخ التركي، العودة ٣، ص ٢٨، ١٩٨٨.

الامبراطورية العثمانية؛ لكن المهم ايضًا ايضاح الخطأ الذي كمن في التعامل مع "الخلافة" كلقب والافادة منه في اجل اعادة جمع الشمل في وقت لم تعد هذه المسألة تقدم او تؤخر في اعادة الماضي؛ لأن العرب كانوا قد قطعوا اشواطًا بعيدة مع مفهوم القومية والوحدة وتوطيد العلاقات مع الغرب لدعم استقلالهم وحقهم في تقرير المصير.

هكذا وامام تدخلات الدول الكبرى وحربها التي خاضتها لتصفية هذا "الخطر الديني والسياسي والتاريخي"، وتدهور الاوضاع الداخلية التي انهت ٤٠٠ عام من الحكم العثماني في العالم حاول الاتراك حماية وجودهم عبر سياسة وحسابات خاصة اساءت اكثر فأكثر الى علاقاتهم مع العرب[١].

ويمكن حصر الذاكرة العربية عن الحكم العثماني ضمن المراحل التالية:

١-التفككات الداخلية:

يبرز عامل الضعف والتفكك الداخلي الذي عانته الامبراطورية العثمانية كخط فاصل في زيادة التباعد وتضارب المصالح، اذ بدأت هذه المرحلة انطلاقًا من عام ١٦٩٩ للاسباب التالية:

أ-الفساد

ب-عدم القدرة على مواكبة التقدم العلمي والتقني الذي ساد الغرب.

ج-تدخلات الدول الغربية: التي عدت نفسها معنية مباشرة لحماية مصالحهام ن خلال اقليات دينية افادت منها كغطاء يسهل تحركها ووجودها في المنطقة العربية؛ هذه الدول هي روسيا وفرنسا وبريطانيا.

---

١ ـ الهن راسل "القومية العربية والاتراك" انقرة (١٩٧٢)، ص ٧٠ وما بعدها.

فالأولى كانت في طليعة الراغبين في التوسع جنوبًا لبسط هيمنتها على المضائق التركية، والثانية لدخول سوريا ولبنان. والثالثة لضمان طريق الهند التجاري. واذا كانت مساعي هذه الدول قد باءت بالفشل في البداية، لكنها استطاعت تحقيق سياستها عام ١٩١٦.

وفي المرحلة الثانية، لم تستطع الامبراطورية العثمانية الصمود امام هجمات الغرب المتواصلة، فشكلت اتفاقية سايكس بيكو الفصل الاخير وآخر نقطة تحول فعلي لوجودها في المناطق العربية، التي تحالف بعض زعمائها مع الغرب، لطرد فلول العثمانين نتيجة الوعود بالاستقلال والحكم الذاتي[١].

الرد العربي:

حمل العرب الاتراك المسؤولية في اسباب توتر العلاقات بينهما لناحية التقارب والانفتاح التركي على الغرب ومحاولة تغريب الامبراطورية "حصن الاسلام المفترض[٢].

لقد تحول رجال الحكم نحو الثقافة الغربية رغم مطالبة العديد من الشخصيات العربية الفكرية والدينية بوحدة اسلامية حقيقية.

ويرى بعض غلاة القومية العربية ان الاتراك هم سبب تخلفهم وضعفهم[٣].

لكن الغرب الذي نجح في الايقاع بين العرب والاتراك دخل

---

١ ـ قاسمية خيرية "الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨-١٨٢٠. الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت، ١٩٨٢.

٢ ـ المرجع نفسه د. خيرية قاسمية.

٣ ـ توفيق برو: العرب والترك في العهد الدستوري للعثماني ١٩٠٨ ١٩١٤ القاهرة ١٩٦٠، ص ١٤٧ وما بعده.

المنطقة وبقي فيها لسنوات طويلة بغطاء دولي، وما كان ليخرج منها لولا المقاومة والمواجهة.

على ان القومية العربية في نشأتها وتطورها لم تعايش الا الحقبة الاخيرة من تاريخ الامبراطورية العثمانية.

الاتراك ونهاية الامبراطورية

لقد اظهرت تجربة الانقلاب الدستوري بين عام ١٩٠٨ و ١٩٠٩ أهمية العسكريين ووزنهم في العمل السياسي التركي. هؤلاء هم من فشلوا "التحرك الانقلابي" وهم الذين افشلوا الردة الحميدية.

فالصعود العسكري التركي (طلعت انور وجمال) ترافق مع سياسية ابعاد الموظفين غير الاتراك، وانتزع من العرب وظائف ادارية عديدة للعرب نظمتها جرائد جمعية الاتحاد والترقي بهدف حشد المشاعر القومية التركية والطورانية.

بدا الوضع العثماني برمته يمر بأزمة سلطة فعلية، مع خسارة الحرب الدفاعية في طرابلس الغرب، ووقوع ليبيا تحت الاحتلال الايطالي عام ١٩١٢. ثم ما لبثت حرب البلقان أن بدأت تزيد من تقليص القسم الاوروبي العثماني من البلقان[1].

شدد الاتحاديون القبضة المركزية، حيث بدا الاستئثار التركي بمواقع السلطة الفعلية يؤدي الى ازمة ثقة في العمل السياسي المشترك بين العرب والأتراك؛ ما خلق حيزًا من الاستقلالية عن العمل السياسي التركي، نلاحظه منذ عام ١٩٠٩، قادته النخب المدينية في مراكز الولايات

---

١ _ عبد العزيز الدوري: "التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، ص٢، بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦ ص ١٩٤.

ذات الطابع التجاري والدور الاداري-السياسي في النظام العثماني، كبيروت ودمشق وبغداد والبصرة. كما برز الوعي لدى نخب مثقفة تدرس او تتعاطى الصحافة اوالاعمال في القاهرة وباريس ولندن، ولها مواقف سياسية تجاه الدولة العثمانية.

تكمن اهمية هذا المظهر في انه يعبر عن حالة من حالات الوعي السياسي العربي المحدد في سياقين تاريخيين، اولهما في السياق العثماني المتجاذب بين المركزية واللامركزية، وثانيهما في السياق الدولي المتجاذب في الصراعات الدولية المتمحور حول المسألة الشرقية، اي مسألة تحديد مناطق النفوذ ومآلها بعد زوال الامبراطورية العثمانية[1].

العرب في مواجهة الترك:

بادر العرب الى تنظيم صفوفهم لمواجهة المد الطوراني، فألفوا الجمعيات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ-جمعية الاخاء العربي العثماني التي كان من اهدافها إعلاء شأن العرب ضمن الجامعة العثمانية. نشأت عام ١٩٠٨.

ب-المنتدى الأدبي، تأسس عام ١٩٠٩.

ج-الجمعية القحطانية

د ـ الجمعية العربية الفتاة

هـ-حزب اللامركزية الإدارية العثمانية، تأسس عام ١٩١٢. دعا الى معارضة المركزية وحركة التتريك ، وادى الى حركة بيروت الإصلاحية والمؤتمر العربي الأول في باريس[2].

---

١ ـ محمد كرد علي. "خطط الشام" ج ٣ ،بيروت – دار العلم للملايين، ص ١٩٢ وما بعدها.

٢ ـ وجيه كوثراني: دراسة في بدايات تكون الوعي السياسي العربي الحديث: تركية المركزية وعروبة اللامركزية" ص ٥٦– ٥٧ . مجلة "ابعاد" العدد الثالث.

إن انعقاد هذا المؤتمر الذي مثل شتى الاتجاهات المعارضة للمركزية التركية على اختلاف جذورها الثقافية وانتماءاتها الايديولوجية السياسية شدد على المسائل التالية:

١-حقوق العرب

٢-ضرورة الاصلاح على قاعد اللامركزية.

الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال:

إن المداولات التي تمت في المؤتمر عكست تعددية في وجهات النظر وفي مفاهيم العمل السياسي في الشرق واختلاف في تحديدات الامة من الناحية الجغرافية.

اما الرد التركي فكان عجز الاتحاديين عن اجراء اي إصلاح فعلي فضلاً عن وطأة الاتجاه القومي التركي والاتجاه الطوراني المتناميين واللذين بدأ يؤثران تأثيرًا فاعلاً في توجيه السلطة المركزية. واثرت هزائمهم المتتالية مع فشل حملة السويس على رجالات الحركة العربية، فكانت الاعدامات نتيجة سياسة جمال باشا، والتي وضعت حدًا فاصلاً بين العربية- الاسلامية من جهة والعثمانية التركية من جهة ثانية.

وتحولت الدينامية السياسية الى قوة عصبية عندما تضافرت القوى العربية لاخراج العثمانيين، ولكن ما لبثت هذه العصبية ان اضمحلت بعد دخول الغرب نسيج الاجتماع السياسي العربي في كل انحائه؛ الامر الذي ادى الى منعهم من التشكل كقوة.

ان الفكر السياسي العربي في معظمه بقي يدور حول العثمانية بصيغها المتعددة.

لقد كانت المركزية العربية هي الرد على المركزية التركية؛ فالسواد الاعظم تمسك بعثمانية اولاً ، ثم بعروبته ثانيًا.

لم يكن العروبيون السوريون فريقًا متجانسًا، بل عبارة عن مجموعة من ذوي الميول القومية الاولية؛ وتكونت ايديولوجيتهم ليس كرد فعل على العثمانية بل على احتمال زوالها. والعثمانية التي دعوا اليها شددت على المركزية. فبالنسبة اليهم هناك امة عثمانية، تتضمن أممًا عديدة عربية، تركية الخ...

لم تكن بهذا المعنى الحركة العربية تريد الحصول على الاستقلال بل على الحكم الذاتي خلافًا للقومية البلقانية[١]، ولم تكن المطالبة بالحكم الذاتي تعد خطوة اولى نحو الاستقلال بل نحو الفيدرالية.

القومية اللبنانية والاسس التي اعتمدتها:

لقد هدفت الفكرة اللبنانية المارونية الى ترسيخ استقلال الجبل وتوسيع حدوده. وأفق هذه الفكرة كان الانفتاح على الغرب وفرنسا تحديدًا. دعا التيار الاستقلالي اللبناني الى استكمال "نظام لبنان الأساسي" الذي وضعته الدول الخمس الكبرى بالاتفاق مع الباب العالي عام ١٨٦١، ويكون استكمالاً لنظام لبنان الأساسي بتولي حاكم لبناني مسيحي (بدل الحاكم المسيحي العثماني) وتوسيع حدوده لاسترداد الأقضية الاربعة، وإعادة مرافئه البحرية التاريخية اليه، وعلى رأسها مدينة بيروت[٢]، فالركيزة التي انطلق منها الموارنة لينادوا بالفكرة اللبنانية هي الكيان الذي تجسد في نظام المتصرفية.

اقتصرت الدعوات الى استقلال لبنان ابان السنوات الأخيرة من الحكم العثماني على هيئات وشخصيات مقيمة في الخارج.

---

١ ـ I (iben) Ortayli: "Ideological structure of Syria and Lebanon in the 19 th century and Ottoman counter- Measures (Revue d'histoire maghrebina). Vol. 12.June 1985, p. 151.

٢ ـ فارس ساسين: "في هوية اللبناني الوطنية والقومية" مجلة ابعاد، العدد الثالث، ص ٢٥٩-٢٦٠.- الاب هنتري لامنس La Syrie كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث.

اما الجمعيات فكانت عديدة أهمها:

-"اللجنة اللبنانية للاستقلال الفعلي" (باريس ١٩٠٨).

-الاتحاد اللبناني (القاهرة ١٩٠٩ والاسكندرية ١٩١٠).

ومع إعلان دولة لبنان الكبير دخلت الفكرة حيِّز التطبيق، وارتبطت بحماية فرنسية في مواجهة حادة مع الداخل السوري الرافض للانتداب ومشاريع اقتسام المنطقة بين دول الحلفاء، ولقرارات الفرنسيين رسم حدود الداخل مناطق لنفوذهم، ولم يخل هذا الارتباط من وشائج دينية وثقافية.

كيف انعكست هذه الفكرة وتطبيقها على معارضيها؟

إذا كانت هزيمة الاتراك سمحت للانتداب بتطبيق اتفاقات كانت الدول الكبرى آنذاك قد عقدتها وتمثلت بسايكس بيكو ١٩١٦ وتطبيقاتها في مؤتمر سان ريمو ١٩١٩؛ فإنها توجت باعلان "دولة لبنان الكبير" على يد الجنرال غورو عام ١٩٢٠؛ لكن هذا الاعلان بقي على الصعيد الحقوقي، ولم يستطع خرق المجتمع المدني، فكانت الولادة قسرية.

كان على هذه الولادة انتظار عام ١٩٢٧ تاريخ تصفية آخر ممانعة عسكرية سياسية في وجه تثبيت الكيانات الحقوقية السياسية المعلنة قبل ان ترسخ في الواقع الاجتماعي السياسي (الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥-١٩٢٧).

ما هي الآلية التي اعتمدها الانتداب لفرض سياسته؟

لا بد لنا من العودة الى اختلال ميزان القوى السياسي مع حكم الأمير بشير الثاني الشهابي وانتقال الغلبة من الدروز الى الموارنة عبر استعانة الأمير بشير بالمصريين إقليميًا وبالموارنة محليًا بعد خلافة مع بشير جنبلاط (الذي آزره في الماضي ليحكم)، ففقد الاجماع الدرزي على زعامته.

ولعل نزوح الدروز في جبل لبنان في تلك الفترة إثر الاضطهاد السياسي قد شكل أحد اهم اسباب اختلال ميزان القوى لمصلحة الموارنة، حيث اصبح الشوف الذي عرفه المؤرخون باسم جبل الدروز جبلاً درزيًا مسيحيًا.

وغدا عدد الدروز فيه أقل من الموارنة، ولم يعودوا تلك القوة العسكرية الضاربة في الساحل الشرقي للمتوسط. ولقد اعطت العلاقات الاقتصادية الجديدة للموارنة دفعًا سمح لهم بتقوية وضعهم السياسي المستجد.

وبذلك تضارب النمط الاقتصادي الجديد مع النمط العثماني القديم الذي كان قد بدأ بالتفكك. لم يحاول الدروز تغيير علاقاتهم الاجتماعية، ربما لانهم كانوا يرون من موقعهم الدفاعي في اية انتفاضة داخلية مغامرة خطرة، فدخولهم في النمط الحرفي العثماني ونمط التبادل المحلي كذلك انخراطهم السياسي ضمن هذا النظام جعل عملية التغيير عملية مستحيلة.

وبتدخل الدول الاوروبية الخمس، وعلى رأسها فرنسا بدأت ترسم وتحضر لبنان عبر نظام المتصرفية لدور سوف يشهده عام ١٩٢٠.

اذًا كيف تمكن الانتداب من فرض سيطرته وبسط نفوذه؟ لا شك بأن الانتقال من النظام العائلي الى النظام الطائفي لم يتم بنفس الوتيرة عند الطوائف اللبنانية فلقد تفاوت الانتقال من القديم (العائلي) الى الجديد (الطائفي) حسب المعطيات الاقتصادية التي ارتبط بها كل فريق على حدة.

ان السلطة العائلية عند الموارنة كانت قد اضمحلت لتحل محلها سلطة الطائفة بمساعدة الكنيسة حامية العلاقات الاقتصادية الجديدة، والتي تأقلمت باكرًا مع العلاقات الرأسمالية، ومثلت الفئات الاجتماعية

التي وجدت عام ١٩٢٠ نفسها مرتبطة حيويًا بالنظام الانتدابي، حيث وجد البعض عبر ممالاعتهم السياسية وممارستهم العسكرية طريقًا الى مناصب مرموقة في الدولة المعلنة ومناصب تجارية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمركز الاوروبي.

هذه المعطيات السوسيولوجية لمواقف الاكثرية المارونية الموالية للفرنسيين والتي قام افراد ميليشياتها بالقتال الى جانبهم مكنت مثقفوها من حصد النصر داخل تركيبة الدولة انطلاقًا من دستور١٩٢٦.

بينما وقفت الاغلبية الاسلامية في التيار المعاكس؛ وهذا ما يفسر موقف الطائفة السنية، والطائفة الشيعية، اذ انهم يهادنون الانتداب الذي حاول شق صفوفهم وابتزازهم عبر ممالأة بعض العائلات الاسلامية التي عملت معه من اجل الحصول على مراكز في السلطة المقبلة.

اما الدروز فقد انقسموا قسمين: الجنبلاطيون وعلى رأسهم نظيرة جنبلاط مع الفرنسيين؛ اما الارسلانيون فقد وقفوا الى جانب الثوار. وانطلاقًا من استراتيجيتها حاولت فرنسا نبش العصبيات المحلية، وإعادة إحياء تاريخ الاقليات والاثنيات في محاولة لتفتيت اللحمة الداخلية، عبر نوعين من التناقضات:

١-تناقضات داخل الاسلام: اذ أولت لكل المذاهب والملل غير السنية اهمية خاصة، وساهمت في ابراز خصوصيتها وتاريخها المستقل[1].

٢-تناقضات مع الاسلام: اذا تؤكد على خصوصية الاقليات

---

١ ـ سهيل القش "النص الاستشراقي واللبناني في الثقافة العربية". ص ٤٨-٤٩. مجلة الفكر التقدمي. العدد الرابع عشر.

الدينية المسيحية وتمايزها عن الحضارة العربية الاسلامية. وترى في هذه الاقليات جسرًا تعبر عليها الحضارة الغربية وتنخرط فيها.

من هذا المنطلق تمت قراءة تاريخ لبنان على انه ملجأ للاقليات الهاربة من حكم الاكثرية الحاكمة المتمثلة بالعثمانيين في التاريخ الحديث.

ومن هنا اخذ النص الإستشراقي الفرنسي في قراءته لبعض تحركات ومشاريع مقاطعجيي وامراء الجبل في لبنان طابع الحريات الاستقلالية الساعية الى تأسيس دولة مستقلة حسب النموذج الاوروبي للحكم، والنظر الى ان التاريخ كمجموعة حضارات لم يستطيع الإسلام أن يصهرها في بوتقته؛ فتصبح بالتالي الأقليات المسيحية هي المؤهلة لكي تتمثل النموذج الأوروبي، وتتجاوب مع مؤسسات الغرب الحديثة في كافة الميادين السياسية والتعليمية والإدارية والإقتصادية والعسكرية. وهذا ما حصل في آلية تركيب مؤسسات الدولة فيما بعد.

– III –

إشارات وتنبيهات الى بعض المفاهيم المستعملة في هذا الكتاب:

مُمانعة: تدل هنا على الرفض او المقاومة، وهي مستقاة من الفعل العربي (مانع) الذي يعني رفض، او تمنَّع، او أنف عن القيام بشيء ما خلافاً لقناعته؛ وهو تالياً مفهوم ذو دلالة سلبية.

غَلَبة : مفهوم خلدوني، مشتق من الفعل العربي (غَلَبَ)، ومعناه: قهر، غزا، انتصر على شخص، وظفر بشيء ما، وهنا نستعمله بمعناه الخلدوني اي : سلطة قائمة على القوى المادية وحدها، وهذا ما يميز الغلبة الخلدونية من الهيمنة (عند غرامشي) التي تفترض وجود مطاوعة من جانب المحكومين، او رضىً مرتكزاً على خطاب ايديولوجي.

عصبية : مفهوم خلدوني، ترجمة المستشرقون بعبارة «Esprit de Corps»؛ ويُقال على «اللحمة» او «الاجتماع» (بالمعنى الذي ذهب اليه اوغيست كومت)؛ كما يقال على «التضامن» في معناه الدور كيمي.

تقيّة : مصطلح من اصل ديني، معناه الحرفي «الكتمان» او «التكتم الشديد»، قوامه المرجعي ممارسة شيعية تشير الى ان الشيعي او الامام، الذي يواجه ميزان قوى لا يسمح له بالاعلان عن قناعاته التي من شأنها النيل من شرعية السلطة السائدة، انما يكتفي بإبطان (الباطن =Esotrique) معتقده الحقيقي، وإظهار عكسه (الظاهر= Exotrique).

مقاطعجي: مصطلح يتطابق مع منظومة اجتماعية شرقية، للدلالة على عائلة وجيهة، من الاعيان المكلفين من طرف الدولة برعاية ارض معيّنة؛ ونرمي من وراء استعماله الى التفريق بين هذه المنظومة الشرقية والنظام «الاقطاعي» الاوروبي الذي ترمي بعض الكتابات الى خلطه معها.

بلاد الشام : مصطلح متداول، يقال على منطقة المشرق التي تشمل سورية الحالية ولبنان والعراق والاردن وفلسطين، والتي تتطابق مع سورية الكبرى التي ينادي بها انطوان سعادة وحزبه (السوري القومي الاجتماعي). يستعمل حالياً للدلالة على هذا الجزء من المشرق قبل التقسيم الحقوقي –السياسي الذي فُرض مع الانتداب سنة ١٩٢٠.

الفصل الأول
ظروف الضم والإلحاق

I - السياسة الفرنسية-البريطانية والقضية العربية

عشايا حرب ١٩١٤-١٩١٨ ، مرت القضية العربية بثلاثة اطوار:

- طور اليقظة والتوعية في عهدي السلطانين عبد المجيد وعبد العزيز.

- طور التنظيم في عهد السلطان عبد الحميد.

- طور المطالبة والعمل في نطاق الجمعيّات، في عهد جمعية الاتحاد والترقي.

الا ان تلك الاطوار لم تتعدَّ نطاق النظريات والآمال، فظلت في إطار التشاور والتأمل السري؛ ولكنَّ الحرب العالمية الاولى أدرجت القضية العربية في مدار السياسة الدولية؛ ومرد ذلك الى مساهمة العرب العسكرية وما تلا ذلك من مفاوضات[1].

كان زعماء الجمعيّات العربية الثورية في دمشق، مثل جمعية «الفتاة» و«العهد» وسواهما، يتعاطفون مع السلطنة العثمانية ويتخوفون

---

١ - محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها، دار الشرق، بيروت ١٩٥٧ (جزآن)

من سقوطها؛ وكان هذا الشعور العام يسير جنباً الى جنب مع حذر صريح من الدول الاوروبية ووعودها، فتجلى من خلال قرارٍ اتخذته جمعية «الفتاة» في اذار (مارس) ١٩١٥ لدعم الدولة العثمانية، وذلك في اجتماع عقدته في منزل شكري الايوبي[1].

وكان الشريف حسين وابناؤه، لا سيما الامير عبدالله، متأثرين جداً بالمبعوثين الانكليز[2]؛ وكانوا يعتقدون بأن الفترة المناسبة قد ازفت لتحقيق الاستقلال، بعدما دأب الانكليز على كسب ود العرب، خصوصاً بعد هزيمتهم العسكرية في الدردنيل. كان لورنس العرب مكلفاً بتلك المهمة.

اما اقتناع الامير فيصل بالتحالف مع الانكليز فقد تعمق عندما اعدم جمال باشا الوطنيين العرب في ٦ ايار (مايو) ١٩١٦، وذلك على الرغم من وساطة الامير نفسه، ومن توسل والده الشريف حسين.

١ - مفاوضات الحسين/ماكماهون

جرى الاتصال الاول بين الانكليز والشريف حسين في ربيع ١٩١٢، بواسطة اللورد كيتشنر (Kitchnner). لكن الاتصالات استؤنفت عندما دخلت تركيا الحرب الى جانب المانيا، عندئذ جرت المفاوضات بين الشريف حسين والسير ماكماهون، واستمرت ١٨ شهراً؛ اما السياق السياسي في خلال تلك الحقبة، فكان مفعماً بتصريحات عدة، في لندن وباريس وواشنطن، مترعة بوعودٍ للعرب، مظهرة لنوايا الحلفاء الحسنة تجاههم، وكانت كل تلك التصريحات تشجِّع العرب على الثورة، مع

---

١ - خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، (١٩١٨-١٩٢٠) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٢، ص ١٩.

٢ - المصدر نفسه، ص ١٧٩.

تعليق آمال كبيرة على انتصار الحلفاء، خصوصاً بعد البيان الشهير للرئيس ويلسون عام ١٩١٦، المتضمن مبادئه الاربعة عشر الاساسية حول السلام العالمي[١].

٢ – اتفاق سايكس-بيكو

بموازاة المفاوضات التي بدأها السير هنري ماكماهون مع الشريف حسين، كانت انكلترا تجري مفاوضات سرية مع فرنسا وروسيا، ادت الى عقد اتفاق بين الدول الثلاث يوم ١٩١٦/٣/٤، ينص على تقاسم الامبراطورية العثمانية بين الدول الثلاث. عرف ذلك الاتفاق باتفاق سايكس-بيكو المناقض لما تعهد به الحلفاء للشريف حسين. بعد ثورة اكتوبر ١٩١٧ في روسيا، ندّدت الحكومة البولشفية الجديدة بسياسة النظام القديم، وانكبت على كشف المعاهدات السرية المعقودة مع انكلترا وفرنسا، ومن ضمنها اتفاق سايكس -بيكو[٢]. وعندما ادرك الشريف حسين مضمون اللعبة، ارسل كتاباً الى ماكماهون، مطالباً بتفسيرات بهذا الصدد، فرد عليه الممثل الرسمي للحكومة البريطانية مطمئناً ومؤكداً ان «الانكليز يواصلون احترام ما تعهدوا به، وان ما تردد حول ذلك ليس سوى شائعات واكاذيب»[٣].

لتهدئة مخاوف العرب حول هذا الامر، نشرت انكلترا وفرنسا بياناً مشتركاً يوم ١٩١٨/١١/٧ جاء فيه:

«ستقوم فرنسا وبريطانيا العظمى ، طبقاً لاهدافهما، بتشكيل فوري لحكومات وادارات وطنية في سورية والعراق بعدما حررهما

---

١ – محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها، ج٢، ص ٢٣.

٢ – خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ص ٥٣.

٣ – المصدر نفسه، ص ٥٥.

الحلفاء، وكذلك الحال بالنسبة الى البلدان التي ينوي الحلفاء تحريرها؛ وليس في نية فرنسا وبريطانيا العظمى ان تفرضا على سكان هذه البلدان اي شكل من المؤسسات الحكومية، نظراً لان هدفهما الاخير يكمن في تأمين حسن اداء الحكومات والادارات التي يختارها الاهالي بأنفسهم، ومدّها بالعون اللازم»[1].

احتل الحلفاء سورية في الفترة التي كان فيها الامير فيصل على رأس القوات العربية يطارد الجيش التركي من شرق الاردن الى دمشق، التي دخلها في ١٩١٨/١٠/١، بعدما ارغم الجيش التركي على الانسحاب الى الشمال. عيّن الامير فيصل شكري باشا الايوبي حاكماً عاماً على بيروت وجبل لبنان، كما عيّن موظفين آخرين لحكم لوائي الاسكندرون وانطاكية[2].

إن التحفظات التي قدمها ماكماهون الى الشريف حسين يوم ١٩١٥/١٠/٢٤، بشأن المصالح الفرنسية في السواحل السورية، فسرها فيصل بأنها تتعلق بجبل لبنان. اللهم الا اذا طلبت السلطات المحلية في هذه الولايات العون الاجنبي عندما يبدو لها ضرورياً . قرر المؤتمر تشكيل لجنة استفتاء اميركية، هدفها سَبْرُ اغوار الارادة السورية.

هكذا انتهى المؤتمر بتكريس مبادئ الرئيس ويلسون الاربعة عشر، ووجدت فرنسا نفسها ملزمة بانتهاج سياسة مرنة، تسعى الى كسب ود المواطنين السوريين قبل الاستفتاء؛ لهذه الغاية، اعترفت فرنسا بحق فيصل في حكم سورية، وعاهدته على جعل نصارى لبنان يوافقون على العمل لاجل الوحدة السورية، بعدما عرفوا بعدائهم لكل شكل اتحادي مع سورية؛ ناهيك بأن بعض الجمعيات اللبنانية، لا سيما

---

١ ـ محمد جميل بيهم، المصدر نفسه ، ص ٣٧.

٢ ـ سليمان موسى، الحركة العربية، ص ٦٣.

الجمعية السورية في باريس التي يرأسها شكري غانم، كانت تعارض فكرة ضم لبنان الى الدولة العربية، وبالاولى كانت تنكب على المطالبة بالوحدة السورية تحت الحماية الفرنسية، فيما كان مجلس إدارة جبل لبنان يطالب باستقلال لبنان في ظل الانتداب الفرنسي[1].

مع وصول لجنة كينغ-كران الاميركية، اعلن المؤتمر السوري المنعقد في ١٩١٩/٦/١٧ باسم كل عرب سورية وفلسطين، تأييده لوحدة سورية الطبيعية وحريتها واستقلالها، بدون اي شكل من اشكال الوصاية او الانتداب، عملياً، كان ذلك الاعلانُ يندّد بالمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم التي كانت تعتبر سورية جزءاً من امم بحاجة الى انتداب.

أما في لبنان فقد اختارت الطوائف المسيحية الانتداب الفرنسي، فيما كان المسلمون يتبنون مقررات المؤتمر السوري.

هنا لا بد من الاشارة الى موقف الروم الارثوذكس الذين لم يكونوا في الخط الموالي لفرنسا، بل كانوا اقرب الى الخط العربي. ومن المفيد في هذا الصدد ان نذكر «حزب الوحدة السورية» الذي تكوّن سنة ١٩١٨، وكان هدفه الوحدة السورية الكاملة، ومن ضمنها لبنان، وكان في صفوفه اغلبية من المثقفين الارثوذكس، مثل الاب يوسف اسطفان، خليل الخوري، ناصيف الريّس، متري طراد، عزيز مالك، جورج باز، الدكتور فريد كساب، الدكتور اسعد عفيش[2].

٤ – التفاهم بين الحليفتين

تنازل الفرنسيون عن الموصل لانكلترا التي لم تتردد في قبولها، وذلك على الرغم من الغضب المعلن في سورية امام اللجنة الاميركية،

---

١ – زين نور الدين زين، الصراع...، مصدر سابق.

٢ – محمد جميل بيهم، مصدر سابق ، ص ٣٤.

عندما علم فيصل بنيّة القوّتين إنشاء بؤرة وطنية يهودية في فلسطين[1].
يضاف الى ذلك الاتفاق العسكري المعقود بين انكلترا وفرنسا، والذي ينصّ على ان تتولى فرنسا شؤون سلوقية وغرب سورية (لبنان)، بينما يعود شرق سورية الى فيصل، على ان يعترف بحق فرنسا في تقديم المساعدات المتطابقة مع اتفاق سايكس -بيكو. وأما فلسطين والعراق فقد وضعهما الاتفاق تحت الانتداب الانكليزي، فيما كان هذا التقسيم لسورية يتقيد بحدود سلطة الجنرال اللنبي (Allenby) في المنطقة. ومنذ ذلك الحين، صارت هذه السلطة موزعة بينه وبين الجنرال غورو (Gouroud) الذي وصل الى بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩.

في رسالة موجهة الى كليمانصو يوم ١٩١٨/١٠/١٨، كان لويد جورج قد اعلن «ان الوعود التي قطعها الحلفاءُ للشريف حسين كانت ترمي الى دفع العرب للتمرد على الاتراك في فترة عصيبة من الحرب، كما انها بحاجة الى اختراق الجدار الذي اقامته تركيا، والذي كان يمنع الاتصال الحيوي بين الحلفاء في الغرب والجيوش الروسية في الشرق»[2].

كان اتفاق سايكس-بيكو ينصّ على تقاسم الامبراطورية العثمانية، وعلى نقاط اخرى منها:

«تستولي فرنسا على جزء كبير من جنوب الاناضول، الجزء الشمالي من سورية الطبيعية ومنطقة الموصل».

«وتشمل حصة بريطانيا العظمى ولايتي البصرة وبغداد، لواء كركوك، وكذلك القسم الجنوبي من سورية الطبيعية، من غزة والعقبة في الجنوب العربي، الى حدود العراق وسط الصحراء».

---

١ ـ سليمان موسى، النهار، ١٩٦٨/٨/٤.

٢ ـ خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ص ٣٦.

«تلتزم الدولتان، بوضع فلسطين- ما عدا منطقة النقب- تحت وصاية حكم دولي خاص»[1].

لكن الامير فيصل تصرف كأنه ممثل أبيه في هذه المنطقة من المملكة العربية، فيما كانت تعامله انكلترا وفرنسا كأنه قائد الجيش العربي المنضوي تحت لواء القوات المصرية.

اما موقف الحياد الذي تظاهرت به انكلترا، فكان يعبّر عن موقف متردد ومتراجع، اربك مؤتمر باريس، فأوصل التناقض بين فيصل وفرنسا الى المأزق، وكان ذلك التعارض قد مر في طورين، الاول من تشرين الاول /اكتوبر ١٩١٨ حتى تشرين الاول ١٩١٩؛ أي طور التنازع بين فرنسا وانكلترا. وامتد الطور الثاني من ١٩١٩/٩/١٥ الى ١٩٢٠/٧/٢٥؛ انه طور التفاهم بينهما.

٤ - طور التنازع بين فرنسا وإنكلترا

بعد الاعلان عن تشكيل الحكومة العربية ، توجه الامير فيصل الى فرنسا، يوم ١٩١٨/١٠/٢٢ لتمثيل والده في مؤتمر السلام؛ لكن في هذه المرحلة لم ترحب به فرنسا، التي اعلمته بأنها فوجئت به، وأن من المستحيل اعتباره مكلفاً بمهمة رسمية لم تُبلغ بها مسبقاً؛ وعليه، فقد عارضت فرنسا قبول فيصل عضواً في المؤتمر، بعد وصوله الى باريس يوم ١٩١٩/١/٦، قادماً من لندن[2].

لم يتبدل موقف كليمانصو من فيصل الا بعد تدخل اللورد غورزون(Gurzon)، فجرى تمثيل الحكومة العربية في مؤتمر السلام، المنعقد يوم ١٩١٩/١/١٨، بالامير فيصل ورستم حيدر[3]

١ - المصدر السابق، ص ٢٧.

٢ - زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط، دار النار، بيروت ١٩٦٨.

٣ - خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ص ١٨٠.

بعد عرض القضية العربية، طلب الامير فيصل من المؤتمر القبول بتشكيل دول عربية متحدة تحت لواء دولة الحجاز، مع الاعتراف بامتيازات جبل لبنان، وحق فرنسا في حمايته؛ كما اعترف بخصوصية فلسطين، وبالوضع المميز لانكلترا في العراق، لكنه رفض التدخل في شؤون الولايات العربية المستقلة.

عندئذٍ استدعى لويد جورج الامير فيصل، في محاولةٍ منه لتهدئة ردة فعله على هذا الاتفاق، فنصحه بقبوله حتى يكون على صلة مباشرة بفرنسا التي لا بد له من التفاهم معها بعد مقاطعة الولايات المتحدة لمؤتمر السلام، وخيبة آمال الرئيس ويلسون[1].

بينما كان فيصل يواصل المفاوضات مع السلطات الفرنسية في باريس، بواسطة كليمانصو، كان المواطنون السوريون ينكبّون على مجابهة الاحتلال الفرنسي عسكرياً، للضغط على المفاوضات الجارية، فأعلنوا عداءهم لكل احتلال اجنبي. وحين علم الامير زيد بالاتفاق المعقود بين انكلترا وفرنسا، لم يتردد في تقديم استقالته لاخيه فيصل، الذي رفضها وكلفّه بالقيادة العسكرية. عندئذٍ دعا الامير زيد الى انعقاد المؤتمر السوري في ١٩١٩/١١/٢٤، لاتخاذ موقفٍ من هذا الاتفاق[2].

جرى تأليف لجنة ممثلة لكل مناطق سورية، بهدف تنظيم الدفاع القومي، وفي الحقبة عينها، اندلعت الثورة في سلوقية ، بمساندة مصطفى كمال، وتمكّنت من الانتصار على القوات الفرنسية؛ ما شجع الوطنيين السوريين على مواصلة الكفاح المسلح ضد الجيش الفرنسي، بوصفه الوسيلة الفعّالة الوحيدة لارغام فرنسا على التراجع؛ اما فيصل فكان من جانبه اقل حماساً لهذا الخيار، لا سيما بعدما فقد دعم انكلترا

١ ــ خيرية قاسمية، مصدر سابق، ص.ص. ٥٣-٥٤.
٢ ــ إتفاقية سايكس بيكو. E. RABBATH, op. cit., p. 303.

والولايات المتحدة؛ ومن ثمّ اختار خط التنازل في المفاوضات التي آلت الى اتفاق ١٩٢٠/١/٦، الذي اعترفت فرنسا بموجبه، بحكومة دمشق، شرط أن تعترف هذه الاخيرة بأولية المساعدة الفرنسية؛ وكان يُفترض بهذا الاتفاق ان يبقى سرياً حتى عودة فيصل الى دمشق. وهناك وجد نفسه امام إرادة عامة مصممة على تحقيق الاستقلال الكامل، ومعادية لهذا الاتفاق. فما كان منه الا ان تجاوب مع تطلعات هذا التيار العام، وقرّر إرجاء سفره الى اوروبا، متذرعاً بحلول ميلران (Millrand) محل كليمانصو على رأس الحكومة الفرنسية[1].

طور التفاهم :

في ٣ آذار (مارس)، دعا فيصل المؤتمر السوري الى الانعقاد؛ وقرر المؤتمر إعلان استقلال سورية الطبيعية، وعلى رأسها الملك فيصل. فسارعت انكلترا وفرنسا الى التنديد بهذا القرار، وأكبَّ الجنرال غورو على معارضة هذا القرار ميدانيا[2].

بعد إفشال اتفاق فيصل-كليمانصو، دأب الفرنسيون على مواصلة توطيد سلطتهم في لبنان؛ فمنذ وصولهم سنة ١٩١٨ الى لبنان، اعادوا تنظيم مجلس ادارة جبل لبنان القديم، الذي تركته تركيا في اثناء الحرب، وعينوا على رأسه حاكماً فرنسياً. اما ولاية بيروت فقد خضعت لادارة خاصة تحت إشراف فرنسي. ومارس الحكم في جبل لبنان وبيروت سلطة عسكرية مباشرة بواسطة موظفين استعماريين اساؤوا الى سمعة فرنسا حتى في اوساط مؤيديها الذين لم يتوانوا عن نقد اساليب السلطة وتجاوزاتها.

---

١ ـ Ibid., p. 304

٢ ـ محمد جميل بيهم، مصدر سابق، ص. ٤٢.

انعقد مؤتمر سان ريمو (San Remo) في نيسان/ابريل ١٩٢٠، وقرر انتداب فرنسا على سورية ولبنان وسلوقية. عندئذٍ وجه ميلران، الوزير الفرنسي الاول، رسالةً بهذا المعنى الى الملك فيصل الذي رفض هذا القرار ببرقية احتجاج[1]؛ ولم تتأخر الثورة عن الاندلاع في مناطق سورية؛ ما حمل فرنسا الى القبول بتسوية مع مصطفى كمال، حتى تدفع بقواتها الى مواجهة حكومة دمشق. عندئذٍ قرّر الملك فيصل السفر الى لندن لحضور مؤتمر السلام، وارسل نوري السعيد الى بيروت لتحضير برنامج هذه الرحلة مع الجنرال غورو، الا ان غورو وجه له مذكرة يأمرُه فيها بوقف تعبئة الجيش العربي، والقبول بأوراق العملة السورية التي وضعتها فرنسا في التداول وتسليم سكك الحديد للجيش الفرنسي؛ وهكذا، كانت رحلة الملك فيصل الى اوروبا مشروطة بهذه الشروط.

لم يتأخر الجيش الفرنسي، عن الزحف الى دمشق، بعدما سحق قوات يوسف العظمة في ميسلون؛ ودخل دمشق يوم ١٩٢٠/٧/٢٠[2]، وقرر الجنرال غورو خلع الملك فيصل عن عرشه، وحلّ الجيش العربي، وتجريد الاهالي من السلاح، مع العمل على توقيف الزعماء الوطنيين الذين لعبوا دوراً في الاحداث.

هكذا اقام الجنرال غورو دولته الجديدة في ظل الانتداب، على انقاض دولة فيصل؛ وفي الاول من ايلول/سبتمبر يقرر مولد دولة لبنان الكبير، المستقلة عن سورية، وعاصمتها بيروت.

لكن كيف ردّت المناطق الملحقة بجبل لبنان، على تكوين وإعلان دولة لبنان الكبير؟

---

١ ـ E. RABBATH, op. cit., p. 303.

٢ ـ Ibid., p. 319.

يرمي القسم الثاني من هذا الكتاب الى تبيان الوضع الاجتماعي والموقف السياسي في هذه المناطق التي كانت تنشد الاستقلال في ظل الحكومة العربية، والى تناول الانتفاضات «المجهضة» في هذه المناطق، في غياب تنظيم اجتماعي- اقتصادي، ولا سيما في غياب المشروع السياسي.

II - ضمّ بيروت والمناطق الاخرى

ظلّت بيروت جزءاً من ولاية دمشق حتى ١٨٨٧، بعد ان كانت مركزاً سياسياً في عهد فخر الدين الثاني، الذي شيد مرفأ بيروت، وأجاز قيام معتمديات قنصلية ووكالات تجارية[1].

١ - بيروت والسياسة الفرنسية

كانت بيروت في القرن التاسع عشر، ولا سيما في نصفه الثاني ملتقى ثقافياً في المشرق العربي؛ فالعام ١٨٣٤ شكل منعطفاً في هذا المجال؛ اذ منذ ذلك الحين، توافد المبشّرون الغربيون الى بيروت واتخذوها منطلقاً لتوسعهم في بلاد الشام، وانعكس التنافسُ بين مختلف الارساليات (الكاثوليكية والبروتستانية) من خلال نهضة اللسان العربي، وقيام حركة فكرية لم تتوانَ عن توسيع اهتماماتها الادبية لتشمل مجال السياسية[2]. وعلى هذا المستوى، اتسم العام ١٨٣٤ بأربعة احداث ثقافية تستحق الذكر:

١- إعادة الاباء اللعازاريين فتح معهد عينطورة للذكور.

---

١ - Said CHEHABEDDINE, Géographie humaine de Beyrouth, Thèse présentée à la Sorbonne Le 12/6/1953, p. 65.

٢ - جورج انطونيوس، يقظة العرب، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٦.

٢- نقل مطابع الارسالية الاميركية من مالطة الى بيروت.

٣- شروع إيلي سميث (خوري بروتستانتي) وزوجته بتأسيس مدرسة للبنات في بيروت.

٤- تطبيق برنامج شامل لتعليم الصبيان في المرحلة الابتدائية، مستوحى من نظام محمد علي باشا في مصر.

فالمدارس السابقة لم تكن سوى مدارس ابتدائية، وكان اهمها:

- المدرسة البروتستانتية، المؤسسة في بيروت عام ١٨٨٦.

- المدارس اليسوعية المؤسسة في بيروت منذ ١٨٣٩؛ وفي العام ١٨٧٦، نقل اليسوعيون مدرستهم من غزير الى بيروت، وصارت تعرف باسم جامعة القديس يوسف[١].

اما على صعيد الصحف والمجلاّت، فلا بد من الذكر ان المعلم البستاني اسس بعد حوادث ١٨٦٠ مجلة اسبوعية في بيروت. «نفير سورية»، فكانت اول صحيفة سياسية في البلد[٢]، وكان موقفها السياسي يقوم على تهدئة نفوس المعسكرين بعد مجازر ١٨٦٠[٣].

سنة ١٨٤٧، انشأ ناصيف اليازجي وبطرس البستاني، مع بعض المبشرين الاميركيين البروتستانت، اول جمعية في بيروت، «جمعية الآداب والعلوم»، وكان جميع اعضائها العرب من النصارى[٤]. وفي سنة ١٨٥٠، اسس اليسوعيون «الجمعية الشرقية» التي كانت وقفاً على

---

١ - راجع: جورج انطونيوس، يقظة العرب، ص ٧٥؛ ومحمد عزت دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، المكتبة العصرية صيدا ١٩٤٤، ص ١٣٠.

٢ - المصدر نفسه، ص ٦٤.

٣ - زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، دار النار، بيروت ١٩٦٨، ص ٥١.

٤ - جورج انطونيوس، مصدر سابق، ص ٦٤.

النصارى، ولم تلبث ان انحلت والجمعية السابقة. ظهرت سنة ١٨٥٧، «الجمعية العلمية السورية» التي ضمت ١٥٠ عضواً من كل الطوائف؛ وكان في عداد هيئتها الادارية العلامة الامير محمد ارسلان، الذي رأس الجمعية عدة سنوات، وحسين بيهم، الا انها جمدت اعمالها سنة ١٨٦٠ بسبب الحوادث، واعترف بها رسمياً سنة ١٨٦٨[١].

على اثر حوادث ١٨٦٠، بدأت حركة الهجرة المارونية من جبل لبنان الى بيروت، تنعكس على الديموغرافيا الطائفية للمدينة التي كانت في اغلبيتها سنية وارثوذكسية[٢]، وتؤثر على المعطيات الإقتصادية في بيروت محاولة إدخالها في نمط الإنتاج الكولونيالي الجديد الذي الحق به جبل لبنان.

أ - بيروت مركز سياسي

صارت هذه المدينة مركزاً عالمياً وملتقى اعيان البلاد والقناصل الاوروبيين، الأمر الذي زاد من نفوذهم وتأثيرهم في الاهالي. وكرد فعل اكثر على هذا التأثير بدأت تتجلى فكرة القومية في الصحف[٣].

«كانوا ممثلين في تيار العروبة او يلحون على مطلب تحرير بلادهم، وكانوا يأخذون الوضع السياسي في اعتبارهم، ويبشّرون بفكرة الوحدة»[٤].

وكان العروبيون منقسمين الى فئتين: اعيان البلاد والنُّخب

---

١ - زين زين، مصدر سابق، ص٦٢. وانظر: محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها، ج٢، ص١٤

٢ - Dr. S. Chehabeddine, op. cit, p. 67.

٣ - البرت حوراني ، الفكر العربي في عصر النهضة، دار النهار، بيروت، ١٩٦٨، ص ص. ٢١٦-٢١٩.

٤ - محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها، ص ١٦.

الطالبيـة[1]. سنة ١٨٧٥، أسس نَفَرٌ من طلاب الكلية البروتستانتية السورية في بيروت- الجامعة الاميركية في بيروت (A. U. B.، حالياً) جمعية غايتها استقلال بلاد الشام في نطاق لامركزية اقطار الامبراطورية العثمانية[٢].

شجّع انتشارُ هذا التيار العروبي، السلطان الجديد، عبدالحميد الثاني، المُتوّج عام ١٨٧٦، على اعتماد سياسة تحالف مع التيار العروبي، فأعلن مشروع وحدة اسلامية[٣]، يرمي الى تعزيز سلطته وتشديد الخلافات بين المسلمين والنصارى، لا سيما في بيروت التي كانت تمثّل قاعدة القومية العربية ومرتكزها في اواخر القرن التاسع عشر.

في مواجهة هذا الوضع، اصدر ممثلو هذا التيار عدة صحف عربية في اوروبا:

سنة ١٨٨١، اسس الدكتور لويس الصابونجي في لندن، جريدة «الخلافة» ومجلة «الوحدة العربية»، اللتين تمولهما بريطانيا العظمى؛ وفي باريس، انشأ خليل غانم جريدة «البشير»، بتمويل فرنسي، ولجأ معارضون آخرون لسياسة عبدالحميد، الى مصر لمواصلة نشاطهم كصحافيين وكتّاب، منهم : الكاتب عبر الرحمن الكواكبي الذي غادر حلب الى مصر سنة ١٨٩٧، حيث كان يمكنه ان يكون في مأمنٍ من جواسيس السطان عبدالحميد[٤].

---

١ ـ المصدر نفسه، ص ١٨.

٢ ـ حسّان حلاّق، مذكرات سليم علي سلام، (١٨٦٨-١٩٣٨)، منشورات الجامع، بيروت ١٩٨١، ص.ص. ٢٠-٢١.

٣ ـ المصدر نفسه، ص ٢٢.

٤ ـ علي المحافظة، الاتجاهات الفكرية والسياسية عند العرب، الدار الاهلية، بيروت ١٩٧٥، ص.ص.٩٥- ١٠٩.

سنة ١٩٠٨، تقلدت السلطة جمعية «الاتحاد والترقي» بقيادة الضبّاط الاحرار. فلقي هذا الحدث اشد الترحيب في بيروت، من قبل المثقفين على اختلاف انتماءاتهم[١].

اكبّت حركة الضباط الاحرار تلك، على تطبيق سياسة تتريك، وقوامها تفوّق العنصر الطوراني (Ouranieu) واستبعاد العنصر العربي[٢].

ولم يتأخر العرب عن الردّ، معلنين حقوقهم في المساواة على صعيد الوظائف العامة. كان قسم من البيروتيين يعمل في سبيل التحرُّر من الهيمنة التركية، وكان يسعى الى هذه الغاية، بالتعاون مع فرنسا في إطار جمعية سرية، في عدادها قنصل فرنسا في بيروت؛ وكانت غاية تلك الجمعية ضم المدن الساحلية الى جبل لبنان، مع إعلان الاستقلال في كَنَفِ حماية فرنسا[٣].

اما مسلمو بيروت فكانوا، على الرغم من مناداتهم باللامركزية واستمرارهم المطلبي بحقوق العرب داخل الامبراطورية، يصرّون على انتمائهم الى الدولة العثمانية، ولا يقبلون ابداً استبدالها بدولة اوروبية، وتالياً «اجنبية»[٤].

لتقريب وجهتي النظر المختلفتين بين الاصلاحيين – من انصار فرنسا، ومن القائلين باللامركزية، واغلبيتهم مسلمون–، جرى عقد اجتماع في بلدية بيروت يوم ١٩١٣/١/٣١، ضمَّ ٩٠ ممثلاً للاتجاهين؛ وختم الاجتماع بعريضةٍ تصالح الاتجاهين؛ فكان اتفاق على اللامركزية

---

١ – حسان حلاّق، م. ن.، ص.ص ٢٢ – ٢٤.

٢ – خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، مصدر سابق، ص.ص. ٣١١–٣٢٤.

٣ – للبرت حوراني، مصدر سابق، ص.ص. ٣١١–٣٢٤.

٤ – خيرية قاسمية، مصدر سابق، ص.ص. ١٧٦–١٧٧.

من جهة، وعلى ضرورة استعانة الحكم المحلي بمستشارين اوروبيين، فضلاً عن مراقب اجنبي في كل قضاء، من جهة ثانية(١).

هكذا ولدت «لجنة الإصلاح» التي تضم وجهاء بيروت من المسلمين والمسيحيين، ومنهم: سليم علي سلام، احمد مختار بيهم، خليل زينه، د. ايوب ثابت، الشيخ احمد حسن طبّارة، البير سرسق، إسكندر عازار، رزق الله أرقش، سليم طبّارة، كامل الصلح، جان بطرس، بترو طراد، حسين الناطور، حبيب فرعون، سليم بوّاب، حنا نقّاش، وآخرون(٢).

لجأ الاتحاديّون الى القمع العنفي، فطردوا الضباط العرب من مراكزهم في المناطق العربية، وتدخلوا مباشرة في اقتراع البرلمان، واتخذوا قراراً بمنع الصحف الاصلاحيّة، وقاموا بملاحقات طاولت جميع «المشبوهين» بتشجيع وتحريك الحركة المطلبية؛ الامر الذي ادى الى احباط عام، ووقف الاضراب مقابل اطلاق سراح بعض الموقوفين(٣).

سنة ١٩١٤، بدل الاتحاديون تكتيكهم، فبدّلوا طورانيّتهم بسياسة قائمة على فكرة الوحدة الاسلامية. ولهذه الغاية استعملوا الخلافة شعار «الجهاد»، ولا سيما بعد قرار الدولة العثمانية الاشتراك في الحرب الى جانب المانيا سنة ١٩١٤؛ كان يرمي هذا التكتيك الى تعبئة العرب ضد الاحتلال الاجنبي(٤).

ولما لم يعد في مقدور الاتحاديين تدبير العرب، مارس جمال باشا

---

١ ـ جورج انطونيوس، مصدر سابق.، ص ٩٤.

٢ ـ سليمان موسى، الحركة العربية، دار النهار، بيروت ١٩٧٧، ص ٥٤، انظره: Doucu-ments of Britsh foreign policy, 1 st series, Vol. XII, London, 1963.

٣ ـ م. ع. دورزة، نشأة الحركة العربية. مصدر سابق، ص ٢٢٧.

٤ ـ م. ج. بيهم، العهد المخضرم في سورية ولبنان؛ دار الطليعة، بيروت ١٩٧٢، ص ٥٠.

قمعاً مباشراً ، فعمد الى توقيف، ثم الى إعدام «زعماء» عرب، ونفي آخرين الى الاناضول[1].

وهكذا وقف العرب ضد الاتراك[2]، فراحت الجمعيّات والشخصيات تتنافس في النضال من أجل الاستقلال، وكانت بريطانيا العظمى قد اتصلت بالشريف حسين لكي يعارض سياسة الاتحاديين الاسلامية، في مقابل وعد بريطاني للشريف حسين باستقلال البلدان العربية، ثار الشريف على الاتراك مدعوماً من الانكليز[3].

مع نشوب الحرب العالمية، اتصل بعضُ الوجهاء المسلمين بالانكليز، لاجل التوصل الى استقلال الاقطار العربية، المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية[4]. وكان في عدادهم، عبد الكريم الخليل الذي حاول ان يحظى بتأييد بعض الشخصيات في بيروت وصيداء، مثل ال بيهم، ورضا الصلح وابنه رياض، وسليم طبارة وسواهم[5]. وكان جمال باشا على علم بالاجتماعات السرية لتلك الشخصيات من خلال كامل الاسعد الذي افشى بأسرارها[6]. فلم يتوان جمال عن توقيفهم، وحكم بالاعدام على عبدالكريم الخليل، بينما نُفي رضا الصلح وابنه رياض[7].

كان عام ١٩١٦ عام الشهداء، ففيه جرى إعدام: الشيخ احمد طبارة، عمر حمد، عبد الغني العريسي، سيف الدين الخطيب، توفيق البساط، جورج حدّاد، سعيد فاضل عقل، پترو پاولي، فيليب وفريد الخازن[8] .

---

١ ـ ج. انطونيوس، يقظة العرب، م. س.، ص ١٨٥.
٢ ـ زين نور الدين زين، نشوء الحركة العربية، م. س. ، ص ٤٠.
٣ ـ خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، م.س.، ص ١٨.
٤ ـ المصدر نفسه، ص ٢٠.
٥ ـ ملحق جريدة الشرق، ايار ١٩١٦ (وثيقة تاريخية في دمشق).
٦ ـ يوسف السوداء، من اجل الاستقلال، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧، ص ٩٣.
٧ ـ م. ج. بيهم، قوافل العروبة ومواكبها، م. س.، صص ١٨–٢٠.
٨ ـ Doucuments of Britsh foreign policy,(1919-1939) 1 st series, Vol. VI, London, 1952, p.p. 479-480.

وفي العام ١٩١٧، تجلت عدة اتجاهات سياسية في صفوف اللبنانيين، سواء في لبنان ام في الخارج، ومنها:

– اتجاه مركزه القاهرة، تدعمه بريطانيا، وكانت غايته توحيد بلاد الشام في إطار مملكة على رأسها الشريف حسين، شريف مكة.

– اتجاه مركزه باريس، تدعمه فرنسا، وكانت غايته توحيد بلاد الشام ووضعها بنحو او بآخر تحت امرة فرنسا، أكان ذلك في شكل رقابة ام حماية او انتداب.

ب – بيروت في النزاع الفرنسي العربي (الضمّ)

نزل الفرنسيون في بيروت سنة ١٩١٨، وانكبوا على التلاعب بالخلافات الطائفية، فأوموا للمسيحيين انهم جاءوا لمساندتهم في مواجهة الاغلبية الاسلامية، الامر الذي اثار حفيظة الوطنيين اللبنانيين، من نصارى ومسلمين، وكان الاهالي منقسمين الى معسكرين[١]:

– معسكر المسلمين ويضمّ مسلمي الساحل والاقضية الاربعة، وكان هدفهم تحقيق الاستقلال الكامل، للتخلص من التدخل الاجنبي، وكانوا يؤيدون الامير فيصل (ابن الشريف حسين) .

– معسكر المسيحيين ويضمُّ سكان جبل لبنان، وكان هدفهم الاستقلال في ظل حماية فرنسية، وضمان فصل لبنان عن بقية المنطقة، مع إرجاع المناطق التي خسرها جبل لبنان مع اعلان بروتوكول ١٨٦١ .

لم يلبث الصراع ان اندلع بين الاتجاهين داخلياً وخارجياً ؛ ففي كانون الثاني/ يناير ١٩١٩، اختار مجلس ادارة جبل لبنان وفداً من اعضائه لتمثيله في مؤتمر السلام، وتقديم المطالب التالية:[٢]

---

١ ـ ج. انطونيوس، يقظة العرب، م. س.، ص ١٨٠.

٢ ـ ح. حلاق، مذكرات سليم علي سلام، صص ٤٤-٤٦.

١- توسيع حدود لبنان بضم المناطق التي سلخت عنه في العهد العثماني.

٢- الاعتراف باستقلاله التام وبحقه في اختيار النظام الذي يناسبه.

٣- تكوين مجلس نيابي مُنتخب وفقاً لمبدإ التمثيل النسبي.

٤- تقديم فرنسا المساعدة اللازمة لحكومته، ومساندة استقلاله[١].

من البين ان الامير فيصل كان يمثل الاتجاه الذي كان ينادي بوحدة بلاد الشام، وكان قد شارك في مؤتمر السلام، حيث اعلن في ١٩١٩/٢/٥ الاستقلال مذكراً بالوعود المقطوعة لوالده، الشريف حسين، من قبل البريطانيين[٢].

على الرغم من عدم بت مؤتمر السلام في هذا الامر، فقد جرت في الخفاء مفاوضات بين الامير فيصل وجورج كليمانصو، الوزير الفرنسي الاول، وادت الى اتفاق مبدئي، أُعتُبِر ضربةً للوفد اللبناني. تعهد الفرنسيون بموجب هذا الاتفاق الثنائي بالاعتراف بسلطة الامير فيصل على بلاد الشام، مقابل تعهده الاعتراف بالانتداب الفرنسي واقناع رعاياه بوضع حدٍ للثورات المناهضة لفرنسا[٣].

وعلى الرغم من حسن استقبال الوفد اللبناني في باريس، نظراً لان مطالبه لم تكن سوى اعراب عن وجهة النظر لبعض الدوائر الفرنسية، فقد انكب المسؤولون الفرنسيون بعد الاتفاق مع فيصل على إقناع اللبنانيين بالتزام مواقف دمشق والتسليم بالامر الواقع[٤].

١ـ م. ج.، بيهم، المحلة الانتقالية في سورية ولبنان، م. س، ص ٨٧. انظر:
Reshed - Eddine KHAN, Islamic Culture, Vol. XL. II, London, p. 90.

٢ـ المفاوضات بين فيصل وكليمانصو كان يديرها غير (Guo) مدير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية وبرتلو المدير العام للوزارة، وروبير دكي (R. De CAIX) الملحق الصحافي والاعلامي للحملة الفرنسية في سورية.

٣ـ ساطع الحصري، يوم ميسلون، دار الاتحاد، بيروت ١٩٦٤، ص ١١٥.

٤ـ Documents, op. cit. p.p. 499-500 .

الا أن الاتجاهان نندّاء في الواقع، بهذا الاتفاق؛ فما كان من انصار فيصل، المطّلعين على الاتفاق المذكور، الا ان وقفوا ضده وارغموه على رفضه. بينما كان اللبنانيون المؤيدون لفرنسا قد تقبّلوه على مضض، فاعترضت الجاليات اللبنانية في مصر والاميركيتين على هذا الاتفاق عندما حاول المندوب الفرنسي في بيروت دعوة البطريرك الماروني الياس الحويك الى القبول بإلحاق جبل لبنان بالحكومة العربية في دمشق، فردّ عليه قائلاً «الموت في ظل صخورنا افضل من الانضمام لدمشق»[1]. ويذكر امين الريحاني إن الاكليروس كانوا يمثّلون العقلية السياسية عينها، القائمة على المطالبة بلبنان الكبير تحت الحماية الفرنسية[2].

استمر الامير فيصل في اجراء الاتصالات مع اعضاء مؤتمر فرساي، مطالباً بإلغاء اتفاقية سايكس-بيكو (١٩١٦) وجلاء القوات الفرنسية[3]؛ في مقابل ذلك، التزم ببقاء الخبراء العسكريين الفرنسيين والاقتصاديين والمهندسين والارساليات العلمية . ادرك السياسيّون الفرنسيون ان تطبيق هذا الاتفاق قد يؤدي الى انحطاط النفوذ الفرنسي في المنطقة، وذلك لصالح البريطانيين. لهذه الاسباب، سعت فرنسا الى الاخلال بالتزاماتها تجاه فيصل[4] في اللحظة التي كانت فيها القوى العربية الجذرية ترفض كل وجود اجنبي في بلادها، وكانت القوى الموالية لفرنسا تعقد اجتماعات للمطالبة باستقلال لبنان الكبير تحت

---

١ ـ م. ج. بيهم، المرحلة الانتقالية، م. س. ص ٨٦.

٢ ـ امين الريحاني، ملوك العرب، دار النهار، بيروت ١٩٢٤، ص٤٣.

٣ ـ صرّح الملك فيصل لجيفريس، مراسل التايمز ومؤلف كتاب (Palestine the Reality, Lanondon, 1919) في شهر لآذار ١٩٢٠: «اعتقد انني قادر على إقناع الفرنسيين بالاعتراف باستقلالنا وسوف افاوضهم على المعونة التي يمكنهم تقديمها لنا». ص ٢٣٤.

٤ ـ ساطع الحصري، م. س.، ص ٩٥.

حماية فرنسا[١]. وعليه، طلب الفرنسيون من البطريرك الياس الحويك القيام بزيارة باريس على رأس وفد كنسي للمطالبة باستقلال لبنان تحت حماية فرنسا[٢]. وصل البطريرك الحويك في شهر تشرين الاول/ اكتوبر ١٩١٩ الى فرنسا على متن سفينة فرنسية ليقدم الى مؤتمر السلام ورقة باسم جميع اللبنانيين، تطالب بتكبير جبل لبنان الموالي لفرنسا، وذلك دون اعتبارٍ لتطلعات النصف الآخر من اللبنانيّين، كانت تتضمن تلك الورقة المطالب التالية[٣]:

١- الاعتراف باستقلال لبنان الذي اعلنته الحكومة اللبنانية يوم ١٩١٩/٥/٢٠.

٢- إعادة تكوين الكيان اللبناني في «حدوده التاريخية والطبيعية».

٣ - تطبيق القوانين الدولية على الالمان والاتراك لجعلهم يدفعون ثمن الجرائم المرتكبة في لبنان اثناء في الحرب، وضرورة تقديم العون للبنانيين المتضررين من هذه الحرب[٤].

من المفيد التذكير بأن مداخلة البطريرك الماروني في مؤتمر السلام جاءت بعد فشل الأمير فيصل في جعل انصاره يتقبّلون اتفاقه مع كلمينصو؛ الأمر الذي وفّر للبطريرك ظروفًا مؤاتية لنجاح مهمته في

---

١ - بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، ج١، منشورات اوراق لبنانية، ص ٩٦. كان في عداد الوفد: البطريرك الياس الحويك، المطران اغناطيوس مبارك، المطران فغالي، المطران شكرالله، الاب اسطفان الدويهي، المطران كيريل مغبغب (روم ارثوذكس)، الاب ملحم ابراهيم، وكذلك لادون الحويك، شقيق البطريرك.

٢ - م. ج. بيهم، المرحلة الانتقالية، م.س. ص ٨٩.

٣ - م. ن.، صص ١٠١ - ١٠٥.

٤ - يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام منشورات الجامعة الاميركية، بيروت ١٩٦٠ ص ٨٨.

١٠/١١/١٩١٩، إذ تأكد له تصميم فرنسا على ضمان استقلال لبنان. بهذا الصدد، يرى محمد جميل بيهم أن رسالة كلمينصو تلك، تشكل "حجر الزاوية في تكوين الكيان اللبناني وفقًا لرغبة البطريرك الماروني وجماعته الطائفية»[١].

أما مؤتمر سان ريمو، المنعقد في ٢٥/٤/١٩٢٠، فلم يحسب حسابًا للقرارات التي اتخذها المؤتمر السوري العام؛ وتعهّد بتوزيع الانتدابات وفقًا للاتفاقات المعقودة من قبل بين الحلفاء، والمؤكّدة في مؤتمر فرساي للسلام؛ عليه، فإن فرنسا فرضت، بالاتفاق مع انكلترا، انتدابها على سورية ولبنان وألغت حكومة فيصل[٢]».

أفشل الفرنسيّون مشروع الوحدة السورية الذي تبنّاه أعضاء المؤتمر السوري، نظرًا لأنهم كانوا يحظون بدعم فريق آخر من اللبنانيين الذي كانوا يعملون في سبيل مشروع آخر، هو مشروع استقلال لبنان كبير. فالمشروع السوري تلقى رصاصة الرحمة في معركة ميسلون، يوم ١٤ تموز/يوليو١٩١٩، التي أنهت الحكومة العربية في دمشق وعبّدت طريقَ الانتداب[٣].

في أيلول- سبتمبر ١٩٢٠، وبحضور قناصل القوى ومندوبيهم الأجنبية، والبطاركة والمطارنة وزعماء كل الطوائف، أعلن الجنرال غورو رسميًا، قيام دولة لبنان الكبير، وبيروت عاصمة له[٤]. وعَيّن القومندان ترابو (TRABOT) حاكمًا عامًا لهذه الدولة اعتبارًا من ١/١٠/١٩٢٠.

---

١ ـ TIBAWI,Syria from the peace conference to the fall of Damascus, Islamic quarterlly, December 1967,p.106.

٢ ـ عُقدت اجتماعات مؤتمر سان ريمو في إيطاليا بقصر دوفاشان (Duvachin) الذي كان يملكه انكليزي قضى حياته في الهند- وهذا اسم بوذي معناه «منح السعادة».

٣ ـ H. LAMMENS, La Syrie, op,cit, p. 263.

٤ ـ بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، ج١، م.س، ص١١٣.

أ-الحركة العربية في جبل عامل

أسهم العامليّون في الحركة العربيّة بعد انقلاب ١٩٠٨[١]؛ فحاولوا الانعتاق من السياسة الاتحادية التركية التي كانت ترغمهم على الخدمة العسكرية، إضافة الى الجوع الذي انتشر في البلاد عام ١٩١٤، ناهيك عن تجريدهم من محاصيلهم، وأخيرًا إعدام الوطنيين سنة١٩١٦. إن القمع الذي انصبٌ على العامليين دفعهم إلى التجمّع حول «زعمائهم» الوطنيين[٢] . وكان في عدادهم، عبد الكريم الخليل الذي كان من مؤسسي عدّة جمعيّات، واضطلع بدور فعّال في المنتدى الأدبي العربي في اسطنبول. وعمومًا كان عبد الكريم الخليل يؤمّن الاتصال بين الحركة القومية العربية وامتدادها في جبل عامل وصيدا، وهما مركزان مهّدا المجال للثورة[٣].

مع دخول الحلفاء إلى جبل عامل،كان العامليون قد أعلنوا اغتباطهم باستقلال بلادهم، نظرًا لأن فرنسا وانكلترا كانتا قد أصدرتا بيانًا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، جاء فيه: «ان حكومتي القوتين تتعهّدان بتشجيع قيام حكومات محلية في سورية والعراق[٤]، وقد حرّرهما الحلفاء، وفي البلدان الأخرى التي ينوي الحلفاءُ تحريرها، وتلتزمان تقديم العون لتلك الحكومات لإقامة المؤسسات الأهلية الضرورية للبلاد.ولا ينوي الحلفاءُ أن يفرضوا على سكان هذه البلاد نظامًا لا يناسبهم»[٥].

---

١ ـ منذر جابر، صفحات من تاريخ جبل عامل، بيروت، ١٩٧٩، صص ٩٤-٩٥.

٢ ـ حسن محمد سعد، جبل عامل بين الأتراك والفرنسيين، دار الكتاب، بيروت ١٩٨٩، صص ٣٨-٣٩

٣ ـ المصدر نفسه، ص٣٧.

٤ ـ زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط دار النهار، بيروت ١٩٧١.

٥ ـ ح.م. سعد، مصدر سابق ، ص٥٤.

غير ان الخلافات بين أنصار الأمير فيصل والنصارى الموالين لفرنسا، ما لبثت ان اندلعت في جبل عامل، وكذلك الخلافاتُ بين الحلفاء وفيصل، الذين أعدّوا العدّة لمجابهة الثورات.

ب-المجموعات المسلّحة

في سياق الاحتلال الفرنسي، ظهرت المجموعات المسلحة في جبل عامل[1]، كردّ فعل طبيعي بعد فشل كل المحاولات السياسية الرامية الى تحقيق طموحات جبل عامل الهادفة الى الاستقلال والوحدة. بنحو خاص، كان عمل هذه المجموعات المسلحة مسلّطاً على الاحتلال الفرنسي والقوى المحلية المساندة له. وكان يقودها ضباط عرب من جيش فيصل[2]، بمؤازرة عدد من الجنود العرب. كانت غاية هذا التكتيك ايجاد مخرج للطريق المسدود الذي سار فيه الأمير فيصل، لأنّه كان في وضع عصيب جدًا، إذْ كان من جهة عرضةً لتهديدات الجنرال غورو المتواصلة[3]، وكان من جهة ثانيًا مكرهًا على الاستجابة لأنصاره الذين كانوا يواصلون تحريضه على إعلان الحرب ضد فرنسا، وهو متردّد لا يعرف ماذا يفعل[4]. لهذه الأسباب نقول إن الأمير فيصل، إن لم يشجع تاليف هذه المجموعات المسلحة، فقد تساهل على الأقل، إن لم نقُلْ إنه أشار بتشكيلها[5].

في نيسان/أبريل ١٩١٩، أعلن قائد الجيش العربي في حلب، الرأي الرسمي للحكومة العربية بهذا الموضوع[6]:

---

١ ـ المصدر نفسه، ص ٥٨.

٢ ـ جريدة البشير ، موالية لفرنسا، ١٩١٩/١١/٢٢، ص ٤.

٣ ـ زين ن. زين، المصدر السابق، ص ١٤٥.

٤ ـ خيريّة قاسمية، م.س، ص ١٩٩.

٥ ـ المصدر نفسه ، ص ٢٠١.

٦ ـ قدري قلعجي، جبل الفداء، دار الكتاب العربي، بيروت، ب. ت.، ص ٢٨٦.

«ما دمنا قادرين على اعلان الحرب ضد الفرنسيّين، فإننا مضطرون لمضاعفة عدد المجموعات حتى تملأ كل البلاد؛ وسوف يقوم ضبّاطنا بقيادة هذه الجحافل؛ والحكومة العربية ستأخذ على عاتقها عوائل الشهداء».

الجماعات المناوئه للفرنسيّين

جماعة صادق حمزة

أهم مجموعة من حيث عدد عناصرها واتساع أعمالها التي شملت كل منطقة جبل عامل، صادق حمزة، قائد هذه المجموعة، هو من قرية دبعال، بالقرب من مدينة صور، وينتسب إلى أسرة علي الصغير الوائلية كان يعبئ أكثر من ١٥٠ مقاتلاً، حسب رواية الشيخ أحمد رضا[1]: «سرى الخبر، اليوم، أن صادق حمزة، أحد قادة الثُّورة، قد وصل الى العديسة حيثُ رفع علمَ الحكومة العربية، ومرَّ أيضًا في بلدة الطيبة مع ١٥٠ مقاتلاً، ورفع العلم أيضًا في قرية بليدة».

مجموعة أدهم خنجر

قائد هذه المجموعة، أدهم خنجر، ينتمي الى أسرة الدرويش، وهي فرع من آل صعب. كانت هذه الأسرة مشهورة عبر التاريخ بتسامحها الديني؛ اذ كانت سنة ١٨٦٠ قد حمت مسيحيي المنطقة[2]. وكانت منطقة الشقيف هي مجال عمليات هذه المجموعة.

مجموعة محمود أحمد بزّي

قائدها وجيه من بنت جبيل؛ وكانت تنسّق عملها مع جماعة صادق حمزة؛ فكان مجال عمليّاتها محصورًا في منطقة بنت جبيل[3].

---

١ ــ البشير ١٨/١٢/١٩١٩، ص٣.

٢ ــ سلام الراسي، لئلا تضيع، مؤسسة نوفل، بيروت ١٩٧٣، ج١، ص ١٦١.

٣ ــ ع.م. سعد، جبل عامل... ، م.س ، صص٦٣-٦٤.

ولا تشير المصادرُ التاريخيّة إلى أية مجابهة بين هذه العصابة والجيش الفرنسي؛ فكانت هجماتها مركّزة على بلدة عين إبل (المسيحيّة)، ما أعطى للجيش الفرنسي ذريعة للتدخل في المنطقة و«حماية» المسيحيين[1].

كانت كل تلك الجماعات المحلية تعتمد على دعم مقاتلي منطقة حولة (في فلسطين) والجولان (في سورية)، التي كانت تعمل في منطقة مرجعيون. وكان أشهرها جماعة الأمير محمود الفاعور التي كانت تضمُّ بدو عشائر الفاعور والفضل وسواها من القبائل[2]. وكانت تمتاز تلك المجموعات بعدد أفرادها المرتفع، لدرجة أن المجموعات العاملية الشيعية كانت تعمل، غالبًا، تحت إمرةِ الأمير محمود الفاعور.

لم تكن تلك المجموعات منضبطةً، وانما كانت متفقة كلها، عمومًا، على مبدإ مقاومة الاحتلال الفرنسي؛ إلاّ انها كات عاجزة عن صياغة خطة عمل واضحة حول توزيع المهام والانضباط المطلوب؛ الأمر الذي افسح في المجال أمام بعض أعمال التدمير والسلب والنّهب، التي أدانها الزعماءُ الشيعة[3].

أما القوّات الفرنسية فكانت، على الرغم من عددها الكبير، تُمنى بخسائر مهمة من جرّاء ضرباتهم . فكانت تلك الجماعات تجسّد تطلعات الأهالي العامليين، المعادين للاحتلال الفرنسي، باستثناء الزعماء «الإقطاعيين» الذين كانوا يرون في تلك الأعمال خطرًا على مصالحهم الشخصيّة[4].

---

١ – البشير ، ١٩٢٠/٤/٣، ص٣.

٢ – البشير ، م.س، ص٤.

٣ – أحمد رضا، مذاكرة في التاريخ، العرفان ج٢٣، م٨، ص٨٥٧.

٤ – وجيه كوثراني، بلاد الشام ، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٠، ص ٩٦.

المجموعات الموالية للفرنسيين

لم تكن هذه الحركة وقفًا على المجموعات المناوئة للاحتلال الفرنسي في جبل عامل. فإلى جانبها كانت قد تشكلت جماعات مسلحة موالية للفرنسيين، يساندها ضباط فرنسيّون تحت غطاء توفير الدفاع الذاتي[1] للقرى في مواجهة هجمات «الخارجين على القانون» من المسلمين، وكان يرمي الفرنسيون من وراء ذلك التكتيك إلى غايتين[2]:

الأولى: بذر الفتنة بين العامليين، حتى يتهيأ المجال للتدخل العسكري الفرنسي في المنطقة؛

الثانية: إشراك العامليين المسيحيين في أعمال مسلحة، بغية احتوائهم بوصفهم قوى احتياطية جاهزة لمساندة عمليّات الجيش الفرنسي.

بدأت هذه المجموعات عملها في جبل عامل بقيادة توفيق عزيز، رشيد عطيّة، وجورج خوري في منطقة جباع شرقي صيدا[3]. وظهرت مجموعة مسيحية ثالثة في منطقة وادي الكفور، قطعت الطريق بين خان محمد علي وقرية حبّوش. كان زعيمها المدعو عيد الحوراني، من قرية الكفور[4].

مؤتمر وادي الحجير

حول هذا الموضوع، يقول أحمد رضا: « ان برقية مرسلة الى صيدا، كانت تطلب من أهالي النبطية الاستعداد لاستقبال الجنرال

---

١ ـ أحمد رضا، العرفان ، ج ٣٢، ١٩١٠، ص٤٦٣٩.

٢ ـ أمين الريحاني، ملوك العرب، م.س.، ص٣١٧.

٣ ـ أحمد رضا،العرفان ، ج٣٢، ص ٤٦٩.

٤ ـ العرفان ، ج٣٥، م٧، صص١٠٢٩-١٠٣٠

غورو؛ وعندما علم وجهاء القرى وأعيان المنطقة بتلك البرقية، قرّروا مقاطعة تلك التظاهرة: فلم يجد الجنرال غورو في استقباله سوى بضع عشرات من الرجال»[١].

عندئذ دأبت فرنسا على كسب «زعماء» جبل عامل الى جانبها، فدعت الى اجتماع عند جسر الخردلي في شهر اذار/مارس ١٩٢٠، للوقوف ضد فيصل[٢]. رفض الوجهاءُ تلبية الدعوة: ما دفع فرنسا الى تغيير تكتيكها، فاستعلمت الضغط والعنف[٣]. إلاّ ان ردّ الثوّار لم يتأخر، فانطلقت سلسلة عمليّات وهجمات على الفرنسيين في جديدة مرجعيون، يوم ٢٩ اذار/مارس، تمت في دير ميماس والخربة والقليعة[٤].

مع تفاقم الصراع، طلب الملك فيصل من كامل الأسعد أن يتخّذ موقفًا واضحًا وصريحًا من الحكومة العربية، فقرّر كامل الأسعد جمع العلماء (علماء الدين) للتشاور معهم. هذا هو السبب المباشر لمؤتمر الحُجير الذي كان يُفترض فيه أن يناقش الطريق الواجب اتباعه، وأن يعالج، على الهامش، التجاوزات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة[٥].

ضمَّ المؤتمرُ العلماءَ السادة: عبد الحسين شرف الدين، جواد مرتضى، موسى قبلان، كما ضمَّ وجهاء العائلات العاملية وممثلي المجموعات المسلّحة [٦]. وانتهى المؤتمر الى اتخاذ القرارات التالية:[٧]

---

١ ـ احمد رضا، العرفان ، ج٣٢، م٧، ص٧٣٣.
٢ ـ م. ن ، ص٧٣٤.
٣ ـ م.ن. ، ص٧٣٦.
٤ ـ ح.م. سعد، مصدر سابق ، صص ٧٢-٧٣.
٥ ـ البشير، ١٩٢٠/٤/٢٩، ص٣.
٦ ـ عبد الحسين شرف الدين، صفحات من حياتي، دار الألواح. بيروت، ب. ت، ص٧.
٧ ـ أحمد رضا م.س. العرفان ، ج٢٣، م ٩، ص٩٨٩. انظر: م. ج آل صفا : تاريخ جبل عامل ، م.س، ص٢٢٦.

-تكليف وفد من السيدين عبد الحسين شرف الدين وعبد الحسين نور الدين، بالذهاب الى دمشق والطلب الى السيد محسن الأمين نقل موقف جبل عامل الى الملك فيصل.

-تهنئة فيصل بتتويجه ملكًا على العرب.

-المطالبة باستقلال بلاد الشام ووحدتها، بقيادة الملك فيصل.

-رفض الانتداب الفرنسي رفضًا قاطعًا.

كان المؤتمر في أغلبيته مؤتمرًا شيعيًا؛ الأمر الذي اثار المخاوف في القرى المسيحية[1]. ولم يفوّت الفرنسيون الفرصة لنشر الإشاعات[2] التي لم يكن من طبيعتها ان تهدّئ نفوس المسيحيين، فقيل فيما قيل إن المؤتمر كان قد اتخذ قرارًا بذبح مسيحيي جبل عامل[3]؛ وتاليًا كانت المناورات الفرنسية لا تقوم فقط على التلاعب بالتناقضات الطائفية، بل كانت تسعى أيضًا الى جعلها تتفاقم؛ ولهذه الغاية، شجعت السلطات الفرنسيّة المجموعات المسيحية على عقد «اجتماعات» تضامن مع فرنسا في بلدة عين إبل[4]، لإثارة ردود فعل ما لبثت أنْ تجسّدت في مهاجمة هذه البلدة[5] . وهكذا جرى توفير الذريعة للمجموعات الموالية لفرنسا، لكي تتدخل لحماية القرى المسيحية من الاعتداءات الشيعية. عندئذٍ جردت فرنسا قوةً من أربعة آلآف جندي، تدعمها الطائرات والمدرّعات، وشرعت بغزو مبرمج للقرى الشيعية؛ الأمر الذي اثار الرعب، وأدّى الى هجرة قسم كبير من الشيعة إلى فلسطين[6]. أما كامل الأسعد فقد أمر

---

١ ـ م. ح. آل صفا، م. س ، ص٢٣٦.

٢ ـ البشير، ٦/٥/١٩٢٠، ص٣.

٣ ـ البشير ٢٠/٥/١٩٢٠، ص٣.

٤ ـ أمين الريحاني، م.س. ج٢ .صص٣١٥-٣٢٦.

٥ ـ البشير ١٨/٥/١٩٢٠، ص٣.

٦ ـ أحمد رضا، العرفان ، ج ٣٤، م٢، ١٩٩-٢٠٠.

بعدم مجابهة الجيش الفرنسي[1]؛ ذاك أنّه كان يعي ميزان القوى الجديد، فلم يبادرْ إلى نجدة أنصار الملك فيصل. تسبب ذلك الاجتياح بخسائر بشرية كبيرة وأضرار ماديّة هائلة.

صفوةُ القول إن تصفية الثورة العاملية التي شكلت ممانعة انتهت بضمّ جبل عامل إلى دولة لبنان الكبير[2] .

-البقاع والحركة العربية

بعد انسحاب الجيش التركي عام ١٩١٨، انقسم الوطنيّون قسمين: قسم مؤيّد للانتداب الفرنسي، وقسم موالٍ لحكومة الأمير فيصل العربية؛ وكان القسم الأول مسيحيًا في أغلبيته، فيما كان القسم الثاني إسلاميًا بأكثريته[3].

كانت زحلة أول مدينة في البقاع قدّمت للقوى العظمى، عريضةً تطالب بضمّ البقاع إلى جبل لبنان سنة ١٩١٣، ولم تنقطع عن تجديد هذه المطالبة في كل مناسبة بعد الحرب[4].

تكاثرت في مناطق البقاع، العرائض المطالبة بالحماية الفرنسية، والرافضة الخضوع لدولة فيصل العربية، وكانت كل تلك العرائض تحمل تواقيع مسيحيين لم يكونوا يتوانون عن التذكير بأنهم يملكون أراضي في البقاع، وأن تلك الملكيّات كانت تميّزهم عن مسلمي المنطقة[5].

---

١ – م.ن ، ص٢٠٠.

٢ – مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي ، المطبعة الشرقية، بيروت ١٩٧٤، ص٥١.

٣ – ميكائيل الوف، منكرات ، مخطوطة مكتبة الجامعة الاميركية، ب.ت.ص٧٣.

٤ – م.ن. ص ١٠٦، وانظر: - Réf. A.E., Série Syrie- Liban, Dossier no 44, pp,. 8-9.

٥ – ميكائيل الوف، منكرات ، ص ١٠٥.

أما مسلمو المنطقة فيصف ميكائل الوف، موقفهم كما يلي:[1]

«كانت أكثرية المسلمين تؤيد الحكومة العربية، وكانوا ينادون الاستقلال الشامل وإلحاق البقاع ببلاد الشام».

ما لبث التناقضُ أنْ تعمّق بين مؤيدي الحكومة العربية مناوئيها، وكان النزاع يدور حول الاختيار بين ضم الاقضية الأربعة ى جبل لبنان او الانضمام الى الوحدة السورية[2].

يقول مخايل أبو طقّة، وهو ضابط سابق في الجيش اللبناني- فرنسي:

«شجّعت فرنسا بعض الزحلاويين- لاسيما الموارنة، على تشكيل جمّع مناوئ للحكومة العربية. وكان قائد الدرك الفرنسي يمدّهم بوسائل جابهة أنصار الحكومة العربيّة. كان في عداد هذه العصابة الموالية نرنسا: مخايل بوعينين، مخايل أبو طقّة، لويس الفحل، مخايل حرّوق، جيب ماروني، سعيد غريّب (كلهم موارنة). وعندما وصلت لجنة ينغ-كراين إلى زحلة، قام هذا التجمع بتنظيم مهرجان دعم لفرنسا، لم شارك فيه إلاّ الموارنة، باستثناء إسكندر رياشي»[3].

بهذا الصدد، كان يقول مخايل بوعينين:

«كان ابراهيم أبو خاطر متواطئًا مع أنصار الدولة العربيّة، وكذلك يسف بريدي- عضو مجلس الإدارة في جبل لبنان- وكلاهما ابتاعتهما دولة العربية؛ وأما شحادة شحادة فكان الأكثر حماسًا للدولة العربيّة.

- م.ن. ، صص ١٠٦-١١٠.
- ساطع الحصري، (ابو خلدون)، يوم ميسلون ، دار الاتحاد، مطبعة بيبلوس ١٩٦٤، ص ٢٩. راجع: مقابلة مع ميخائيل ابو طقة م.س.، ١٩٨١، منشورة في مجلة المقاصد.
- أبو طقّة ، م.س.، ص ٢٠.، مقابلتنا مع ابي نايف المصري، ابن زعيم عصابة موالية لفيصل (١٩١٨-١٩٢٤) وتركي في البقاع؛ منشورة في مجلة المقاصد (١٩٨٢).

وكان الدكتور يوسف جريصاتي قد طلب مني التوقيع على عريضة عروبيّة، مقابل مبلغ مئة ليرة مصرية؛ كانت العريضة تحمل ٥٠٠ توقيع، ولم يكن في عدادها ايّ اسم ماروني بل جلّهم من الروم الكاثوليك ، والروم الإرثوذكس[١].

عندما عُيِّن الجنرال غورو، أكبَّ على جمع قواته العسكرية وحشدها على تخوم البقاع بهدف احتلاله. كما كان قد أعلم بذلك الجنرال اللنبي في تصريح له يوم ١٩١٨/١/٢٧؛ ولم يتوانَ اللنبي عن إرسال ضابط انكليزي إلى اعضاء الحكومة العربية، لإقناعهم بأن يكونوا اكثر تفاهمًا مع الفرنسيين[٢].

مع اشتداد المعارك بين الأتراك والجحافل الفرنسية في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٢٠، «طلب الجنرال غورو من الأمير فيصل وضع سكة الحديد بتصرّف الجيش الفرنسي[٣]؛ ولكن أمام رفضه، وافق غورو على وقفٍ لإطلاق النّار على الجبهة التركية، حتى يتفرّغ لأمور الشام الداخلية».

في ١٩٢٠/٣/٧، اقرَّ المؤتمر السوري العام إعلان الاستقلال التّام لسورية أو بلاد الشام، ووحدة أراضيها بلا تمييز ولا تجزئة[٤]؛ ولقي هذا الإعلان استياءً وشجبًا شديدًا من قبل مجلس إدارة جبل لبنان والكنيسة المارونية.

كان نوري السعيد[٥] قد أتى الى بيروت للتفاوض مع الجنرال

---

١ – مخايل بوعبنين، صراع الحَزْم والظلم، نشَرَه في البرازيل.

٢ – Times، ٢٠، يوليو ١٩٢٠، ص ١٢. انظر: الحصري، م.س. صص ١٩٩–٢٠٥ (إنذار الجنرال غورو).

٣ – خيريّة قاسميّة، م.س. ص ١٩٦.

٤ – ساطع الحصري، م.س.، ص ١٥٨. انظر: أمين السعيد، أسرار الثورة العربية ص٩٩.

٥ – وزير في الحكومة العربية التي شكّلها فيصل في دمشق، ما بين ١٩١٨، ٩٢٠.

غورو حول سفر الأمير فيصل الى باريس، لحضور مؤتمر السلام، فكانت مناسبة أُتيحت للجنرال غورو حتى يهدِّد فيصل بإلغاء سفره، إذا أصرَّ على رفض النقاط الخمس التالية[1]:

- قبول الانتداب الفرنسي،
- وضع سكة حديد ريّاق بتصرّف الجيش الفرنسي،
- الغاء الخدمة العسكرية الإلزاميّة،
- قبول أوراق العملة التي طبعها مصرف سورية،
- معاقبة رجال العصابات الذين ارتكبوا أعمال عنف ضد القوّات الفرنسيّة، بعد هذا اللقاء، قام الجيش الفرنسي باحتلال بعلبك، وتراجع الجيش العربي إلى محور مجدل عنجر. هكذا بدأت التحضيرات للهجوم على دمشق انطلاقًا من البقاع؛ فاحتل جيش غورو جزءًا كبيرًا من البقاع، وأقام هيئة أركانه في تعنايل، واستعمل سعدنايل مركزًا للتموين والذخيرة[2].

ضمّ البقاع الى جبل لبنان

كان ينظر فريق من اللبنانيين بعين القلق والاستياء الى تصرفات السلطات الفرنسية ووضع يدهم مباشرة على البلاد[3] . ناهيك بأنّ الفرنسيين كانوا قد عيّنوا ضبّاطهم في المراكز الرئيسة، بحيث صار مجلس إدارة جبل لبنان مجرّد إطار شكلي، عاجز عن تنفيذ القرارات المتخّذة؛ فراح عدد من أعضاء مجلس الإدارة يتصلون، سرًا ، بالملك

---

١ ـ الحصري، م.س.، ص ١١٧، انظرْ ايضًا: طيباوي ، م.س.، ص١١٥،

٢ ـ S.H. LONGRIG, Syria and lebanon under french mandat, Oxford 1958, p. 104. Voir: Times, History of wár, No=17, july 1920, p. 12.

٣ ـ مسعد بولس، لبنان وسورية اثناء وبعد الانتداب ، القاهرة ١٩٢٩، صص ٦٤-٧٢.

فيصل لتنسيق الجهود ضد الانتداب الفرنسي، وتحديد العلاقات التي توحّد لبنان وسورية[1].

هاجم الجيشُ الفرنسي قرى تمنين، قصرنبا وبدنايل حيث جرى شنق ٩ رجال اوقفوا في خلال عملية عسكرية موالية لفيصل. بعد الحملة العسكرية وهزيمة ميسلون يوم ١٩٢٠/٧/٢٤[2]، قدم الجنرال غورو الى زحلة حيث ألقى خطابًا في فندق القادري أعلن فيه ضمَّ البقاع الى جبل لبنان، في شهر آب/أغسطس ١٩٢٠. وفي ، اليوم التالي، ذهب الى بعلبك حيث استقبله بعض الأعيان مثل محمد قاسم الرفاعي وأسعد حيدر، فتعهّد أمامهم بضمان أمن البقاع وازدهاره[3].

-طرابلس والحركة العربية

باسم الملك فيصل عيّن الأميرُ سعيد الجزّار، سعد الدين المنلا حاكمًا على طرابلس[4]. لكنَّ الطرابلسيين رفضوا ذلك التعيين، وآثروا عليه اختيار عبد الحميد كرامي[5]. جرى استقبال الدولة العربية المستقلة بتظاهرات يوميّة في المدينة، إعرابًا عن ابتهاج أهالي طرابلس وارتياحهم[6]. فبعد تسعة أيام من مولد الدولة العربية، توجّهت جحافل الجيش الانكليزي من بيروت إلى طرابلس على امتداد الخط الساحلي،

---

١ ـ جريدة الحياة العدد ٢٠٠٩، ١٩٥٢/١١/٢٤. وثائق المجلس؛ حوكم أعضاء المجلس سنة ١٩١٩، وأرسلوا الى كورسيكا وأرواد حيث قضوا سنة، وأخيرًا جرى إطلاق سراحهم في باريس، فعادوا إلى لبنان.

٢ ـ المصري، م.س. ص ١٩٦. انظر: Times، ١٩٢٠/٧/٢٠، ص ٢. (تشير التايمز الى ان المانًا كانوا يساعدون جيش فيصل).

٣ ـ يوسف الحكيم سورية والانتداب الفرنسي ، دار النهار، بيروت ١٩٨٣، ص٤١.

٤ ـ عارف ميقاتي، طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين، دار الانشاء، طرابلس ١٩٨٢، صص ١٤٨-١٤٩.

٥ ـ م.ن. ص ١٥٢.

٦ ـ سميح وجيه الزين، تاريخ طرابلس، منشورات قدموس، بيروت ب.ت.ص ٣٩٩.

قام القومندان الفرنسي باحتلال السرايا حيث علق يافطة على الباب، بالعربية وبالفرنسية "بلد عدو محتلّ. الحاكم العسكري"[1].

دأب الحكام الفرنسيّون على تعيين موظفين فرنسيين: الأمر الذي أثار حفيظة الطرابلسيين الذين كانوا يؤيدون بقوّة عبد الحميد كرامي في نضاله ضد الفرنسيين[2].

ولدى وصول لجنة كينغ- كراين الأميركية للإطلاع على رأي الأهالي، انتدبت طرابلس عبد الحميد كرامي لعرض وجهة نظر المدينة أمام اللجنة فرفض رفضًا قاطعًا الانتدابَ الفرنسي- وطالب بالاستقلال التّام تحت لواءِ الحكومة العربية[3]؛ فما كان من السلطات الفرنسية إلاّ أن ردّت على مواقفه هذه، بإقالته من مسؤوليته كممثل للحكومة العربية وكمُفْتٍ، متحدّيةً بذلك مشاعر المسلمين[4].

ضمّ طرابلس الى جبل لبنان

بعد معركة ميسلون، اعلن الجنرال غورو استقلال لبنان الكبير في حدوده «الطبيعية» المزعومة، وتشمل مدن طرابلس، بيروت، صيدا صور، اي مدن الساحل وكذلك الأقضية الأربعة، اعتبارًا من ١٩٢٠/٩/١.

في جبل لبنان، ابْدَلَ الجنرال غورو مجلس الإدارة بلجنة خاصة؛ وجرى تمثيل طرابلس في هذه اللجنة بعثمان علم الدين، فيما غدا عبد الحميد كرامي رمزَ المقاومة الوطنية للاحتلال الأجنبي[5].

---

١ ـ Réf .A.E., Syrie- Liban, Lettre du général Gouraud à M. Millerand, 13 août, Vol. 125, p. 207.

٢ ـ حسّان حلاّق، تاريخ لبنان الحديث (١٩١٨-١٩٤٣) ، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ٥٨.

٣ ـ س.ب. الزين، م.س، ص ٢٣٠.

٤ ـ حسّان حلاّق، م.س.، ص ٧٠.

٥ ـ س.ب. الزين، م.س.، ص.٢٦٠، انظر: حكمت ياسين: La politique française et la révolte arabe, السياسة الفرنسية، الثورة العربية ، الدار التونسية، ب.ت.، ص ص ٢٠٥-٢٠٩.

لقد اصطدمت القوات الفرنسية بمقاومة الجماعات العسكرية المعادية للوجود الفرنسي، خصوصًا في منطقة عكار، وآل الأمر إلى إعلان الفرنسيين دولة لبنان الكبير في سرايا حلبا، بحضور قائمقام عكار محمّد المخزومي[1].

إن كل الانتفاضات والثورات ضد التقسيم العربي، كما وصفناها، آلت الى هزيمة تامة، بعدما انجرّت الى مجابهة غير متكافئة مع الجيش الفرنسي؛ ذاك ان كل تلك الثورات المثارة تحت راية الأمير فيصل، المدعومة مباشرةً أو مداورةً من انكلترا أو تركيا، كانت قد أضحت بلا أفق سياسي، خاصة بعد استسلام الملك فيصل ونفيه، وتنفيذ الاتفاقات المعقودة بين فرنسا من جهة، وانكلترا وتركيا من جهة ثانية.

بعد فرض «سياسة الأمر الواقع»، عرفت فرنسا كيف تستفيد من وضع دوليّ مؤاتٍ لكي تعطي لوجودها العسكري غطاءً شرعيًا، هو غطاء الانتداب الذي صدقت عليه، عصبة الأمم فيما بعد، سنة ١٩٢٢.

كان النزاع والخلاف على اشده بين اللبنانيين أنفسهم، فبينما كان اصحاب الفكرة اللبنانية ينادون بلبنان مستقل، واستعادة حدوده الطبيعية مع بيروت عاصمةً، والبقاع إهراءً له كما صرّح بذلك «الجنرال غورو»؛ كان العروبيّون في المقابل ينشدون حلم أمةٍ عربيةٍ في حدود وطنٍ يربط لبنان بسورية المستقلة عن كل انتداب أجنبي؛ في هذا الجوّ ستندلع ثورة كبرى ما بين ١٩٢٥ و١٩٢٧، الأمر الذي سيعيد الخلافات الى واجهة الأحداث ، على الرغم من الجهود التي بذلها الانتدابُ الفرنسي لإقامة دولة تحت وصايته.

---

١ ـ انطونيوس، يقظة العرب م.س، ص٨٣.

الفصل الثاني

الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ــ ١٩٢٧)

وتأثيرها على الأقضية الأربعة

الوضع السياسي - والاجتماعي في دمشق وجبل الدروز

ليس في الإمكان دراسة الثورة السورية ما بين ١٩٢٥-١٩٢٧، وانعكاساتها على لبنان، من دون القيام بالاضطلاع على التنظيم السياسي - الاجتماعي في أماكن نشوء هذه الثورة، نعني دمشق وجبل الدروز.

إذ من شأن هذه الدراسة تبيان المكانة التي يشغلها الأعيان والتجّار في قلب المدينة والجبل معاً، نظراً للموقع السياسي -الإداري الذي كانوا يحتلّون داخل النظام العثماني. لقد كانت تلك القوى مستعدة للعمل السياسي في غضون انحطاط الدولة العثمانية؛ ولكنها كانت تفتقر إلى تمثيلها، فهي في الواقع لم تكن تؤلّف سوى مجمع عائلات (دمشق)، لكلٍ منها شبكة من الاتباع والأزلام في الأحياء والقرى، ناهيك عن تنافسها مع بعضها في سبيل توسيع رقعة أملاكها.

تلك هي القوى التي حدّدت الأشكال الايديولوجية للعمل السياسي في إطار الصراع العربي- التركي، والتي شغلت المسرح السياسي مع الملك فيصل (١٩١٨-١٩٢٠)، وهي موزعة الولاء ما بين العروبة والوحدوية وبين انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة.

إن مفتاح الصعود الاجتماعي والسياسي في الولايات، كانت على الدوام في المناصب الإدارية داخل «مجالس الإدارة» وخارجها، وكانت الطريق الملكية الموصلة الى واحد من تلك المناصب هي طريق اسطنبول، حيث يمكن شراء المنصب من الباب العالي بالذهب الرّنان، أو برشوة موظف كبير، أو بتقديم خدمة «جلّى» للسلطة المركزية... فيما كانت فرمانات الإصلاح والتحديث قد اتاحت لعدد من العائلات اليهودية او المسيحية فرص الظهور على المسرح السياسي المحلي، بعدما كانت قد كدّست ثرواتٍ هائلة بفضل دورها الناشط جداً في التجارة مع أوروبا.

١- التنظيم الاجتماعي- الاقتصادي في دمشق

حول هذا الموضوع ينوّرنا البروفسور فيليب خوري، إذ يقول[١]:

«من الآن فصاعداً بات زعماء الأقليات، بفضل اتساع آفاقهم وحرية عملهم، قادرين على استعمال وظائفهم الإدارية، وكذلك علاقاتهم الأوروبية في تعزيز مراكزهم الاقتصادية والسياسية الموطدة اكثر فأكثر. وكان يتوطّد نفوذهم بمقدار التحول السريع لقوّة طبقة التجار الذين سيمسكون بالمفاصل الرئيسية للاقتصاد الدمشقي، ويضطلعون بدور بالغ الأهمية في توجيه هذا الاقتصاد نحو أوروبا. ناهيك بأنهم كمرابين وصرّافين قدامى، لن يتأخروا عن السيطرة على معظم الأموال المتداولة في البلاد. أقاموا علاقات اقتصادية وثيقة جداً مع البيروقراطيين الذين يملكون أكبر الملكيات العقارية. وكانوا يحوّلون مشاريع هؤلاء الرامية إلى امتلاك عقارات جديدة او استحداث مشاريع سكنية... وهكذا تمكّنت

---

١ - فيليب خوري (جامعة هارفرد): دراسة مقدمة إلى المؤتمر التاريخي حول تاريخ بلاد الشام- المنعقد في جامعة دمشق- «طبيعة السلطة السياسية وإعادة توزيعها في دمشق ١٨٦٠-١٩٧٨».

عائلات مسيحية، مثل عائلات المقدسي وشامية من الجمع بين المناصب الإدارية والرأسمال الموجّه لتمويل شراء الأراضي، حتى انضمت في أواخر القرن التاسع عشر، إلى مجموعة العائلات الدمشقية التي تملك أكبر الملكيات العقارية».

في مستهل القرن العشرين، كانت النخبة الاقتصادية السياسية في دمشق تضم ٥٠ عائلة مسلمة، و١٢ عائلة مسيحية و٤ عائلات يهودية. أما الأسماء الأكثر تكرار ورسوخاً فهي : الأيوبي، المالكي، الحلبي، العُمري، الميداني، العطّار، حمزة، المحاسني، الأسطواني، الركابي، الحفّار، الجلاّد، الحكيم، الطبّاع، العظمة، البكري[1].

تلك هي العائلات التي كانت قد احتلت مواقع السلطة المحلية على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حتى العام ١٩٠٧. وهي التي ستقوم أيضاً بالظهور على مسرح العمل السياسي في مرحلة ظهور الحركة المطلبية العربية التي ستهزّ مدن المشرق العربي، والتي سيبرز في إطارها التجار المسيحيون، لا سيما في حركة فيصل وفي تكوين «حزب الشعب» في سورية.

يمكن أن نضيف إلى ذلك، أن تلك العائلات لم تكن قد تجاوزت أبداً في لعبة العصر السياسية، دور الوسيط بين السلطة المركزية والمجتمع السوري. ومردّ ذلك جوهرياً إلى كونها لم تتمكن قطّ من تكوين طبقة بالمفهوم الغربي للكلمة (مصالح مشتركة ومنسجمة، تجمعها إيديولوجيا واحدة).

٢- التنظيم السياسي

إن هذا النوع من العائلات السياسية- الإجتماعية هو الذي كان يحدّد

---

١ ـ المصدر نفسه، بالعربية.

شروط كل عمل سياسي في المدن السورية، مطلع هذا القرن، ولم يكن الريّف السوري بمنأى عن ذلك ؛ لأن المسار المذكور آنفاً ما لبث أن حوّل معظم القرى إلى ملكيّات مسجلة باسم بعض عائلات المدن، فالعائلات الريفـيّـة، بدءاً من الوكـلاء الذين يديرون الملكيـة، وصـولاً الى أبسط الفلاّحين، لم يكن في مستطاعـها آنذاك سوى الدخول كتلة واحدة في علاقة تبعية واستلحاق بالعائلات الكبرى عينها في المدن، البيروقراطية والمالكة معاً.

إن النُخبة الدمشقية لم تكن قادرة على الحلول مكان السلطة العثمانية، لأنها كانت عاجزة مرتين؛ في المقام الأول، هناك عقبة عدم تمثيلها لمصالح الجماهير في المدن والأرياف على حدٍ سواء، ومن ثم رغبتها في الحصول على امتلاك أراضٍ جديدة، غالباً ما تكون موضع تنافس بين العائلات مع طموحها لاحتلال اكبر عدد ممكن من المناصب السياسية الإدارية.

٢- التركيبة السياسية في جبل الدروز:

يقول عبد الله النجار[١]: « ليس في الإمكان تحديد تاريخ وصول الدروز الى هذا الجبل. وكل ما يمكن قوله إن بني حمدان هم الذين كانوا أول من هاجر إلى حوران، منذ قرنين، هرباً من قمع التنوخيين».

ولكن السلطة تمثلت فيما بعد بسلطان بني الأطرش؛ هذه العائلة هي الممثل السياسي للجبل على الصعيد العام، إلاّ أن هذا لا يعني أنها كانت تحتكر القرار، لأن القرار صار جماعياً لدى الدروز بعد سقوط بني حمدان؛ لكن هذا لا يمنع وجود تراتب في السلطات والوجاهة بين هذه العائلات؛ وبهذه الصفة يأتي بنو الأطرش في المرتبة الأولى.

---

١ ـ عبد الله النجار، بنو معروف في جبل حوران، دمشق ١٩٢٤، ص ٥٧.

يقول النجار:«لدى الدروز تقطن العشيرة في منطقة واحدة، خلافاً للعلويّين حيث تكون العشيرة موزّعة في عدّة مناطق. وعندهم كانت تتعزّز الطائفة على حساب سلطان العشيرة، فيما كان تمركز العشيرة، لدى الدروز، في منطقة واحدة، يعطيها وزناً سياسياً شبه مستقل؛ لهذا السبب تتحدّد التوجهات السياسية للطائفة الدرزية في إطار «مجالس العشائر والقرى»، وعلى أساس التحالفات المعقودة بين العشائر التي تولّد «أحزاب العصبيّات»[1].

في العصر العثماني، كان الجبل جزءاً من لواء حوران الذي كان يشمل الأقضية: عجلون، أزرع، السويدا، صلخد والشهبا. يعلّق يوسف الحكيم على هذا التقسيم العثماني، قائلاً:

«أنذاك كان يُقال إن جعل جبل الدروز مجموعة اقضية مرتبطة بحوران يعني أن الولاة العثمانيين يسعون للحؤول دون وحدة سكانه ، الدروز أغلبيتهم، ودون استقلاله الإداري على مثال جبل لبنان، ذي الاغلبية المارونية»[2].

ولكن في نطاق التقسيم الفرنسي- البريطاني لسورية، جرى سلخ اقضية السويدا وصلخد، عن لواء حوران، لإقامة «حكومة جبل الدروز»، وعاصمته السويداء[3].

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى، تدافعت الأحداث: الاحتلال الانكليزي، الاحتلال الفرنسي، الاستقلال العربي، ثم الاستفتاء الأميركي. من الطبيعي إذاً أن نرى تنوع الآراء في الجبل، فبعضهم

---

١ ـ ع. النجّار، بنو معروف، م.س.، ص٣٤-٥٧.

٢ ـ يوسف الحكيم، سورية في عهد بني عثمان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٦؛ ص ٥١.

٣ ـ حنا ابي راشد، جبل الدروز، مطبعة زيدان، القاهرة ١٩٢٥، ص ١٨٢.

يساند فيصل، وبعضهم أيد غورو، وبعضهم الآخر تعاطف مع كلايتون وكونوالز»[1].

فمنذ احتلال دمشق والداخل السوري، بعد معركة ميسلون، كان على الاحتلال الفرنسي أن يواجه عدداً من الانتفاضات، مثل انتفاضة ابراهيم هنانو في شمال غرب حلب، وصالح العلي في جبال العلويّين الذي كانت انتفاضته العشوائيّة قد سهلّت قمعها.

لكن في تموز/ يوليو ١٩٢٥، وبينما كانت فرنسا تظنّ بأنها سيطرت على كل شيء، اندلعت ثورة عامة في جبل الدروز، طاولت داخل سورية ومعظم المناطق الملحقة بجبل لبنان.

فلماذا اندلعت الثورة في جبل الدروز؟

I– عوامل الثورة ومجراها

١– تقسيم سورية

بعد إعلان الجنرال غورو دولة لبنان الكبير، عام ١٩٢٠، وبعدما ضمَّ اليه مدن الساحل والأقضية الأربعة[2] أعلنت «دولة العلويين، التي سمّيت في البداية «إقليم العلويين». وتشمل هذه الدولة «لواء» طرابلس مع مناطق طرطوس ومصياف[3] .

---

١ ـ يمكن التاريخ للثورات كما يلي:
١٩١٨: انتفاضة الدنادشة في الهرمل وبعلبك (لبنان).
١٩١٩: تمرد صبحي بركات، ثريا بك وخالد تاطق في انطاكية.
١٩٢٠: تمرّد صالح العلي، في منطقة العلويين وجبل الزاوية.
في اخر المطاف، استسلم صبحي بركات القوات الفرنسية، وعينه الانتداب الفرنسي رئيساً لدولة سورية. اما ابراهيم هنانو فقد اعتقل وحوكم امام محكمة عسكرية فرنسية، اطلقت سراحه، راجع حول تلك الصراعات، راجع: منير الريس، الكتاب الذهبي (١٩١٨–١٩٣٦)، دار الطليعة، بيروت.

٢ ـ وجيه كوثراني، بلاد الشام، م.س.، ص٢٣٦.

٣ ـ محي الدين السفرجلاني، تاريخ الثورة السورية، منشورات اليقظة، دمشق ١٩٦٠، ص ٥٣.

في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٢١ أعلنت «دولة جبل الدروز»، وعلى رأس حكومتها سليم الأطرش. وبعد وفاته سنة ١٩٢٣، حل الكابيتان كاربييه (Carbillet) محله على رأس الحكومة؛ الأمر الذي أساء للعلاقات بين الدروز والفرنسيين[١].

في ١٩٢٠/٩/٨، أعلنت دولة حلب، وفي ١٩٢٥/٢/٣، أعلنت دولة دمشق؛ ثم جرى توحيد هاتين الدولتين في ١٩٢٥/١/١، لتشكيل «دولة سورية» التي تضم سناجق: « دمشق، حلب، حمص حماه، دير الزور، وحوران، مع سنجق الاسكندرون، المستقل حيث أُعترف رسمياً بثلاث لغات: التركية والعربية والفرنسية[٢].

يرى انصار الانتداب ان هذا التقسيم كان محتوماً، وبهذا الصدد يقول ريمونت أوزو[٣]:

«ليس سهلاً التقسيم بدقة وبصورة نهائية وكاملة؛ فقد أظهرت الاستفتاءات التي أجريت بين المواطنين الأصليين، مطالب متناقضة؛ من هنا كانت ضرورة التحيّر، على الرغم من الكلفة المرتفعة لتلك المحاولات، سواء بالنسبة إلى الأهالي أم بالنسبة الى نفوذ فرنسا».

وفي مطلع ١٩٢٥[٤] أصبحت فرنسا تمارس هيمنتها على كل الصعد الإدارية. لكن القوميين العرب لم يتوانوا عن التنديد بها كقوة أجنبية كبرى تسعى الى إنشاء أمبراطورية، فضلاً عن تنديدهم بالتنازل لتركية عن الشمال السوري، وفقاً لأوليّة مصالحها في المنطقة.

---

١ ـ م.ن.، ص ٥٣.

٢ ـ منير الريس، الكتاب الذهبي م.س.، صص ٢٤.

٣ ـ O.ZOUX (Raymond), Le, Etats du Levant sous mandat français, Paris 1931, p. 72.

٤ ـ حسن البعيني، سلطان باشا الأطرش، جبل العرب (١٨٨٥–١٩٢٧)، دار النهار، بيروت ١٩٨٥، ص٢١٨.

أما الانتقادات التي وجهها الوطنيون السوريون إلى فرنسا، فكانت تدور حول الأعمال الأكثر دلالة: نسف وحدة البلد، التقسيم الذي فرضته فرنسا الذي أدّى الى قيام عدة دويلات طائفية والى ضم مناطق ذات أغلبية إسلاميّة إلى لبنان الكبير، لكسب ودّ الموارنة. وفوق ذلك كله، كانت فرنسا متهمة بتزوير الانتخابات وممارسة هيمنة شاملة على كل مجالات الدولة والمجتمع[1].

أخطاء الجنرال سَراي (Sarail)

«منذ وصوله الى بيروت في ١٩٢٥/١/٢، باشر الجنرال سَراي بتنفيذ سياسته الخاصة. فمنذ اليوم الأول، دفع الجنرال فاندنبرغ، حاكم لبنان، الى تقديم استقالته، وأعلم مجلس لبنان التمثيلي، أنه سيجري استبداله بحاكم لبناني»[2].

« في اليوم التالي، أمر المندوب السامي بحل المجلس التمثيلي، وتعيين السيد دو كايلا (De Cayla)- الحاكم السابق للاقليم العلوي، والمعادي للجسم الكنسي-، حاكماً على لبنان، ينفرد وحده بالسلطة التشريعية»[3].

لقد ارتكب الجنرال سراي خطأ كبيراً عندما رفض الذهاب الى حفل استقبال أقامته الطائفة اللاتينية في بيروت على شرفه، بصفته مندوب فرنسا، حامية الكثلكة؛ فهذا السلوك المضاد اللاكليروس أثار تساؤلات في مجلس الشيوخ في باريس، لدرجة أن السيد هريو شخصياً وجد نفسه مرغماً على تقديم اعتذاره الى المندوب الرسولي في بيروت[4].

---

١ ـ منير الريس، الكتاب الذهبي، م. ص.، ص ١١٨.

٢ ـ بشارة الخوري-حقائق لبنانية ، م.س.، ٨٦.

٣ ـ منير الريس، م.س.، ص ١٥٦.

٤ ـ C.Chamoun. Crise au Moyen- Orient, Op. Cit., P. 68.

انتظر الجنرال سراي شهرين حتى قام بزيارة البطريرك الماروني الذي كان قد استقبله منذ الأسبوع الأول لوصوله إلى لبنان.

٢- الغاء الاتفاقية الفرنسية- الدرزية

قضية كاربييه: « هذه القضية هي السبب المباشرللثورة التي بدأت عام ١٩٢٥، في هذا الجزء من حوران كانت فرنسا قد ركبت سنة ١٩٢١ من أجزاء متناثرة، كيان دولة باسم الحكم الذاتي لجبل الدروز. وبعد قليل امتدت الثورة إلى دمشق، لتشمل كل الاقليم السوري تقريباً[١].

«والحال، فإن وفاة سليم باشا الأطرش، حاكم جبل الدروز، حمل مستشاره الإداري الكابيتان كاربييه على الحلول، بالوكالة أولاً، ثم بالإحالة، بعدما جعل مجلس الجبل الذي كان انتخب بالاقتراع في دورتين، يضفي عليه لقب حاكم الجبل»[٢].

«كانت الاتفاقية الفرنسية- الدرزية تعد الجبل بحكومة وطنية محليّة مناطة بحكم ذاتي إداري واسع، ويمكنها القيام بإدارة البلد وفقاً للعرف المحلي، وبأن ينتخب الحاكم نفسه بشروط ينبغي تحديدها، تعاونه لجنة إدارية دائمة، مؤلفة من أعضاء يعيّن بعضهم الحاكم، ويعيّن مجلس الحكومة بعضهم الآخر»[٣].

وكانت الاتفاقية تعترف للقوة المنتدبة بحقها الحصري في تزويد الحكومة الوطنية الدرزية بمستشارين، وبنشر قوات عسكرية في أراضي

---

١ - E.RABBATH, L'Insurrection Syrienne 1925-1927, Revue historique, No= 542 P.U.F., Pari,1. PP. 405-406

٢ - ادهم الجندي، تاريخ الثورة السورية، دمشق ١٩٦٠، ص ٦٢.

٣ - E. RABATH, op. Cit, P. 407

الجبل، وتعهدت القوّة المنتدبة باستمرار إعفاء الدروز من الخدمة العسكرية، وعدم إرغامهم على الانضمام الى الاتحاد الذي يمكن قيامه بين الأجزاء السورية، إلاّ فيما يتعلق بالقضايا ذات الطابع الإقتصادي المشترك. وكانت تضمن لسكان الجبل عدداً من الضمانات الضريبية والدينية[١].

لا يمكن الشك بالتحسينات المادية الناجمة عن إدارة الكابيتان كاربييه للجبل، والتي شملت الطرقات والمدارس الفرنسية، والقضاء والاقتصاد والموازنة؛ لم يهمل الضابط الفرنسي شيئاً. ولكن تلك الاصلاحات كانت تسير جنباً الى جنب مع ديكتاتورية غامضة ومتشدّدة، ولّدت استياءً كامناً لدى السكان؛ وفوق ذلك، كان كاربييه قد كلّف السيد عزيز هاشم، وهو قاضٍ في بيروت، بالسلطة العائدة إلى بني الأطرش وزعماء جبل الدروز. وهكذا، بدأت المجابهة بين الكابيتان كاربييه وبني الأطرش الذين سعوا بكل الوسائل لاسترجاع الحكم الوطني[٢]. وسوف يزداد التوتر عنفاً منذ اللحظة التي عيّن فيها الكابيتان نفسه حاكماً؛ إذ جاء ذلك التعيين ليلغي كل أمل كان يرغب الدورز في التمسك به.

لئن كانت اهداف الحاكم تستحق الشكر، فإن الوسائل التي توسلها كانت تثير مقاومات و ممانعات على صعيد تنفيد الأعمال العامة، من طرقات وقنوات كان الجبل بحاجةً إليها[٣].

كان المجهود المطلوب من الأهالي يثير الاستياء. ولم يكن في

١ ـ Réf. A.E., 203-220, Levant, Syrie- Liban 1918-1920,Vol 1, 234 Rapp., pp.9-10.,Voir, Steven H. LONGRIG: La Syrie sous le Mandat Français, op. Cit., P. 196.

٢ ـ Ibidin, p. 197. E.RABBATH, "Revue Historique , P.406.

٣ ـ Rapport de la france à La S.D.N Pour l'année 1925, P. 18.

الإمكان تنفيذ المشاريع والأعمال بالاعتماد فقط على موارد موازنة لم تكن عائداتها تتجاوز ثمانية ملايين فرنك، فكان لا بد من الاستنجاد بمساهمة الأهالي لتحقيقها. وكان بعض الأعمال يتطلب جهداً ضخماً[1].

إلاّ أنّ استياء الزعماء الدروز كان يزداد يوماً بعد يوم. وهكذا انفجر غضبهم يوم ١٩٢٤/٤/٥ في عيد «الاستقلال الدرزي»، وكان بنو الأطرش مصممين تماماً على أن يثيروا في ذلك اليوم، في السويداء، حادثاً عنيفاً جداً أمام الجنرال ويغان (Weygand) الذي كانت يتعين عليه حضور الاحتفال بدعوةٍ من الحاكم. وكان الأمير فؤاد أرسلان، النائب الدرزي عن جبل لبنان، قد علم بشكاوى الدروز الكثيرة، وتوصل الى تهدئة موقتة لخواطرهم، حين حصل على وعدٍ من الجنرال ويغان بالاستماع اليها والبحث فيها[2] . تؤكد وثائق وزارة الخارجية الفرنسية على سوء تصرف كاربييه بالقول:

«يجب أن نعرف أن السياسة التي انتهجها الكابيتان كاربييه، كانت قد آلت الى وضع زعماء الجبل، ولا سيما الزعماء الطرشان، في وضع بالغ الهشاشة. فهم إقطاعيون كبار، معتادون على استقبال كثير من الناس في مضافاتهم، وعلى العيش دون أن يعملوا، مكتفين بالريوع، وبهدايا مواليهم، وبالتدريج كانوا يرون سلطانهم يتناقض وقوّتهم تتفكك»[3].

٣- اتساع الثورة

حلّ الكابيتان رَينو(Raynaud) محل الكابيتان كاربييه الذي سافر في إجازة في ايار / مايو ١٩٢٥. «لم يكن الطرشان وحدهم مستائين

---

١ ـ حسن الحكيم، مذكراتي، تاريخ سورية الحديث، دار الكتاب، بيروت، ١٩٢٥، ص ٢٥.

٢ ـ Réf. A.E. Vol. 234, P. 11

٣ ـ Ibidin, Vol. 234, P. 12.

من الكابيتان كاربيه، بل راح يستاء منه أيضاً بقية الزعماء»[1]، حتى الفلاحون الذين كانت اشغالهم تضارع أعمال سخرة يفرضها عليهم الحاكم في الأغلب بضراوة» إن الوضع الذي كان يرتسم في الجبل يمثل هذا الاتساع وهذا الإجتماع. ظنّ المندوب السامي أنَّه يضع حداً لمكائد المحرّضين، فأمر باعتقال خمسة مشايخ من أعيان الطرشان[2]. جرى استدعاء الطرشان الخمسة الى دمشق بحجة إفساح المجال أمامهم لتوضيح مطالبهم. امتنع اثنان منهم (متعب وسلطان باشا) عن تلبية الدعوة، وذهب الثلاثة الآخرون (نسيب وحمد وعبد الغفّار) إلى دمشق. وعند وصولهم اليها، جرى إرسالهم إلى السجن في تدمر[3].وتضيف وثائق الخارجية الفرنسية ما يلي : «يستحيل في المقام الأول عدم الاعتراف بأن انتهاك حرمة إحدى قواعد الضيافة هو من أكبر الإهانات التي يمكن توجيهها للشعب الدرزي؛ والحال، فان هذا بالذات ما أقدم عليه محيطُ الجنرال ساراي في بيروت، يوم ١٧/٦/١٩٢٥. فهو لم يستقبل الوفد الدرزي، ولم يقدّمْ له فنجان القهوة التقليدي، ولم يترك أملاً للوفد ببحث مطالبه، وبذلك كان المفوض السامي قد جرح كرامة الدروز في الصميم بلا أدنى شك»[4]. عندما حاول وفد من الدروز استيضاح الأمر، رفض الجنرال استقباله.

كتب كميل شمعون في كتابه، أزمة في الشرق الأوسط:

«إن دروز الجبل الذين جُرحوا في صميم كرامتهم عندما رفض

---

١ - Ibidin, Vol. 234, P.13.

٢ - جريدة البشير ، العدد ٣١٩٢-٣٢٨٠.

٣ - B.Gaulis, La question arabe, Paris 1930, P. 175. Voir: V.de Saint Point La verité sur la, Paris 1929, PP. 123-152.

٤ - Rapport Daclin, Réf.A.E., Vol 234, P. 18.

الجنرال ساراي استقبال وفدهم، متأثرًا بذلك بمؤثرات داخلية وخارجية، أنما صمّموا على الثورة، فاختاروا اكثر زعمائهم الاقطاعيين شعبية؛ سلطان الأطرش على رأس مئة فارس الذي راح يجول في الريف، منتقلاً من قرية إلى قرية، مناشدًا كل رجل قادر على حمل السلاح، أن ينضم الى حركته، كان مخططه الوصول الى السويداء، إلى حد أنّه قاد الكابيتان رَينو، يوم ٢ حزيران/يونيو، إلى رفع تقرير الى مندوب المفوض في دمشق– رئيسه الرتبي– يصف فيه الوضع بتجرّد، وينّبه إلى عداء الزعماء الدروز والشعب لسلفه إذ قال:

«يتعلق الأمر بمجمله على الكابيتان كاربييه، وهي حملة ربما يشارك فيها، ليس أفراد عائلة الاطرش وحسب، بل أغلب العائلات الدرزية الأخرى». ويضيف الكابيتان رَينو أنهم أعلنوا «لإظهار ولاءهم، استبدال كاربييه بحاكم اخر»[1].

بلغ التوتر في الجبل نقطة اللارجوع، وقع فيه حادث خطير، كان يُنذر باضطرابات وشيكة؛ فقد اسيئت معاملة الليوتنان موريل، احد المساعدين المباشرين للحاكم، وتعرّض لطلقات نارية. وعاد الهدوء بفضل تدخل الكابيتان رينو، إلاّ ان مدينة السويداء، فرضت عليها غرامة قمتها ٢٠٠ ليرة ذهبية مسرح تلك المناوشة الأولى،[2] .

في بيروت كان يُنظر إلى تلك الهياج كأنه من صنيع بعض المغرّضين الذين لا يؤثرون في الناس. والواقع أن الوضع كان يتفاقم، وساد إحساس بقرب اشتغال الحرب[3].

---

١ ـ Rapport.no 135 du Cap. Raynaud, Cité par M. Ferry à la chambre des députés française (Débats parlementaires en 1925), P. 4441.

٢ ـ فؤاد الأطرش، م.س.، ص ٨٢.

٣ ـ C. Chamoun, Crise du Moyen- Orient, op. cit, p. 72.

أ-تمرّد الدروز

من المؤكد على صعيد الأحوال النفسية والعقلية، أن إبدال الكابيتان رينو بالقومندان مارتان كان موضع أسفٍ شديد، لأنّه دفع غضب الدروز إلى ذروته، إذ حرمهم من رجلٍ كانوا يثقون به ثقة كاملة، وكان يعدهم بالسّلام[1].

اجتمعت كل المقومات -من محاولة ممارسة الهيمنة على جبل الدروز، إلى الاساءة لكرامة أعيان الدروز والتعدّي على استقلالية الدروز- لكي ينفجر الصراع بين الدروز والفرنسيين. ففي ١٩٢٢ قام سلطان باشا ومتعب بك الأطرش باحتلال صلخد، وتعرّضا للقافلة الفرنسية بقيادة الكابيتان نورمان[2]، وبدأ حصار حامية السويداء.

لفكّ الحصار عن السويداء، ولمعاقبة سلطان الأطرش والانتقام لقتلى الكفير، قام الجنرال ميشو، المكلّف من قبل المفوض السامي لتسوية هذا الحادث[3]، بتشكيل قوة ضاربة «مؤلفة من كل العناصر التي أمكن تجميعها في سورية»[4]. فلم تكن نتيجة هذه الحملة بأفضل من سابقتها، وأدى فشل القوّة الى جعل سلطان سيّد الجبل[5].

يبدو أن هذا النجاح غيرالمأمول قد أثار مخاوف الدروز وهلعهم بادئ الأمر، أكثر مما أثار حماسهم؛ اذ كانوا يرغبون في ممارسة السياسة وإظهار استيائهم. ومن قبيل المصادفة، وعلى الرغم منهم، وجدوا انفسهم امام قطيعة عنيفة مع فرنسا[6].

---

١ - Pierre la Mazie, pour la Syrie, Paris, 1926, p. 115.

٢ - Rapport. Daclin, Réf A. E., V. 234, P.5.

٣ - Rapp. 1925. P. 24.

٤ - Longrig, op. Cit., p.4445.

٥ - Longrig, op. Cit., p. 199.

٦ - Rapport. 1925, p. 25.

بدأ الكابيتان رينو بالمفاوضات مع الدروز الذين كانوا يطالبون بحاكمٍ وطني، ينتخبه الأهالي، وبتأليف جمعية تأسيسية، لاستتباب الوضع في الجبل. الاّ أن عملاء الانتداب رفضوا؛ وكان الأهالي غير القادرين على حمل السلاح قد نزحوا من الجبل إلى شرق الأردن الذي صار معسكرًا كبيرًا، ودائمًا، لتأهيل المقاتلين[١].

أما التمرّد الذي كان درزيًا حتى ذلك الحين، فقد صار سوريًا[٢]. لقد امتدّ فجأة خارج الجبل، شمالاً إلى وادي العجم الممتد الى التلال المنحدرة التي تقوم فوقها مجموعة قرى حرمون (جبل الشيخ) ووادي التيم حيث قام عشرة آلاف درزي بتأمين الاتصال مع تجمعات جنوب-شرق لبنان (حاصبيا، راشيا، الخ....)[٣] «وبسرعة انتشرت الحركة.. فاذا لم تشمل الثورة كل السكان، فقد شملت على الأقل كل منطقة سورية الجنوبية»[٤].

هوجمت القرى الواقعة جنوب دمشق؛ وبعد ذلك توالت الهجمات، وأُعيقت المواصلات، لاسيما سكة حديد الحجاز عند درعا على الحدود الفلسطينية، التي صارت عرضة لهجمات متواصلة[٥].

في الغرب حتى القنيطرة، وسع الثوار عمليّاتهم؛ وكذلك في الشمال، داخل حدود لبنان، حتى بعلبك التي تقطنها أغلبية من المسلمين الشيعة؛ وبقي الشوف حيث يعيش الدروز في الوجه الغربي لجبل لبنان، على بعد عدّة كيلومترات من بيروت، وحيث لوحظ في كل مكان هياج خطير، لأن

---

١ ـ حنا أبي راشد، م.س.، ص ٥٧٢.

٢ ـ G. Carbillet, Au Djebl Druze,choses vues et vecues, Paris 1929, P. 40.

٣ ـ E. Rabbath, op. Cit., p.416.

٤ ـ Rapp. 1925, p.26.

٥ ـ ي. هوينغر، القائد الأعلى الجيش الشرق، في الكتاب الذهبي لجيش الشرق ١٩١٨-١٩٣٦، عربّة ادمون البستاني، بيروت ١٩٣٩، ص ١٣٧.

متمردي الجبل كانوا على علاقة دائمة بهذه الأوساط وفي شرقي دمشق، كان البدو ينتظرون ساعة المعمعة والنهب، فلم يتواروا كعادتهم في قلب الصحراء مع اقتراب الشتاء، فحارب عدد منهم مع الدروز[1].

خلال هذا الوقت «كانت تنحصر الاجراءات العسكرية بحراسة سكة الحديد، ويقصف جوي لجبل الدروز، وبشن حملات على القرى التي كان يجب معاقبتها لاستقبالها الثوار أو لاشتراكها في هجماتهم»[2].

استمر الثوار بمحاصرة السويداء. «وأمكن تموين الحامية جوًا، ولكنها كانت قد مُنيت ببعض الخسائر، اذ تمكن الدروز من اطلاق النار على الثكنة حيث كان يوجد عدد من القذائف والمدافع، وعلى القوّة التي كانت قد مُنيت بهزيمة في آب أغسطس»[3].

كانت دمشق اللافتة أمام الأحداث المتدافقة، تنتظر رجال حزب الشعب؛ لقد ضُرب هؤلاء، واعتبروا مسؤولين عن التمرّد، ففرّوا من العاصمة ماعدا ستة منهم وضعوا في الإقامة الجبرية؛ وراحوا يعززون صفوف الثوار بقيادة سياسية ومعلومات استراتيجية كانوا بحاجة اليها، ذاك أن معظمهم كانوا في الواقع ضباطًا سابقين في الجيش أو طلابًا قدامى في جامعات أوروبا[4].

بين عشية وضحاها، تحوّل التمرد إلى ثورة واسعة، وانتقل مركز القيادة من الجبل الى الغوطة[5].

---

١ ـ عبد المنعم شهبندر،مذكرات، منشورات الجزيرة، عمّان ب.ت.، ص٥٥.

٢ ـ Rapport Provisoire 1925, p. 18.

٣ ـ Ibid., P.15.

٤ ـ Alice Poulleau, A Damas sous le, bombes, Paris 1926, p.71. Voir J.L. Porter, Five years in Damascus, London 1855, vol. I, P. 39.

٥ ـ جريدة المعرض، العدد ٤٢٣، ١٩٢٥/٨/٢٠. انظر فوزي القاوقجي، مذكرات ، منشورات دار القدس، بيروت ١٩٢٥، ج١، ص ٨٦.

ب-انتفاضة حماه

امتدت الثورة نحو الشمال؛ وبعد بضعة أيام، اندلعت الانتفاضة في حماه « على يد النقيب فوزي القاوقجي من الفرقة السورية»[1] ،الذي احتل السرايا، واستولى على الأسلحة بعد معركة حامية.

لكن الرد الفرنسي لم يتأخر، فقام الفرنسيون بقصف مدينة حماه.

كانت مدينة حماه الحساسة جدًا، مهيأة عمليًا للانتفاض. ومما كان يجيّش المشاعر، الهزيمتان اللتان مُني بهما الفرنسيون في الجبل[2]

من المؤكد ان بدوًا بأعداد صغيرة جدًا كانوا قد اشتركوا مع النقيب القاوقجي، وكان من السهل ان تردعهم حفنة من رجال الدرك لو لم تكن المدينة كلها قد شاركت في الانتفاضة[3].

لم يخف حجم هذه الانتفاضة على السلطات الفرنسية التي كانت ترى فيها صدىً للتمرّد الدرزي؛ فكان القمع على قدر خطورتها. وبعدما عاد الهدوء في الأيام التالية، بدأ المسؤول الفرنسي بعمليات اعتقال شملت عددًا كبيرًا من أهل المدينة، من دون الاكتراث بالسلطات المحلية؛ وجرى الخلط بين الأعيان والمثقفين والأفراد من عامة حماه، وبين الموظفين، وأوقفوا غالبًا دون مبرّرات جدّية....[4] لم يكن قمع حماه سوى تمهيد لأعمال القمع الأخرى التي ستغرق سورية في النار والدم على مدى عدة أشهر[5].

---

١ ـ تقرير ١٩١٥، ص ٢٨ . تفاصيل انتفاضة حماه، في التقرير رقم ٢، المرفوع في جنيف الى عصبة الامم من قبل وفد لجنة سورية-فلسطين في القاهرة.

٢ ـ فوزي القاوقجي، مذكرات، ج١، م.س.، ص٩٧.

٣ ـ Réf.A.E., Levant, Syrie- Liban, p.110.

٤ ـ E. Rabbath, pp. 418-419.

٥ ـ Longrig, op. Cit., p.205.

ج-انتفاضة دمشق

كان عدد معين من المسلحين الدروز قد توغلوا في الأحياء الجنوبية، للميدان والشاغور، حيث يقيم أفقر السكان وأكثرهم انتفاضًا[1].

بدأ الهلع، وتوجه الى بيروت من استطاع من العائلات، وحاول وفد من الأعيان التوسّط لدى رئيس الدولة صبحي بركات، ليطلب من السلطات العسكرية عدم قصف المدينة.

تشكل وفد للاتصال بالمندوب السامي الذي كان في تلك الفترة في دمشق، ليطلب منه تجنيب المدينة القصف في حال اضطرابات؛ ولكن الأوان كان قد فات، اذ كانت الأحداث قد تجاوزت الأمنيات[2].

يوم ١٨/١٠/ ١٩٨٥ ،انطلقت النيران، ولوحظ الثّوار في باب الجابية. هاجم حسن خرّاط حي الشاغور، واتجه الى قصر العظم، مقرّ المندوب السامي الذي لم يكن فيه، كان الثوار المنتشرون في كل صوب يهاجمون، وكان رجال الدرك يتراجعون، ولكنهم أجبروا جماعات أخرى على الفرار[3].

فجأةً ومن دون إنذار مسبق، راحت المدافع تقصف ، وتساقطت القذائف على المدينة، لا سيما على الأحياء الجنوبية: الشاغور، الميدان، الدرويشية. لدى سماعهم أصوات القذائف الأولى، غادر الثّوار المدينة، لكن المدافع لم تهدأ إلاّ عند حلول الليل.

«من الصعب تحديد الخسائر بالبشر والممتلكات،ولم يجر قطّ

---

١ ـ Rapport 1925, op. Cit., p. 31.

٢ ـ Rapport Oulchy, p.6.

٣ ـ م. الريس،م.س. ، ص٢١٠.

رضا علي، قصة كفاحي في سورية (١٩١٨-١٩٤٦)، المطبعة الحديثة، حلب ١٩٦٥، ص ١٩٤.

إحصاء الجثث، ومع ذلك ، ليس هناك أي موجب لارتكاب الأعمال الوحشية[1]».

«جرى تبرير ما حدث بصعوبة حرب الشوارع لمواجهة عدد كبير من الأعداء، فكان لا بد من ذبحهم وارعابهم، حتى لا يرتكبوا مجزرة ضد المسيحيين والأوروبيين، المقيمين في الحرم المستباح»[2].

إن مذكرة الاحتجاج التي قدّمها عميد السلك القنصلي في دمشق غداة أعمال القصف، يوم ٢١/١٠/١٩٢٥، إلى مندوب المفوض السامي، هي التي تعطينا فكرة عن أوضاع دمشق، حيث قامت السلطات الفرنسية بقصف المدينة، من دون أي إنذار للمقيمين الأجانب[3].

حفاظًا على دمشق من هجمات جديدة، أحاطتها سلطات الانتداب بأسلاك شائكة وتحصينات، وقوّت بعض النقاط الاستراتيجية، وأعلنت حالة الطوارئ، القائمة عمليًا منذ عدّة اسابيع[4].

كانت الثورة تحاول أن تعيش بفضل بعض الغرامات البسيطة المفروضة على قرى الغوطة. وكانت تأتي تمويلاتها وتمويناتها الرئيسة مما كان يجمع من مساعدات في الأوساط العربية بمصر وفلسطين والعراق، وخصوصًا في الأميركيتين[5].

في رسالة موجهة الى عصبة الأمم، أوضح الأمير شكيب ارسلان (نائب سابق، عضو المؤتمر السوري- الفلسطيني، مندوب أحزاب

---

١ ـ E.Rabbath, op. cit., p.427.

٢ ـ Ibid.

٣ ـ بلاغ وزير الشؤون الخارجية في فترة ٥/١١، وشهادة الجنرال ساراي في فترة ١٩/١١/١٩٢٥.

٤ ـ Longrig, op. Cit., p.201.

٥ ـ Ibiden, p. 204.

الاستقلال السوري والفلسطيني) بعض حقائق الوضع في سورية خلال الثورة[1] ومفادها أن «جبل الدروز يدافع عن نفسه، وفرنسا ترى نفسها مرغمة على تجريد حملة عسكرية للسيطرة عليه، وفي حماه انتفض الشعب مدعومًا من القرويين، وجرى إحراق كل المرافق العامة فقتل المئات من الأهالي؛ كما ساد الغليان في حمص. أما في منطقة حلب فقد سادت الفوضى الكاملة، وهوجمت معظم سكك الحديد تقريبًا وقُطعت المواصلات؛ واستهدفت المحطات، ولم تعد مأمونة طريق القوافل بين دمشق وبغداد».

«إن سورية الواعية لحقوقها في الاستقلال، لم ترفض مساعدة فرنسا الاستشارية. لكنها كانت ترفض تلك الوصاية الثقيلة، المضاعفة بإدارة قمعيّة. لقد قيل الكثير من الكلام العبثي عن المكائد والتأثيرات الاجنبية في سورية، والحقيقة هي أن اية قوّة اجنبية، مهما كانت مؤثرة في سورية، لا تقوى على دفع الشعب السوري للوقوف في وجه قوّة فرنسا الهائلة. وهذا الشعب إذ يثور الآن، إنما يندفع بدوافع واقعه المؤلم، كشعب مقموع ومُهان[2]».

د-انتفاضة المناطق اللبنانية

بعد أيام دمشق، انصبَّ الاهتمام على بؤر اخرى للمقاومة حيث استقوت الثورة الكامنة بعناصر محلية، وسجلت عدّة انتصارات[3]. على السفح الشرقي لجبل لبنان، حيث ظهر الثوار منذ شهر آب/اغسطس ١٩٢٦، أثبتوا فعاليتهم، خصوصا حول مدينة النبك، حيث اقيم حكم

---

١ ـ Réf. A.E., Série Liban- Syrie 1927, V.237, Rapp. 21 ocot 1925.

٢ ـ Ibid. Réf. A.e. 1928-1940, Syrie- Liban, V. 237, Rapport de M. Arslan, Genève le 21 août 1925

٣ ـ البشير، العدد ٢٣٧٨، ٢٤١٠، ٩/١٢ و ١٩٢٥/١١/٧.

ثوري، ومن هناك انطلقت الهجمات نحو الغرب، في اتجاه سكة حديد رياق- حمص وقطعتها مرارًا وتكرارًا، وغالبًا ما جرت مهاجمة قوافل التموين العسكري والغذائي، وجرى نهبها[1].

وعلى سفحي حرمون دارت معارك ضارية حول حاصبيا- راشيا- مرجعيون ومجدل شمس، حيث سُجِّلت مآثر بطولية. وفي الوقت نفسه ارتكبت أعمال مؤسفة جرت المحاولات لتحميل الدروز مسؤوليتها[2].

في هذه المنطقة واديان: وادي التيم ووادي العجم. وكان قد جرى ضمّها سنة ١٩٢٠ إلى جبل لبنان. وفيها ثلاث طوائف كبرى، مكوَّنة على التوالي من الدروز والشيعة والروم الأرثوذكس. وكل هذه الطوائف هي بالطبع عربية الأصل واللسان، وتقيم في هذين الممرين اللذين يلعبان دور صلة الوصل بين جبل الدروز والقسم الجنوبي من جبل لبنان- الشوف حيث يعيش نحو ٦٠ ألف درزي.

كان يسعى الثوار الى توجيه عملياتهم على امتداد هذه القناة الدرزية، نحو قلب لبنان، حيث كان بإمكانهم شن هجماتهم ضد القوة المنتدبة، حتى أبواب بيروت بالذات[3].

منذ بداية أحداث حماه، كانت سلطات الانتداب، الشاعرة بالخطر، تحاول كسب تأييد الأهالي لها[4]؛ وكانت هذه السلطات قد

---

١ ـ ظافر القاسمي، وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥-١٩٢٧، بيروت ١٩٦٥، ص ١٣٦.

٢ ـ م. سفرجلاني، م.س.، ص ٢٥٩. انظر: البشير، العدد ٣٤٠٤، ١٤/١١/١٩٢٥؛ وكذلك سعيد العاص، م.س.، ص ٢٣٦.

٣ ـ Longrig, op. Cit., p. 207.

٤ ـ البشير، العدد ٣٤٠٤، ١٤/١١/١٩٢٥.

وزّعت السلاح على المسيحيين، وفاقمت التناقضات الطائفية، وشكلت فصائل من المتطوعين، وأنشأت عصابات مسيحية مسلحة[1].

أحسَّ الوجهاء الدروز والشيعة بالمخاطر الكبرى لتلك الأحوال، ونبّهوا المندوب السامي الى العواقب الوخيمة التي يمكنها ان تترتب على تلك المبادرات، وروي ان المندوب السامي بالوكالة قد صرَّح في اجتماع عُقد في بيروت، ضمَّ عدَّة شخصيَّات منها الأميران توفيق وسعيد أرسلان: «صحيح أننا وزعنا سلاحًا على المسيحيين، ولكننا فعلنا ذلك لأنهم مهدّدون»[2].

في ١٩٢٦/١١/١١، احتلت القوات الدرزية بقيادة زيد الأطرش، حاصبيًا، من دون مقاومة، ثم احتلت مرجعيون في الخامس عشر من الشهر نفسه؛ وكان الثوار يقتربون من النبطية، فيما كان زيد ورجاله يقتربون من قلعة راشيا[3].

شكلت حكومة محلية، مستقلة، برئاسة نسيب بك غبريل، الذي اختير قصدًا من بين المسيحيين، لجعل هؤلاء يثقون بالثوار، وسمح الثوار بجلاء النساء والأطفال، خوفًا من عودة القوات غير النظامية[4].

بكلمات تستعيد شعار المصالحة الوطنية-«الدين لله والوطن للجميع»- خاطب زيد الأطرش المسيحيين قائلاً: «علمنا ان بعضكم قلق من وجود القوات الوطنية في هذه المنطقة، وان هناك من يغادر البلد

---

١ - البشير، م.س.، العدد ٣٤٢٦، ١٩٢٦/١/٧.

٢ - حسن البعيني، م.س، ص ٣٥٢.

٣ - Longrig, op. Cit., p. 207.

٤ - قوات زيد الأطرش، التي تقدّر بألف ثائر، احتلت حاصبيا، لكنها لم ترتكب أي عمل مشين ضد المسيحيين. (الف باء، دمشق بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر: الثوار لم يهاجموا الأهالي؛ الأحرار، التاريخ عينه، بيروت).

خوفًا من هجومنا، إنا مستاؤون من سماع هذا الخبر، فأنتم إخواننا، وليس أي اختلاف يفرّق بيننا»[1].

على الرغم من ذلك، لم يتأخر وقوع الحوادث- التي كان يسعى القادة لتجنبها- بين مسيحيي كوكبا والثوار، على بعد عدّة كيلومترات من مرجعيون[2].

كان قصير الأمد احتلالُ الثوار السوريّين- اللبنانيّين لحاصبيا وراشيا: فقد استرجعت قوة الانتداب راشيا في ١٩٢٦/١١/٢٣ وحاصبيا في ١٩٢٦/١٢/٥. ومنذ ذلك الحين اخذت الثورة تتراجع عن راشيا، وأثارت فرنسا، مجزرة بين الطوائف، لا سيما بين الدروز والمسيحيين؛ فهؤلاء الأخيرون استطاعوا -بمساندة العصابات المسيحية المسلحة- ان يقاوموا حتى وصول القوات الفرنسية التي تمكنت من طرد الدروز من حاصبيا ومرجعيون. منذ ذلك الحين توقّف شيعة جنوب لبنان عن مساندة الثوار، وتمركزت العصابات المسلحة في أعالي الجبال المجاورة، حيث كان وجودهم المعاند يشجّع ملاحقة المقاومة ومطاردتها في بؤر الغوطة والنبك[3].

٤-هزيمة الثورة

بادر هنري دجوفنيل الى اجراء مفاوضات مع اللجنة السورية الفلسطينية، اذ كان يعي ما لهذه اللجنة من تأثير في الثورة. وبينما

---

١ ـ جريدة الصحافي التائه (زحلة، لبنان)، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. « لا بد من الاعتراف ان الثوار يتصرّفون بطرق منظمة جيدًا، وأنهم اظهروا في حاصبيا كثيرًا من الاعتناء بالمسيحيين»

٢ ـ كان حادث كوكبا المؤسس من نتاج السياسة الانتدابية. التي سمحت بتكوين عصابات مسلحة، دفعتها إلى مواجهة حركتنا الوطنية. لدى مرور رجالنا في كوكبا هاجمتهم العصابات». من بيان موجّه إلى اللبنانيين.

٣ ـ في بداية ١٩٢٦، جرى الاعتراف الرسمي بالمذهب الشيعي للمرّة الأولى في لبنان.
Longrig, op.Cit., p. 254.–

كانت شروط هذه اللجنة تقوم على إقلاع فرنسا عن انتدابها على سورية،[1] كان دِجوفنيل يرفض تلك الشروط برمّتها.

يوم ١٩٢٦/١٢/٢٢ استقبل المندوب السامي وفدًا من أعيان دمشق، المؤثرين في الثوّار؛ وبعد ذلك قرّر عفوًا عامًا يشمل كل الثوار (ما عدا القادة والمجرمين) الذي يستسلمون قبل ١٩٢٦/١/٨.

ذهب وفد لبناني من وجهاء الدروز إلى الجبل لاجراء وساطة بين الفرنسيين والثوار[2]. فرد سلطان الأطرش، محاطاً ومدعومًا بعدّة مشايخ، انّ (الشعب الدرزي) لن يقبل برمي السلاح إلاّ بعد اعتراف فرنسا باستقلال سورية الكامل، وإرجاع جحافلها الى اوروبا[3]؛ وتقرر بالاجماع في اجتماع عقد في السويداء، عرض المطالب التالية:

١-الاعتراف باستقلال المناطق السورية، مع تمثيلها في الخارج وقبول سورية في عصبة الأمم.

٢-إعلان الوحدة السورية وعودة لبنان الكبير الى وضعه السابق قبل الحرب.

٣- عقد اتفاقية مع فرنسا لأمد محدد، تضمن المصالح الفرنسية دون الإضرار بالسيادة الوطنية السورية.

٤- انسحاب الجحافل الفرنسية والعفو العام.

طيلة شتاء ١٩٢٦، كانت الدروب مقطوعة؛ الأمر الذي كان يحول دون إجراء العمليّات الضخمة؛ وكان على القيادة الفرنسية الاكتفاء

---

١ - E. Rabbath, Formation hist. du Liban politiq, op. cit., p, 120.

٢ - في الشوف قامت الست نظيرة جنبلاط بوساطة بين الفرنسيين والثوار.

٣ - G. Andréa, La révolte druze et l'Insurrection de damas, Pousot, Paris,. 1937, p. 92.

بتوفير أمن المدن، خصوصًا دمشق، وحماية طرق المواصلات الضرورية لحياة البلد، وتموين الجيش. بعد ذلك جرت عملية التهدئة آنًا بعد آنٍ، من خلال الإخضاع التدريجي للمناطق التي كان يمكن أن تتحرك فيها العصابات، فكان يجري طردها منها، ومنعها من العودة اليها. ولهذه الغاية كانت تقام مراكز معززة بقوات متحركة. وكان المقصود بعد ذلك، وفي آن أحيانًا، ضرب البؤر الثانوية للثورة: الغوطة، حرمون، سلسلة جبال لبنان الشرقية، مع الاستعداد لبداية الفصل المناسب، فصل العملية الحاسمة في جبل الدروز[1].

وبدأ تنفيذ المخطط جرى في لبنان تطبيق التدابير الأولى، حيث كانت انتصارات الدروز– في حرمون وراشيا– قد عززت نفوذهم وعرضت للخطر «استقلال» الدولة اللبنانية. في ١٩٢٦/١١/٢٤، قامت فرقتان بمعاودة احتلال راشيا، التي هجرها سكانها المسيحيون والدروز[2].

وانطلقت فرقة ثالثة من حرمون شرقًا، وفي ١٩٢٦/١٢/٥، أخذ الدروز ينسحبون شيئًا فشيئًا؛ وهكذا تجدّد الاحتلال الفرنسي لحاصبيا[3].

انكفأت العصابات إلى مغاور حرمون، وقامت فرق كبيرة، آخر الصيف، بـ«تنظيف» منطقة حرمون.

أما الأراضي اللبنانية فستغدو مجددًا، وعلى مدى زمن معيَّن، مسرحًا لعمليات محلية، لاسيما في البقاع وبعلبك، مع توفيق هولو حيدر والقائد العسكري محمد علي يحفوفي .

---

١ ـ Rapport 1927, p.36.

٢ ـ Ibid., p.36.

٣ ـ Rapport 1926, p. 7.

لقد كان سلطان الأطرش هو الرب المحبوب، والدكتور شهبندر هو رئيس أركان الثورة، يحيط به طلأب طب وحقوق من جامعة بيروت الاميركية. يتلقى رسائل كثيرة من بيروت ودمشق مصدرها الحجاز، وناقلتها قوافل جمال قدّمها وهابيّو ابن سعود. المشايخ والفلاحون الدروز مقتنعون بأنهم سينتصرون على الجحافل الفرنسية اذا حاولت التغلغل في الجبل[1]».

تحوّل نصف البلد الى ساحة حرب، فيما كان النصف الآخر متواطئا أو متعاطفًا. صارت الصحراء غير مضيافة، فانقطعت طرق المواصلات مع بغداد، والطرق التي تربط فلسطين بدمشق باتت غير آمنة، والموارد الانتاجية- كالزراعة والتجارة- شحّت ودُمِّرت؛ هكذا كانت صورة الوضع في بداية العام ١٩٢٦.

في جبل الدروز، كان يقاتل الشعب بأسره في سبيل ما كان يعتبره حقّه في الحياة، مع علمه المسبق بصعوبة الانتصار على فرنسا. سنة ١٩٢٦ صمّمت القوة المنتدبة على تسديد الضربة الحاسمة[2].

امتدت الثورة إلى أكروم والأقضية المحيطة بطرابلس، ثم انتشرت غربًا في الضنّية. فقطعت طرق المواصلات بين لبنان وجبل العلويين، وكان الوضع، لفترة، صعبًا في أكروم والضنّية، بقدر ما كان استتباب الثوار في المنطقة متطابقًا مع تحريض وحدوي، مركزه طرابلس[3]...

فشلت أول عملية ترمي الى طرد العصابات من اكروم؛ لكنّ الخيّالة ما لبثت – ما بين ٩، ١٢ حزيران/يونيو- من القيام بعملية «تنظيف» واسعة لمنطقة النبك وسلسلة جبال لبنان الشرقية.

---

١ - Andréa, op. cit., p.95.

٢ - E. Rabbath, Revue historique, op. Cit. ,p 439.

٣ - Rapport 1926, p.8 .

قامت قوّات مجمّعة في طرابلس بطرد الثوار من الضنّية حيث كانوا قد استقروا قبل شهر. وواصلت هذه القوات عمليّاتها شرقًا، فنظفت كل المنطقة الجبلية من الهرمل التي تخترق سفح أكروم، المشهور بوعورة مسالكه بالنسبة الى القوات النظامية في عصر العثمانيين[١].

لن تستعيد المناطقُ اللبنانية هدوءَها إلاّ في خلال صيف ١٩٢٦، عندما لم يعد الثوار يجدون ملاذًا ولا سندًا لهم في حرمون وسلسلة جبال لبنان الشرقية. وفي شهر شباط ١٩٢٦ تمت السيطرة النهائية على حرمون وراشيا وحاصبيا ومجدل شمس وينطا؛ فالجنرال آندريا، المعيَّن حاكمًا لجبل الدروز، قضى بالقوّة على الثّوار[٢]، وعيَّن طلال باشا الاطرش قائمقامًا للمنطقة الشمالية. وبفضل هذا التعيين، تمّ احتلال هذه المنطقة من الجبل بلا صعوبات، وتقريبًا بلا معارك[٣].

ثم توجه الجنرال الى الجنوب، معقل الطرشان الأساسي، وسيطر بسرعة على النقاط الاستراتيجية الرئيسة في الجبل، على الرغم من الجهود التي بذلها سلطان الأطرش .

لجأ أنصار سلطان إلى شرقي الأردن حيث كانت تقيم آلاف العائلات الدرزية منذ بداية المعارك. ولاذ سلطان بالأزرق، شرقي نهر الأردن، فطارده الطيران البريطاني، وطرده من الأزرق. فما كان منه إلاّ أن احتمى بنجد حيث استقبل وأنصاره الوطنيون بوصفهم ثوّاراً[٤].

---

١ ـ Rapport 1926, op. Cit, p.8.

٢ ـ ان تجريد السلاح، كما هو الحال حيثما يسود، يفسح في المجال امام المتاجرة المثيرة؛ هذا الامر جعل البطريرك الماروني يخاطب السيد ريفي(Reffy) الامين العام للمندوب السامي، قائلاً: «لماذا تفرضون على القرية القلانية تسليم عشر بنادق؟ وإذا كانت هذه القرية لا تملك عشر بنادق، فلماذا يتوجب على القرويين الفقراء ان يجبروا على شرائها من مكان آخر؟ إن البنادق غير متوافرة. فلماذا ترغمونهم على ابتياعها من تجار أسلحة ترشدون الناس اليهم؟ لقد كان النظام مستتبًا منذ بداية الانتداب، لكنه صار فضيحة كبرى في اثناء العصيان».

٣ ـ Rapport 1927, p.10.

٤ ـ E. RABBATH,op. cit., p.445.

وفي العام ١٩٢٧ عاد آلاف الدروز إلى الجبل.

انضمَّ عادل أرسلان إلى سلطان ورشيد طليع[1]، والأمل يحدوه باللجنة السورية- الفلسطينية التي كانت تتفاوض مع عصبة الأمم، وتنكبُّ على شرح أسباب تلك الثورة. جرى توقيع اتفاق فرنسي- بريطاني، بصدد الثوار الذين لجأوا إلى المناطق الواقعة تحت الاحتلال الانكليزي[2]. وجاء في المعاهدات الموقعة بين ممثلي القوتين المنتدبتين، ما يلي:[3]

١- سيخيّر الدروز اللاجئون إلى شرقيّ الأردن بين نقلهم الى معسكرات في فلسطين او عودتهم الى الجبل.

٢- ضابط الفرقة العربية، المكلّف بمراقبة تجمع اللاجئين الدروز في الأزرق، سيراقب الرجال المسموح لهم بالحفاظ على أسلحتهم لحماية اللاجئين من البدو، وسيسهر على عدم استبدال الدروز بآخرين قادمين من الجبل.

٣-تحظر الأراضي الاردنية والفلسطينية على سلطان الاطرش والدكتور شهبندر.

أ ـ الصراع الفرنسي- البريطاني:

لم يتوانَ الفرنسيون عن اتّهام الانكليز بتأييد الثورة ومساندتها سرًّا؛ وتجمع محفوظات الخارجية الفرنسية على هذا الموضوع، كما تؤكد ذلك رسالة موجهة الى الخارجية (Quai d'orsay) في ١٩٢٥/١٢/٢٤[4].

---

١ ـ رشيد طليع: من زعماء الدروز، صديق ومستشار ملك شرق الأردن.

٢ ـ عانى الثوار البؤس وقساوة الطقس والعزلة، فعاشوا شهرًا كاملاً تحت خيام الشَّعَر، مشتتين في بلاد الملك ابن سعود. عادوا إلى الجبل بعد إذعانهم.

٣ ـ Général Andréa, La révolte druze et l'insurrection de Damas, 1925-1927, op. cit., Paris 1937, p. 243.

٤ ـ Réf. A.E., Série Liban- Syrie, V. 230, 24/12/1925,p.2

«تعتبر اللجنة السورية- الفلسطينيّة من القوى المحرِّضة التي ساعدت وساندت الحركة الثورية، المدعومة من عملاء انكليز، حسب الفرنسيين، «يقدّم كلٌ يوم دليلاً جديدًا على أن الحركة الثورية الدرزية-العربية لم تندلع عفويًا في سورية، وانها لم ترتد هذا الطابع الوطني الذي يدّعي اعداءُ الانتداب إضفاءه عليها، بل جرى إعدادها منذ أمدٍ بعيد، في الخارج، على ايدي منظمات معادية لفرنسا، تواصل مساندتها. ولولا هذه المساندة لكانت انتهت منذ زمن بعيد. إن أهم وأخطر هذه المنظمات نشاطًا هي اللجنة السورية- الفلسطينية في القاهرة التي جرى الحديث عنها كثيرًا في هذه الأشهر الأخيرة؛ فهي التي تقدّم السلاح والذخائر والأغذية للثوار...» الخ[1].

هذا، إذا كان صحيحًا ان الانكليز كانوا قد أقاموا علاقات مع بعض الثوار او حاولوا دعم الثورة. إلاّ ان كل هذه الحجج لا تفسر لماذا شملت هذه الثورة سورية بأسرها والمناطق المضافة إلى جبل لبنان. عمليًا، ما يفسّرها هو عزم الشعب على التوحيد ونيل الاستقلال بأية وسيلة، ولئن كانت قضية كاربييه هي الشرارة التي شجعت المناخ الثوري، فذلك لأن جبل الدروز ودمشق وكل الوطنيين كانوا ينتظرون الثورة.

«ففي كل مناسبة، وبكل الأشكال، اعترض الشعب السوري بقوّة على الظلم اللاحق به من جرّاء تقسيم سورية إلى مناطق فرنسية وانكليزية، وفصل فلسطين عن سورية، واخضاعها لنظام ليس في واقعه سوى نظام استعماري مقنّع باسم الانتداب الزائف».

إن التظاهرات لأجل الاستقلال لم تكن أفلاطونية مجرّدة، وان ما

---

١ ـ وثائق الخارجية الفرنسية، الامير شكيب ارسلان، عضو اللجنة السورية الفلسطينية، ومندوب الأحزاب الاستقلالية السورية، في أوروبا وأميركا، ج-٢١٠، ص٥، ١٩٢٥.

سمّاه الفرنسيون انتفاضة وتمردًا في عكار وفي بلاد العلويين وبلاد المتاولة، وفي منطقة حلب (دير الزور وعدّة اماكن أخرى) لم يكن له معنى آخر سوى رفض الأهالي لتلك الحلول والمشاريع الاستعمارية. مع العلم أنهم دخلوا في موازين قوى لم تكن في مصلحتهم.

فبين ارتجالية الثورة، وهزيمتها صلة وصل، فالقوى التي قادت الثورة لم تمتلك مشروعاً سياسياً ، مدعوماً من القوى الأساسية في البلاد؛ فهذه القوى كانت تعمل جاهدة لكسب ود السلطة الجديدة وتثبيت مواقعها السياسية والاقتصادية؛ ما أضعف هذه الثورة، وأضعف مواقع المقاومين الذين لم يمتلكوا عتاداً وأسلحة تخولهم الصمود في مواجهة قوة دولية كبيرة كفرنسا. فأتت دفاعاتهم العسكرية والسياسية ضعيفة. وبذلك أتت الثورة كتعبير عن رفض للمشروع التقسيمي، ونعني بذلك رفض الخضوع لسلطان فرنسا ومحاولتها السيطرة على بلاد الشام عبر مشاريعها، مع العلم أن هذه المشاريع دغدغت احلام من شاء الاستقلال ، ومن حلم بدويلات طائفية. لكن تلك الحالة لم تكن عامة، وإلا لما عمت الثورة أرجاء لبنان الكبير وأغلب المناطق السورية.

الفصل الثالث
الإنتفاضات ١٩١٩ــ ١٩٣٧
بين مواقف الإنتداب وردود فعل الطوائف

II - الثورة والطوائف في لبنان

إعادة توزيع السلطات في لبنان

إن الثورة التي عمَّت مناطق سورية، طاولت المناطق الملحقة بدولة لبنان الكبير، التي فصلت نهائيًا عن سورية[1]. لقد كانت تلك المرحلة تشكّل الفرصة الاخيرة أمام أهالي هذه المناطق للتعبير عن تطلعاتهم إلى استقلال واتحاد. وهذه التطلعات كلفتهم غاليًا، سواء على الصعيد الاجتماعي أم على صعيد التغيرات السكانية[2] . كانت الفرصة بالغة الأهمية في نظرهم، وكان من الطبيعي أن ينقسموا أمام هذه الثورة؛ ناهيك عن أن الدبلوماسية الفرنسية أكبَّت على التلاعب بالتناقضات الملازمة للبنية الطائفية اللبنانية، وذلك برهانها، منذ القرن التاسع عشر، على العامل الماروني المسيحي في مواجهة الشعور الوطني العربي الذي تجلّى في مرحلة الامير فيصل[3] .

---

١ ـ يوسف، الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، دار النهار، بيروت ١٩٨٣، صص ١٢٥-١٢٦.

٢ ـ يوسف الحكيم، م.ن.، ص ١٣٢.

٣ ـ وجيه كوثراني، بلاد الشام، م.س.، صص ٢٤٤-٢٤٥.

في هذا الموضوع يمكننا أن نقرأ رسالة سرية أرسلها الجنرال غورو في ١٩١٩/١٢/٢٩، إلى الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية، وفيها يشير إلى الموقف الواجب اتخاذه من حكومة فيصل[1]، يقول:

«ينبغي على الإطلاق تصفية حكومة فيصل حتى تتمكن فرنسا من تعزيز هيمنتها على سورية، وفقًا للاتفاق الفرنسي-البريطاني».

أما بقية الرسالة فتتناول تفاصيل نقاط ضعف هذه الحكومة، والمخاطر التي تمثلها بالنسبة إلى المصالح الفرنسية، نظرًا لمبادئها «الوطنية» و «الوحدوية».

من المفيد ان نشير الى ان التقارير الفرنسية ومراسلات القناصل، في تلك المرحلة، كانت تركز على الاتجاهات السياسية للمسيحيّين وللمسلمين في سورية[2]، واظهار خلافاتهم ومواقفهم الأخيرة من المشاريع الأوروبية داخل الامبراطورية العثمانية. وكانت تلك التقارير مترددة في التقسيم بين هذين الخيارين: اما تبني قضية المسيحين كعنصر مساند لفرنسا في سورية، وإما المراهنة على عداء المسلمين العرب للأتراك[3].

اعتمدت السياسة الفرنسية الخيار الأول؛ الأمر الذي أثار القلق لدى بعض الدبلوماسيين الفرنسيين الذين ما كانوا يخفون خوفهم من عواقب هذه السياسة وانعكاساتها على المسلمين؛ يقول القنصل العام في بيروت، السيد كوجي (Couget) في رسالته المؤرخة بتاريخ ١٩١٢/١٢/٣، في هذا الموضوع:

---

١ - Réf. A.E., Serie du levant , Syrie - Liban, vol. 20, Pp. 223-226.

٢ - Réf. A.E., Série E. Levant, Syrie- Liban, Vol, 29, Roc PP, 20 Mou, 1920, PP 27-29.

٣ - Réf. A.E., E. Levant, Syrie- Liban, V. 125, P. 207.

«في حال سيطرت فرنسا على البلاد، يخشى المسلمون أن تؤدي تقاليدها القائمة على حماية المسيحيين، إلى إضعاف المسلمين أمام المسيحيين الذين تحميهم فرنسا، ناهيك بأن عداء العرب للأتراك لا يتناقض مع انتمائهم الديني الإسلامي؛ لهذا السبب، يطلبون من بريطانيا العظمى ان تعيّن لهم- كما هو الحال في مصر- أميرًا مسلمًا يحكمهم، ويطلبون من فرنسا أن تبرهن على احترامها لدين الإسلام وتقاليده»[1].

ويتابع القنصل الفرنسي وصف الأحوال التي أسهمت في تفاقم «القضية السورية». ويطالب فرنسا باتخاذ موقف واضح تجاه القضية في ضوء معطياتها.

كان يكمن العائقُ الفرنسي في انحياز فرنسا ضد المسلمين؛ إذْ كانت كل قنصلياتها واجهزتها مستنفرة لمساندة مطالب الكاثوليك والموارنة في نطاق امتيازات الأجانب»[2]؛ وكان هؤلاء المسيحيون إما تجارَ مدن يضطلعون بدور الوسطاء في التبادل التجاري بين أوروبا وسوق المشرق، واما فلاحين انعتقوا اقتصاديًا من ربقة المقاطعجية، ليدخلوا في النظام الانتاجي الذي ولّدته السوق الصناعية الأوروبية- الحرير لدى الموارنة- وليشكلوا بهذه الصفة «كتلة سياسية» تقودها الكنيسة المارونية[3].

وعلى الرغم من التحذيرات التي أطلقها بعضُ الدبلوماسيين الفرنسيين من مغبّة التخريب الطائفي الذي من شأنه الانعكاس على

---

١ ـ Réf. A.E., Turquie, vol. 118, PP. 9-20.

٢ ـ انظرْ الدراسة التي اجرتها وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية حول:
"La fédération syro- libanaise",Série E, Levant, syrie- Liban, PP, 79-100.

٣ ـ Rf. A.E., v. 125, PP 221-= 229.

مجمل المشروع الفرنسي في سورية، فقد واظبت السياسة الفرنسية على مساندة المسيحيين، والى التفرقة بين النصارى والمسلمين حتى داخل المعارضة، كما كان الحال مثلاً مع الحركة الاصلاحية البيروتية التي كانت تضمُّ أعضاء من كل الطوائف[1].

استنادًا إلى الانسان الشرقي، المسيحي والمسلم على حد سواء، يبدو أن القنصل الفرنسي اكتشف من زاوية السلوك السياسي السائد، أهمية الدين لا كعنصر إيمان، بل كعنصر انتماء اجتماعي -سياسي».

«إنني أزداد اقتناعًا أن الدين في الشرق هو أساس كل شيء؛ وعندي أنَّه لا يجوز أبدًا نسيانُ الدين عندما يُنظر في الحوداث والمشاعر والتيارات؛ صحيح، لا بد من اعتبار المصالح المادية هنا كما في أي مكان آخر؛ لكننا مجبرون في آخر التحليل على الاعتراف بأن الدين يضطلع دومًا بدور حاسم. فالمحافظ الأكثر رجعية والثوري الأكثر تقدميةً، والموظف المدني أو العسكري، ناهيك بالطالب الذي يدرس في باريس أو في برلين، إنما يتصرّفون كلهم بموجب الكتب المقدسة وحدها، أكانوا مؤمنين أم مفكّرين احرارًا»[2].

ويتابع القنصل:

«كائنةً ما تكون الضرورةُ التي يتوجّب علينا اخذها بالاعتبار بالنسبة إلى الإسلام الذي تنتمي اليه الأغلبية المطلقة من السكان، لا يجوز مع ذلك التقليل من أهمية الدور الذي تلعبه الأديان والطوائف

١ ـ Réf. A.e., Turquie, V. 125, PP. 221-229.
رسالة القنصل العام، السيد كوجي، الى وزير الشؤون الخارجية، تخاطب مسيحيًا من الحركة الإصلاحية.

٢ ـ Réf. A.E., Turquie, T. 124, PP. 31-33.
رسالة القنصل العام الى السيد بوب المكلف بالشؤون الفرنسية في اسطنبول، دمشق، ١٩/ ٢/ ١٩١٤.

الأخرى، سواء كانت الطائفة بذاتها او بمواجهة الطائفة الأخرى، او كلها في مواجهة الحركة الإسلامية.

«لا مناص من أخذ هذا الوضع بمزيد من الاعتبار، ما دام المسلمون يتهمون المسيحيين بقلّة الوطنية بالتحالف مع الأجانب»[1].

يمكن الاستنتاج مما تقدّم أنّ الفرنسيين كانوا يعون البنية الطائفية في سورية ولبنان وعيًا يسمح لهم باستغلال التناقضات الطائفية بهدف تعزيز هيمنتهم، بصرف النظر عن تبني قضيّة المسيحيين في مواجهة أغلبية إسلامية ترفض الالتحاق بدولة لبنان الكبير؛ وهذا الإلحاق يضع المسلمين في مرتبة مواطنين من الدرجة الثانية، ويخضعهم للموارنة الموالين لفرنسا[2]. لهذه الأسباب، انعكست الثورة السورية سلبيًا على العلائق بين المسلمين والنصارى؛ وتجسّدت في مناطق الثورة بحركة هجرة طائفية إجبارية للدروز، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تمدُّ نصارى راشيا وبعلبك وعكار بالسلاح لتعبئتهم ضد الدروز[3].

لئن كان صحيحًا أن هدف الثوار لم يكن واحداً، فهذا لا يقلل من حقيقة الطفرة التي كانوا شهودًا عليها، والتي كانت تزيد من امتيازات المسيحيين. فالمسلمون القلقون وجدوا أنفسهم متحدين لمحاربة الانتداب الذي أدخل على المنطقة علاقات اجتماعية– سياسية جديدة، راحت تنسف سلطة القبائل والعائلات الموالية لفيصل (جعفر، بريدي، أبو خاطر) لصالح عائلات أخرى موالية لفرنسا (حمادة، سكاف) في البقاع. كانت الظاهرة عينها تتكرر في جبل عامل، مع كامل الأسعد والأعيان الجدد، الخليل، الزين، عسيران، إلخ[4].

---

١ ـ Réf. A.E., Op. cit., pp. 31-33.

٢ ـ وجيه كوثراني، بلاد الشام، م.س.، صص ٣١٥–٣١٦.

٣ ـ يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، م.س.، ص ١٣٤.

٤ ـ مقابلة خاصة اجريناها مع النائب كاظم الخليل، ايار/ مايو ١٩٨٢.

والحال، لا مناص من درس موقف كلٍ من الطوائف اللبنانية تجاه الانتداب الفرنسي، في ضوء تجسد الانقسام الحقوقي- السياسي. فمن الآن وصاعدًا، راحت فرنسا تعامل لبنان كأنه كيان مستقل، مع امتياز خاص بمنطقة جبل لبنان وعاصمتها بيروت.

١ ـ الموارنة والانتداب

يقول أدمون رباط: «لدى الموارنة يرتدي التحالف مع فرنسا رداءً صوفيًا؛ «أمهم الحنون» كما كانت تسميها طائفتهم، التي كانت في الماضي قد أمدّتهم بقوتها وثقافتها، ألم تأت لتحقيق أمنياتهم القديمة حين أعلنت لبنان الكبير؟ صحيح أن الأصوات المعارضة كانت ترتفع أحيانًا من أوساط المثقفين الذين كانوا يطالبون بنظام أكثر ليبرالية. لكنها سرعان ما كانت تخبو تحت ضغط الاكليروس، إنهم متعلقّون بفرنسا تعلقًا شديدًا، فهم أثرياء جدد وجدوا في العيش تحت رايتها مصالحهم وأمنهم»[١].

في خلال مأدبة أقامها البطريرك الماروني في مقرّه الصيفي على شرف الجنرال غورو، في ايلول/سبتمبر ١٩٢١، اشتكى للجنرال من الشائعات التي ما برحت متدوالة حول احتمال دخول لبنان الكبير في الاتحاد السوري على الرغم من كلام فرنسا. وأضاف: "إن مثل هذا التهديد لا يعود يأذن لنا بالاكتفاء بالاعلان عن استقلاله. نريد أن تعترف عصبة الأمم بهذا الاستقلال إذا لزم الأمر، وسأذهب بنفسي إلى اوروبا، على الرغم من تقدّم سنّي، ولو كلّفني ذلك حياتي، لكنني لن أعود قبل الحصول على هذا الاعتراف»[٢].

---

١ ـ RABBATH, La formation Hist., op. cit., p. 353.

٢ ـ Réf. A.E., Vol 209, Levant, Syrie- Liban, P. 58.

إن مـوقف الموارنة مـرتبط بموقف البطريرك الذي يتكلم باسم الطائفة بأسرها.

في رسالة وجهها البطريرك الى المندوب السامي، يشرح موقفه من الاتحـاد مع سورية. وكـان البطريرك الماروني قـد ردّ على ممثل لفرنسا طلب منه الالتزام بالوحدة الداخلية العربية، بأن « اللبنانيين كانوا يفضلون الموتَ جوعًا في ظلال صخورهم»[1]. وفي تعليق له على مواقف الأكليروس يقول ڤ دوسان بوان:

«أبدًا لم يتوانَ أمراء الكنيسة الأقوياء هؤلاء، عن معارضة كل إصلاح ليبرالي وتوحيدي، إذ كانت كل سياسة في هذا الاتجاه تصطدم بانفصالية منهجية لدى الطوائف المسيحية المتحفظة التي تعلم في آخر المطاف انها ستحظى بمساندة فرنسا التي اعترفت للنصارى بكل امتيازاتهم[2]».

لذا ساعدوا الانتداب الفرنسي بكل ما أُوتوا من قوة على الصعيد السياسي، على الرغم من كل مطالبة إسلامية سواءً على المستوى العسكري أم على المستوى الشعبي. فمن جهة، أسهموا في تكوين الدرك (الجندرمة) عام ١٩٢٦، ومن جهة ثانية اشتركوا في محاربة الثوار ما بين ١٩٢٥-١٩٢٧، إذْ شكلوا عصابات تحت لواء الانتداب وبرعاية الجيش الفرنسي[3]؛ يصف كميل شمعون الوضع في اثناء الثورة، فيقول:

«تابعت بكثير من الاهتمام تطور الثورة في جبل الدروز وسورية؛ وبعدما احتل الثوار مدينة حاصبيا وهددوا بنقل (عمليّاتهم) إلى منطقة

---

١ ـ Réf A.e., Vol. 209 P. 58-60.

٢ ـ V/De Saint-Point, la Vérité sur la Syrie, op. cit., p.113.

٣ ـ بشارة الخوري، حقائق لبنانية، م.س.، ص ٧٣.

الشوف الحساسة، ذهبت إلى دير القمر للاشتراك في الدفاع المشترك، اذا اندلعت المعركة من هذا الجانب»[١].

ويفسّر شمعون مجْريات الأحداث، مضيفًا:

«اندلعت الحربُ في مناطق حاصبيا وراشيا وفي جبل عكّار وطرابلس. احتل الثوار المسلمون حاصبيا من كل الجهات؛ وحامية راشيا، المؤلفة من رجال أمن لبنانيين ومن قوات فرنسية[٢]، تعرّضت لحصار طويل، وفي آخر لحظة جرى إنقاذها من مجزرة؛ وكانت فرقة سنغالية ذاهبة إلى راشيا قد وقعت في كمين، وعرفت مصير الفرق الأخرى».

في المناطق التي وقعت فيها حوادث، كان موقف النصارى مماثلاً لموقف الفرنسيين؛ الأمر الذي أثار ردود فعل عنيفة جدًا لدى المسلمين. تجلّى ذلك التعاون بتشكيل عصابات في زحلة وجزّين، واشتراكهم في معارك ضد الثوار وتشجيع الشبّان على تشكيل عصابات، مثل عصابة مخايل ابو طقّة ومخايل بوعينين في زحلة[٣]، وعصابة غطّاس وبطرس كرم في زغرتا[٤]،... الخ، اشتركت في معارك راشيا وكوكبا.

يمكننا أن نقرأ ما يلي في التقرير الذي وضعه السيد داكلان (Daclin) الذي كلّفه السيد دجوفنيل بالتحقيق في حوادث راشيا وحاصبيا، يقول: انضمَّ غطاس كرم، الذي كان له أقرباء في منطقة جزين، إلى المتطوعين في القرى التي يتهددها الثوار الدروز. «وتاليًا جاء بمحض إرادته ليزيد عدد العناصر المتطوعة، من دون أن تدفعه السلطات الى القيام بذلك»[٥].

---

١ ـ كميل شمعون، ازمة في الشرق الاوسط، م.س.، ص ٧٦.

٢ ـ م.ن.، ص ٧٤.

٣ ـ مجلة المقاصد، العدد ١٣، مقابلتنا مع مخايل ابو طقّة، صص ٢٢-٢٤.

٤ ـ A.E., Levant, Syrie- Liban, vol. 237, évnément Râchaya- Hasbaya, P.8.

٥ ـ Réf .A.E. Levant, Syrie- Liban 1981-1940, Vol. 237, Rapport, Daclin, PP. 8-9.

أما غطّاس كرم فقد صرّح شخصيًا : «شكّلت مجموعة من الموالين للفرنسيين، وسلّحتهم بواسطة مسؤول الجندرمة؛ وانطلق الملازم الفرنسي السيد دولوز إلى قلية ومعه ٣٠ دركياً؛ وفي الثالث عشر منه، انطلقت مع الثلاثين دركيًا إلى مرجعيون. قبل الوصول الى تلك المنطقة ، التقيت دروز إبل السقي، فهاجمتهم وأجبرتهم على الفرار ؛ بعد ذلك دخلت الى مرجعيون، وخابرت السيد بينسون Pin(on) هاتفياً عن نتيجة مهمّتي»[1].

في رسالة موجهة الى يوسف السوداء، يفسّر داوود عمّون موقف نصارى لبنان، قائلاً: «إن كل مسلمي ونصارى سورية ينادون بالوحدة، بينما يرفضها نصارى لبنان رفضًا قاطعًا»[2].

وبهذا الصدد يقول كميل شمعون: «كان لبنان شديد الارتباط بفرنسا؛ ففي الساعات العصيبة من تاريخه، كانت نظراته تتوجّه اليها وكانت تلبي نداءه. فمعلّموه درّسوا التاريخ البطولي لفرنسا، والجانب العاطفي والفروسي للشعب الفرنسي[3].

٢-الشيعة والانتداب

يقول ڤ د.سان بوان [4] في وصف وضع الأقضية الملحقة بلبنان الكبير:

«من دون أية مقاومة، ودون استشارة البرلمان الفرنسي، جرى تكوين لبنان الكبير، من لبنان الصغير ومن سهل البقاع الغني جدًا،

١ـ Ibid., P. 23.

٢ـ Lyne lohéac daoud "Ammoun et la Création de l'Etat Libomauis, london éd. Klincksiegk, P.175. 978,

٣ـ كميل شمعون، ازمة في الشرق الأوسط م.س.، صص ٢٤-٢٥.

٤ـ V.De Soint- Point, loi, Verité sur la Syrie, op. cit., p.24.

الأرض الغنية الوحيدة في سورية، ومن الأقضية الأربعة (البقاع، بعلبك، وحاصبيا، المركز الديني الدرزي، وراشيا، وبيروت ومنطقتها). وطيلة شهرينَ لم يقم الجيش الفرنسي باحتلال هذه الأقضية الأربعة»[١].

ولكن أحدًا لم يسألهم رأيهم، «كان انصياعهم يرتدي رداء الأمل الوحيد الذي كان متاحًا لهذه الأقضية، وهو أنها إذْ تغدو جزءاً من لبنان، إنما يمكنها الإفادة من الامتيازات عينها الممنوحة للبنان الصغير منذ ١٨٦٠»[٢].

لكنّ شيئًا من ذلك الأمل لم يتحقق؛ إذْ إنهم، بعد فصلهم عن سورية، لم يحظوا بغير واجبات واعباء الانتماء الى لبنان الكبير، إن مصيرهم لم يرتبط بمصير لبنان؛ وهم لم يتمتّعوا بأي من الامتيازات الممنوحة له. الضرائب المفروضة عليهم هي الأرفع، والإدارة في مناطقهم مختلفة عن سواها، خصوصًا على صعيد الغرامات المفروضة على الملح والتبغ، إلخ.. عمليًا، ظلّت تلك الأقضية بين سورية ولبنان، منتزعة من الأولى غير منتمية في الثاني. ويردف سان بوان قائلاً :

«هذه الأقضية طالبت، بالاجماع لدى البقاعيين مثلاً، بالعودة إلى دمشق. في مدينة بعلبك مثلاً، هناك حاليًا أكثر من أربعة آلاف مسلم مقابل ألف مسيحي، وقبل ضمها إلى لبنان؛ ومقابل ألف ماروني وخمسة الاف كاثوليكي وارثونكسي، كان هناك خمسة وعشرون ألف مسلم في قضاء البقاع بينما الآن- أي بعد الانضمام الى مديرية الهرمل- فقد أضيف ألف مسلم من هذه المديرية، وثلاثة آلاف من مديرية شمسطار حيث لا يوجد أي مسيحي[٣].

١ - Ibid., pp. 24-25.

٢ - Ibid., pp.24-25.

٣ - V.De Saint-Point, verité sur la Syrie, Op. cit, p. 25.

أخذ الانتدابُ علمًا بمواقف الزعماء المحليّين، وبرغبتهم في الوصول إلى السلطة المركزية– كائنةً ما كانت هذه السلطة– شرطًا لمساندتها. استفاد الانتدابُ من تناقضاتهم، فتمكن من إخضاعهم واجتذابهم إلى سياسته؛ ناهيك بأن شيعة جبل عامل لم يشاركوا بفعالية في الثورة، باستثناء المناطق القريبة من حاصبيا. بينما في البقاع، كان توفيق هولو حيدر قد أقام علاقات وثيقة مع جبل الدروز، لتوسيع مجال الثورة؛ فتشكلت عصابات مسلحة من عشائر الهرمل الشيعية، مثل عشيرة الجعافرة التي يتزعمها زين مرعي جعفر، وعشيرة الدنادشة وعشيرة ناصر الدين. وكان محمد علي يحفوفي[1] يقود من بعلبك القيادة العسكرية لتلك الجماعات.

أما آل حمادة في الهرمل، الموالون لفرنسا، فقد انقسموا من الداخل؛ كان اغلب أفرادها يؤيدون سعد الله حمادة الذي اشترك في معارك وادي فيسان، ضد زين جعفر، قائد الثورة في الهرمل[2].

وإنّ عصابة زحلة، التي يقودها مخايل ابو طقة الموالي لفرنسا، فقد اشتركت في معركة وادي فيسان ضد زين جعفر ايضًا[3]. وأما الجعافرة فقد هاجموا قرية القبيّات المارونية التي كانت عصاباتها تساند الفرنسيين في معارك أكروم[4]. وفي بعلبك، عبثًا حاول أعيان آل حيدر إقناع توفيق هولو حيدر بتغيير موقفه.

هاجم الثوار سرايا بعلبك وأضرموا النّار فيها. وذهب السيد علي يحفوفي، وهو عسكري، إلى حد اتهام سعيد حيدر بإحراق السرايا

---

١ ـ مجلة المقاصد، مقابلتنا مع السيد محمد علي يحفوفي، العدد ١٥، ١٩٨٣.

٢ ـ منير الريس، الكتاب الذهبي، م.س.، ص١٠٢.

٣ ـ J. Abdallah, les Rapport du Pouvoir.., op. cit:, p.182.

٤ ـ مقابلتنا مع مخايل ابو طقة، المقاصد، العدد ١٥، ١٩٨٣.

للتخلص من وثائق رهن ممتلكاته[1] في هذا الموضوع، يقول مخايل أبو طقة:

«هاجم الثوار المدينة من جهاتها الأربع، فوصلت القوة الأولى إلى سرايا الحكومة، وأرغمت الدرك على الانسحاب منها، ثم جرى إحراق السرايا، فالتهمت النيران كل السجلات العقارية والوثائق الرسمية للمحاكم؛ وهذا يعني الحاق الخسارة بالملاّكين الذين فقدوا المستندات التي تثبت ملكيات منطقة بعلبك»[2].

حتى إن مخايل الوف ذاته هوجم في بيته من قبل العصابات التي أخذت ابنه رهينة[3]. وفي الوقت عينه هوجم منزل محافظ بعلبك عبد الله الخوري.

أُرغم مسيحيو بعلبك، الموالون للفرنسيين، على مغادرة المدينة فاحتموا بالقوات الفرنسيّة؛ وانتقلت القوّات إلى الهجوم المضاد، وأجبرت الثوار على الانسحاب، نحو الهرمل وجبل الدروز وشرقي الأردن.

اعتقلت السلطات الفرنسية أعيانَ بعلبك وبريتال وحورتعلا، المتّهمين بمساندة الثوار. وأُقيل ابراهيم حيدر من المجلس التمثيلي، وحل أحمد الحسيني محلّه[4].

موقف الانتداب الفرنسي من الشيعة

جاء اندريه دوبوسك، مستشار وزارة الخارجية الفرنسية، الى سورية، بمهمة استطلاعيّة، وقدّم تقريرًا مفصّلاً جاء فيه:[5] «لم يبلغ

---

١ ـ م.ن.

٢ ـ ميخائيل الوف، مذكرات، م.س، ص١٢٦.

٣ ـ م.ن.، ص ١٠٨.

٤ ـ العرفان، م. ١١٠، حزيران/ يونيو ١٩٢٦، ص ١١١٨.

٥ ـ Réf. A.E., T. 122, 1913, pp. 137-170.

العـربُ بعـد درجـة من التـقـدم ، بحـيث يكون خـلاص البلد فـوق كل التطلعات الفـردية. وتمتازُ العادات العربية بتعجرف مفرط جدًا، اذ يتكبّر كل فـرد على الآخرين. وهذا التكبّـر يحـول دون أي عـمل جـمـاعي. والى جـانب هـذا التـعـجـرف، يلاحظ لدى العرب كبرياء جـمـاعي على صـعـيد العائلة والقبيلة».

أمـا الفـرنسـيـون فكانوا يكافئون أولئك الذين وقفوا الى جانبهم، فسـاندوهم في انتـخـاب أول مجلس تمثيلي عام ١٩٢٢[1]، كـمـثل تعـيين فـضل الفـضل ممثّلاً للبنان الجنوبي، ونجيب عـسـيران ممثّـلاً لمنطقـة الزهراني. كانت أسرة الفضل تقع في مدار أسرة الأسعد؛ وكانت أسرة عسيران غير معروفة سياسيًا قبل ١٩٢٣؛ فيما يوسف الزين، شقيق حسين الزّين الذي كان مواليًا لفرنسا، جرى تعيينه نائبًا[2]. فـي هـذا الموضوع، يقول النائب كاظم الخليل:

«بدأ الفـرنسـيّـون بتنظيم الإدارة، فعيّنوا في مـخـتلف المناصب، موظفين اختاروهم من بين أولئك الذين كانوا يؤيدون الانتداب»[3].

بكلام آخر نقول إن السـيـاسـة الفـرنسـيـة في وسط جبل عامل الشيعي، كانت تقوم على إلغاء ميليشيات الطائفة، وعلى دعم عـائلات الأعـيـان القـديمة (الأسـعـد)، وعلى تبـريز عـائلات جـديدة مـثل الزين، عسيران وسواها[4].

وأمـا بالنسبـة الى الشـيـعـة في منطقـة بعلبك فـقـد أوقـفت سنة ١٩٢٣[5] جـمـاعـاتهم المسلحـة، المشكلة في عـهـد فـيـصل- بدءًا من ملحم

---

١ ـ مقابلتنا مع كاظم الخليل، م.س.

٢ ـ م.ن.

٣ ـ جان المعلوف، الموسوعة الانتخابية المصورة، بيروت، ص ١٧.

٤ ـ م. جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل، م.س.، ص ٧٥.

٥ ـ مقابلتنا مع ابن ملحم قاسم، ابي نايف المصري، ٢٥، ١٩٨١، م.س.

قاسم وابنائه. وكان آل حمادة قد ساندوا الانتداب الفرنسي، فكوفئوا على موقفهم بتعيين صبري حمادة نائبًا منذ ١٩٢٥[١].

وهكذا عرف الفرنسيون كيف يستغلون التناقضات والخصومات بين الزعماء المحلّيين الذين كانوا يسعون وراء تأييد شعبي، مع احتمال الانفصال عن الجماهير في حال الفشل، والوقوف إلى جانب الغالب، كائنًا مَنْ كان؛ هكذا كان موقف كامل الأسعد. ولم يتردد أعيان شيعة آخرون في تأييد الانتداب، إذْ كانوا متعطشين لاحتلال المناصب الإدارية الرفيعة، المخصصة للشخصيات القريبة من الانتداب؛ هكذا كان موقف يوسف الزين في منطقة النبطيّة[٢].

لهذه الأسباب الكثيرة، أكبَّ الفرنسيون على التفريق لدى الشيعة بيْن الأعيان وعلماء الدين والمثقفين. ففي جبل عامل مثلاً، اضطلع عبد الحسين شرف الدين وجماعات أدهم خنجر وصادق حمزة ومحمود البزي المسلحة، بدور فعّال ضد الفرنسيّين؛ وهذا سبب الإحراج للزعماء التقليديين، إذْ افقدهم ثقة الفرنسيّين.

في منطقة بعلبك كانت مكانة آل حيدر كبيرةً منذ العصر العثماني، مرورًا بعهد فيصل، حتى عصر الانتداب؛ ومنهم سعيد حيدر الذي ساند الأمير فيصل، وابراهيم حيدر الذي كان مؤيدًا للانتداب، وصبحي حيدر الذي عُيِّن نائبًا، ثم جرى إبداله سنة ١٩٢٢ بالنائب ابراهيم حيدر؛ ففي انتخابات ١٩٢٥، فكّ تحالفه مع توفيق هولو حيدر[٣] وأعلن طاعته للانتداب[٤] . أما الذين اشتركوا في الثورة فكانوا جميعهم

---

١ ـ جان الملوف، الموسوعة الانتخابية المصورة، م.س.، ص ٢١.

٢ ـ م.ن.، ص ٢٢.

٣ ـ زعيم الثورة في بعلبك، طردته عائلته الموالية للفرنسيين، وكان محمد علي اليحفوفي القائد العسكري للقوّات في بعلبك.

٤ ـ جان الملوف، الموسوعة الانتخابية المصورة (١٨٦٠-١٩٧٢)، بيروت ١٩٧٣، ص ٢٣.

من أصول اجتماعية متواضعة، مثل محمد علي اليحفوفي، وفيّاض شهاب وسواهما؛ وكانوا بالأحرى من الفئات الشعبية للطائفة الشيعية في البقاع[1].

٣-الدروز والانتداب

في ١٨/١٠/١٩٢١، أرسل الجنرال غورو الى الوزير الفرنسي الأول (رئيس الحكومة) دراسة حول جبل الدروز، واعتبرها مدخلاً مُحدِّدًا للموقف الفرنسي المناسب اتخاذه إزاء «الجانب الأقل وضوحًا في القضية السورية، نعني خصوصيَّة بعض الجماعات الإثنيّة والدينيّة»[2]. فالدراسة تتناول الدروز من زاوية «خصوصيتهم الاعتقادية»، وتنظيمهم الاجتماعي؛ وتستند إلى اختلافهم عن المسلمين الآخرين، وتقترح حلاً لهذا «الجانب من القضيّة السورية» القائم على ضمان الاستقلال الإداري والسياسي لهذه الطائفة التي ثارت في جبل الدروز[3].

ترى هذه الدراسة أن الدروز «يشكلون مذهبًا دينيًا منشقاً عن الإسلام، ومن المحتمل ان يكونوا متحدرين من سكان سورية المحليين»؛ وتشير الدراسة إلى مبدإ «التقية»[4] الذي يطبّقه الدروز، نظرًا لأصولهم الشيعية.

«الدروز في غاية المرونة واللياقة، وهم يأخذون بنصيحة مؤسس دينهم- اتبعوا الأمة الأقوى منكم، واحفظوا ذكري في قلوبكم- وهذا ما يفسر أنهم حين يتّصلون بطوائف أقوى من طائفتهم، مثل المسلمين أو النصارى، إنما يتظاهرون بأنهم يتقبّلون بعضًا من مذهبهم»[5].

---

١ ــ مقابلتنا مع محمد علي اليحفوفي، م.س..

٢ ــ Réf. A.E. Série E Levant, Vol. 127, 18 October, p. 121.

٣ ــ كوثراني، بلاد الشام، م.س.، ص ٢٥٣.

٤ ــ شرحناه في الداخل.

٥ ــ Réf. A.E., op. cit, pp. 121- 122

وتتابع الدراسة تحليل وضع جبل الدروز باعتباره مفتاح دولة دمشق، ومستودع الموارد المائية في سهل حوران، ومجال المذهب الدرزي؛ كما أنها تلحّ على الجانب الغامض في الحياة القبلية لدى الدروز وانغلاقه، إذ إنّ اشكال تجمعاتهم العائلية مستقلة بعضها عن بعض؛ ولكن هذه الكيانات تسارع الى الاتحاد بوجه العدو الخارجي، ويتجلى هذا الاتحاد من خلال مجلس ممثلي القرى الذي يشكّل نوعًا من برلمان موقّت[1].

تضيف دراسة غورو أنّ جبل الدروز يشكل قبيلة مغلقة ومناوئة لكل الأفكار الأوروبية. وهو يواصل الحياة في ظل نظام شبه إقطاعي له مرتكزاته الديمقراطية. فهو أشبه ما يكون بتجمع عائلاتٍ مستقلة لا تعترف بزعيم واحد؛ ويمكن لمجال كل عائلة أن يشمل عدّة قرى؛ وتتوقّف سلطة كل زعيم على الظروف والثروة؛ الأمر الذي يجعلها سلفة ظرفيّة، عابرة، اذ ليس هناك سلطة عليا يمكنها إخضاع هذه العائلات؛ الأمر الذي يفسح في المجال أمام المنازعات الداخلية. ومن خصيصة العادات الداخلية أنها تتوّحد في مواجهة العدو الخارجي؛ ولهذه الغاية، يجتمع مجلس العائلات الدرزية. ولا نرى بإزاء هذا البرلمان الظرفيّ أيَّ جهاز حكومي ذي طابع تنفيذي[2].

الموقف الفرنسي من الدروز

ينبغي التفريق بين موقف دروز وادي التيم ومواقف دروز جبل لبنان. فقد حافظ هؤلاء الأخيرون على موقف محايد في اثناء الثورة السورية، فيما كان دروز وادي التيم متضامنين مع إخوانهم في جبل الدروز، وكانوا يقاتلون إلى جانبهم.

١ - توفيق برّو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، الجامعة العربية، ١٩٥٠، صص ٢٠٩-٢١٥.

٢ - Réf., A.E., Série E. Levant, vol. 127, 18 oct., p. 122.

من المفيد التنبيه إلى الصراع السياسي القائم بين الأرسلانيّين والجنبلاطيين؛ فبعد مقتل فؤاد جنبلاط (سنة ١٩٢١)- قائمقام الشوف ووالد كمال جنبلاط- سعى الجنبلاطيون إلى عدم التفريط بميراثه السياسي، ناهيك بأن ابنه، كمال كان لا يزال حديث السن وكانت الست نظيرة جنبلاط ميّالة إلى التعاون مع الفرنسيّين؛ الأمر الذي فاقم من حدّة الصراع بينها وبين الأميرين شكيب وعادل أرسلان[1].

«كانت قد جرت العادة على حبس النساء القريبات او الجارات لرجال العصابات، بحجة أنّ العصابات كانت قد مرّت في القرى التي تنتمي النساءُ اليها. وذات مرة، حُبست خمسون امرأة درزية، لا لسبب آخر سوى الضغط على عصابة للاستسلام للسلطات؛ عندئذٍ طالبت العصابةُ فؤاد بك جنبلاط، قائمقام الشوف، باطلاق سراح النساء اللواتي لم يكن لهن أية علاقة بهذه القضيّة؛ وعبثًا حاول فؤاد إقناع السلطات المختصة بما يترتّب من أذى على ممارسة هذه الاعمال القمعية بحق النساء. ولكن محاولته ظلّت بلا صدى. عندئذٍ اقتربت العصابة من مركز القائمقامية وارتكبت جريمة قتل، على سبيل الاستفزاز؛ فخرج فؤاد بك مع خيّالته، وكان تصادم بينه وبين العصابة، سقط فيه قتيلاً، وكان لمقتله أصداء كبيرة، نظرًا لأنه من أفراد الأسرة الجنبلاطية الشهيرة»[2].

علّق الأمير شكيب ارسلان على مقتل فؤاد جنبلاط، فألقى المسؤولية على الفرنسيين الذين دفعوا تلك العصابات الى ارتكاب غير جريمة، بسبب سجن النساء. انعكس مقتل فؤاد جنبلاط انعكاسًا سلبيًا

---

١ ـ مقابلتنا في ١٩٨٣/٣/٥، مع السيدة ميّ ارسلان، إبنة الأمير شكيب ارسلان، وزوجة كمال جنبلاط.

٢ ـ Réf.A.E., Vol. 209, Série E. Levánt, Pétition de l'Emir Chékib Arslane relative à la Syrie, pp. 197-198.

على العلاقة بين الجنبلاطيّين والأرسلانيين[1]، لأن الفرنسيّين كانوا قد دأبوا يتوهّمون بأن العصابة التي ارتكبت تلك الجريمة كانت تنتمي الى العصابات المنطوية تحت لواء الثورة؛ والواقع ان العصابة المجرمة لم تكن تضمّ سوى لصوص وقتلة لا علاقة لهم بالثّوار. وكان الفرنسيون ينتقمون من القرى المتهمة بحماية العصابات.

«قامت عصابة أخرى بقتل دركيّ في الشوف– لبنان، وحيث إن السلطات لم تستطع اعتقال العصابة، فقد فرضت غرامة ٥٠٠ ليرة على قرية عثرين، بحجة أن تلك القرى لم تنبّه الى وجود العصابة. الحقيقة أن العصابة كانت مكوّنة من بعض الأشقياء الدروز. فكان لا بد من معاقبة كل المنطقة. هناك حالات مشابهة كثيرة، ولا بد من استطلاع للتمكن من إحصائها بدقة[2]».

وقف دروز وادي التيم،اليزبكيّون في أغلبيّتهم، إلى جانب إخوانهم المنتسبين إلى «العصبية» عينها في جبل الدروز؛ ومن ابرز قادتهم؛ شكيب وهّاب، ناصيف الداوود ومحمود كيوان[3].

الطائفة والعائلة عند الدروز

لم يتمكن الفرنسيون من التلاعب على التناقض بين الطائفة والعائلة لدى الدروز، نظرًا للتلاحم العضوي بين هذين الكيانين؛ فالقيادة الدرزية الروحية خاضعة لقيادة السياسة[4]، والعصبية الدرزية قائمة

---

١ ــ مقابلتنا مع ميّ ارسلان، م.س.١٩٨٤.

٢ ــ Réf. A.E., op. cit., p.200

٣ ــ مقابلتنا مع سعيد كليب، المنشورة في مجلة المقاصد. انظر:
سلامة عبيد، الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥–١٩٢٧)، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١، ص ٨٢.

٤ ــ مقابلتنا مع سعيد كليب (من العقبة، قضاء راشيا، البالغ من العمر ٩٠ عامًا) ، المنشورة في المقاصد ايار/ مايو ١٩٨٢، ص ٩٤.

على تلاحم هذه الأقلية حيث العلاقات المقفلة والخوف من الخارج شكلت قوة هذه الطائفة. وهذا يفسّر من وجهٍ مساندة الفلاّحين لتلك العائلات، ومن وجهٍ آخر يفسّر فشل كاربييه في محاولته «تحرير الفلاّحين من عبودية العائلات الاقطاعية»[1].

ومن ثم راهن الفرنسيون على التناقضات القائمة بين العائلات، فراحوا يساندون بعضها ضد الأخرى. ويتجسد جوهر تلك الخصومات في تمثلها في المجلس التمثيلي. كان رشيد جنبلاط قد مثّل الشوف في اللجنة الإدارية عام ١٩٢٠، وكذلك في المجلس الإداري الأول بين ١٩٢٢و ١٩٢٥. وفي المجلس التمثيلي الثاني جرى تمثيل دروز جبل لبنان بفؤاد أرسلان وجميل تلحوق،[2]وهم من العائلات اليزبكية.

٤-السنّة والانتداب

بدأت تتسع الهوّة الفاصلة بين المسلمين والدولة المنتدبة، عندما تعدّى الخلاف القضايا السياسية، ليلامس القضايا الدينية الإسلاميّة.

الواقع ان المندوب السامي الفرنسي في بيروت، اتخذ في ١٩٢١/٣/٢ القرار رقم ٧٥٣، القاضي بتكوين جهاز فرنسي- لبناني مكلّف بمراقبة الأوقاف[3] والجمعيّات الإسلامية. عيّن الجنرال غورو، شفيق الملاك، من علماء طرابلس، مراقبًا عامًا، والسيد جنادري مستشارًا. وبموجب هذا القرار، وجه مراقب الأوقاف كتابًا إلي مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا، رئيس جمعية المقاصد الإسلامية، طلب فيه أن يسلمه وثائق وسجلأت هذه الجمعية في مهلة محدّدة. وبعدما علم المسلمون بغاية القرار، وهي الحدّ من النشاطات الإسلامية، بادروا إلى

١ ـ Réf.A.E., Série E. Levant.

٢ ـ جان المعلوف، الموسوعة الانتخابية المصوّرة، م.س، ص١٢.

٣ ـ الاوقاف هي ممتلكات الطائفة السنيّة.

عقد الاجتماعات وتقديم الشكاوى برفض هذا القرار رفضاً قاطعاً[1]. عندئذٍ وجدت السلطات المنتدبة نفسها مرغمة على التراجع وتقديم اعتذاراتها إلى المسلمين المعترضين[2].

يبدو أن بعض العائلات الاسلامية كانت تحاول التسليم بلبنان الكبير، شرط أن تعمّ عدالة قانونية جميع اللبنانيين؛ ومن بين أعيان تلك العائلات: سليم علي سلام، عبد الله بيهم، عمر الداعوق، محمد فاخوري، بدر دمشقية. وبادر هؤلاء الى مقابلة بعض مسؤولي الانتداب الفرنسي، معترضين على ما أصابهم من تمييز وتفرقة.

لاحظ القنصل البريطاني في بيروت أن المعارضة الإسلامية بدأت تظهر لدى مسلمي بيروت الذين ما عادوا يطالبون بضمّ لبنان الى سورية؛ وكانت تسعى السلطات الفرنسية إلى تلبية تطلعات العناصر الإسلامية التي كانت تطالب بالمساواة. إلاّ أن المسيحيين أنشأوا حركة مناوئة للمطالب الإسلامية، من أعضائها: الفرد سرسق، البير أشو، بشارة الخوري، جورج ثابت، ميشال شيحا، أميل إدّه، رزق الله ارقش، وأيوب ثابت[3].

وكان السنّة امتنعوا عن تحمل مسؤوليات سياسية وادارية في دولة لبنان الكبير. وعندما قرّر الجنرال غورو إحصاء السكان عام ١٩٢٢، عارض السنّة قراره، وكان ذلك القرار يرمي إلى احصائهم في عداد سكان لبنان، بينما كان النصارى يسارعون الى تسجيل أنفسهم وإلى الإصرار حتى على إحصاء المسيحيين المهاجرين[4] .

---

١ - أحمد أمين حبّال، ما يجهله المسلمون بشأن جمعية المقاصد الإسلامية، المقاصد بيروت؛ صص ١٤-١٧.

٢ - حسان حلاّق، أوقاف المسلمين في بيروت، منشورات المركز الإسلامي للمعلومات، بيروت ١٩٨٥، ص ٦٨.

٣ - Réf. A.B. britannique, P.R.O. soitow to f.O, august, 1921.5.

٤ - لسان الحال، ١٩٢٢/٦/١٥.

واما بشأن الانتخابات، فقد كان الجنرال غورو قد قرر قانونًا انتخابيًا جديدًا، بعد حل اللجنة الإدارية عام ١٩٢٢. وبمقتضى هذا القانون دعا الأهالي لانتخاب ٣٠ نائبًا، يمثلون مختلف المناطق والطوائف؛ فقاطع بعض المسلمين تلك الانتخابات؛ وعندما حاول آخرون منهم تقديم ترشيحهم، عارضتهم السلطات المنتدبة، بحق عدائهم للانتداب. والحال، اختارت السلطات المنتدبة بعض المسلمين السنة، الموالين لفرنسا- مثل حليم قدورة ومحمد المفتي- وأصرّت على تأمين نجاح نورالدين علم الدين المرشح عن طرابلس، نظرًا لمواقفه المناهضة للوحدة بين لبنان وسورية.

في سنة ١٩٢٣، وجه أعيانٌ بيروت كتابًا إلى الجنرال ويغان، طالبوا فيه بالوحدة السورية، واحتجوا على إعلان دولة لبنان الكبير.

ولدى وصول السيد دِ جوفنيل الى لبنان عام ١٩٢٦، دعا البرلمان إلى صياغة دستور، وشكل لهذه الغاية لجنة من نواب البرلمان، مكلفة بإعداد نص الدستور؛ وقامت تلك اللجنة باستطلاع آراء مسؤولي الطوائف كافةً، لتأخذ بالاعتبار آراءهم الخاصة بذلك الدستور. ومما جاء في ردّ زعماء طرابلس: «بات معروفًا ان تطلعات طرابلس تقوم على رفض ضمّها إلى لبنان الكبير، المعلن عام ١٩٢٠، والمطالبة بالانضمام الى سورية الموحّدة»[1]. بينما كان ردّ زعماء صيدا: «قرّرت الطائفة الإسلامية بالاجماع، ردًا على الاسئلة التي وجهتها اليها اللجنة الدستورية، عدم المشاركة في صياغة الدستور اللبناني؛ وهي تكرّر مطالبها العادلة بشأن انضمامها إلى سورية على قاعدة اللامركزية». وكان مماثلاً ردّ «طائفة بيروت المسلمة».

١ ـ النهار، ١٩٧٤.

أسباب هذا الموقف

سعى أعيان بيروت السنيّون إلى المشاركة في دولة لبنان الكبير، وكانوا يعلنون مواقف مبدئية حتى لا يثيروا نقمة قاعدتهم الشعبية المعادية للانتداب الفرنسي[1]. وعاد عليهم هذا الموقف المتردد بخسران مناصبهم الحكومية، المخصصة للأكثر تصميمًا على دعم دولة لبنان الكبير. الأمر الذي دفع اولئك الأعيان السنة إلى الوقوف وراء مطلب الوحدة السورية لأجل معيّن؛ وفعل بعضهم ذلك ليقفوا لاحقًا إلى جانب الدولة المنتدبة، فيما ظل آخرون على موقفهم حتى العام ١٩٣٦، مع انعقاد مؤتمرات الساحل تاريخ توقيع المعاهدة الفرنسية- السورية، التي اكدت على حق سورية بأن يكون لها جيشها الخاص ودستورها[2].

---

١ ـ جيه كوثراني، بلاد الشام، م.س.، صص ٢٧٢-٢٧٣.

٢ ـ حسان حلاّق، مؤتمر الساحل، م.س.، صص١٧٦-١٧٧.

الفصل الرابع

مشروع الفيدرالية بين الوحدة والإنفصال

نحو دولة لبنان الكبير

I-لبنان الكبير والدستور

تحدّدت أراضي الدولة اللبنانية بموجب القرار رقم ٣١٨، الذي ارتكز في تحديده اراضي دولة لبنان الكبير[١]، على الاعتبارات التي أوردها الجنرال غورو، ومنها « اهمية ارجاع لبنان إلى حدوده الطبيعية كما حدّدها ممثلوه، وطالب بها سكانه بالإجماع» ، واعتبار «لبنان الكبير، المحدّد على هذا النحو في حدوده الطبيعية، قادرًا كدولة مستقلة على متابعة مصالحه السياسية والاقتصادية على احسن وجه بالتعاون مع فرنسا، وفقًا للبرنامج الذي وضعه لنفسه...»[٢].

ويذكّر الجنرال غورو اللبنانين بأن عليهم الأستعداد للتضحيات- لا سيما دفع الضريبة، لأن هذه الضريبة «لن تعود بالفائدة إلاّ على البلد ذاته».

---

١ ـ لم تتبدل الحدود التي رسمها قرار الجنرال غورو، منذ ذلك الحين، وسوف تسترجعها المادة الاولى من الدستور، المتعلقة بوصف حدود الجمهورية اللبنانية.

٢ ـ E. RABBATH, La formation Hist., op. cit., p.350.

زدْ على ذلك ان المستشارين الفرنسيين سيقفون الى جانبه «للسهر على توزيع المهام بما يتناسب مع وسائل كل فرد؛ وختم خطابه مذكِّرًا بأنّ الفرنسيين هم الذين قوّضوا مملكة سورية العربية التي كان خطرها يهدِّد قيام لبنان.

نظام الانتداب

منذ البداية، شهد الانتداب تنظيمًا واسعًا راح يتطور على ثلاثة مستويات تراتبية، فتضمن جهازًا مركزيًا يتقلّد الأوامر، وأجهزة إقليمية ومحليّة موزعة في مختلف التقسيمات الإدارية، وسلطة رقابة ممثلة باللجنة الدائمة للانتدابات، ومركزها جنيف.

دولة لبنان الكبير

مع الجنرال ساراي، عام ١٩٢٥، ظهرت بوادر المعارضة السياسية في لبنان، وكانت تتجلى بخجل نسبي في المجلس التمثيلي[١]. وكان المندوب السامي الجديد يتجاوب مع مطالب الوطنيين السوريين، التي تدور دائمًا حول محور الوحدة والاستقلال، والتي يتردد صداها في بعض الأوساط اللبنانية[٢]. ولتلبية مطالب التيار الجديد، أقدم الجنرال ساراي في ١٣ كانون الثاني/يناير/١٩٢٥، على حل المجلس التمثيلي.

ولما جرت الانتخابات في تموز/يوليو، جلبت الى المجلس عددًا من الممثلين المتحمّسين بالأصداء التي كانت تلقاها الثورة في كل المناطق،

---

١ _ جرى القاء هذا الخطاب في اثناء الاحتفال التاريخي، الممثل في لوحة واقعية جدًا معلّقة اليوم عند مدخل سفارة فرنسا في غابة الصنوبر. ويمكن التعرّف من خلالها الى عدد من الاشخاص.

٢ _ M COBLENTZ, Le Silence de Sarrail, Paris 1929, p. 73.

بعـد اندلاعـهـا في جـبل الدروز. وهذا المجلس الجـديد سـيكون -في الظاهر- واضع الدستور عام ١٩٢٦[1].

اما أعداء الانتداب، من مسلمي لبنان ومسيحييه، انصار الملك فيصل القدامى، فقد جرى نفيهم، فراحوا يواصلون حلمهم بعروبةٍ موحّدة، وعاش في القاهرة رجال مثل الشيخ رشيد رضا و أسعد داغر، حيث واصلوا مع السوريين المُبعدين[2]، كفاحهم ضد فرنسا. وقام آخرون، الامير شكيب أرسلان و رياض الصلح، بالتعاون الوثيق مع الحلبي، إحسان الجابري، بتشكيل لجنة تنفيذية سورية- فلسطينية[3] في جنيف.

وهذه اللجنة، التي كانت على صلة دائمة بمناضلي القاهرة وقوميي الكتلة الوطنية في سورية، لم تنثنِ يومًا عن معارضة الانتداب الفرنسي معارضة حازمة، تجسّدت في احتجاجات كثيرة واعتراضات شديدة غالباً ما كانت تُمطر بها، بلا كلل او ملل، لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الامم. وفي الغالب كانت نشاطاتها تشكّل إحراجًا لفرنسا امام العصبة في جنيف، ولم تنته الاّ عام١٩٣٦، بعد عودة أعضائها الى سورية ولبنان، في سياق الاتفاقية الفرنسية-اللبنانية، المعقودة آنذاك.

أ- صياغة الدستور

نزولاً عند المطالب العنيفة للوطنيين السوريين اللبنانيين، وجدت فرنسا نفسها مضطرة لمنح لبنان دستورًا. كان السيد دوجوفنيل يحمل

---

١ - E. RABATh, La Formation Hist. op. cit., p. 342.

٢ - كانوا بحسب الترتيب الوارد في النص: شبل دمّوس، الامير فؤاد ارسلان، ميشال شيحا، يوسف سالم، جورج زوين، بترو طراد، روكز ابي نادر، صبحي حيدر، عبّود عبد الرازق، جورج ثابت، يوسف الزّين.

٣ - E. RABBATh, op. cit. ,p492-410.

تعليمات جديدة، إذ كانت فرنسا مضطرة، هذه المرة تحت وطأة الحدث، إلى وضع مخطط سياسي عام وجديد، فيه شيء من الوضوح؛ ومما جاء فيه: «إن حقوق سكان سوريا ولبنان سوف تحدّد وفقًا لمبادئ حريات الغرب، التي يقع على كاهلنا إدخالها في القوانين والعادات الخاصة بالمشرق السوري: حرية الوعي والضمير، الحرية الفردية، المساواة أمام المحاكم، وحق الملكية طبقًا لإعلان حقوق الإنسان ....»[1].

آنذاك راح السيد دجوفنيل يتصل بالمناضلين السوريين، الموجودين في الخارج، ولا سيما بالأمير شكيب ارسلان وبالدكتور عبد الرحمن شهبندر في القاهرة.

فشل في مفاوضاته، ولدى وصوله إلى بيروت، باشر على الفور في فرض سياسة ترمي إلى نزع سلاح الثورة وإزالة كل استياء تبديه المعارضة. وأعرب عن نيته في منح دساتير حديثة للمجتمعات الفتية الساحلية، اي لبنان والعلويين[2].

أمام المجلس التمثيلي اللبناني، المجتمع في دورة استثنائية، كان السيد دجوفنيل قد القى في ٤ كانون الأول/ديسمبر/١٩٢٥ خطابًا يعلن فيه أفكاره ويرسم الموضوعات الكبرى التي يفترض بالدستور المقبل ان يستلهمها[3].

لم يظهر المشروع داخل المجلس وامام ناظر الجمهور الا في شهر أيار/مايو ١٩٢٦. فوجهت دعوة للمجلس لعقد دورة استثنائية للنظر في جدول الأعمال الذي يندرج فيه مشروع الدستور[4].

---

١ ـ الجريدة الرسمية اللبنانية: سنة ١٩٢٥، محضر جلسة ١٦ تموز/ يوليو.

٢ ـ E. Rabbath, La formation Hist., op. cit., pp. 242-254.

٣ ـ نصه الكامل موجود في التقرير المؤقت لعصبة الامم حول الوضع في سورية ولبنان، سنة١٩٢٥، ص ٥٢.

٤ ـ Lyne LOHEAC, Daoud Ammoun et la création de l' Etat Libanais, ed Klincksiegh, Cop. 1978 by lyne lohéac, pp.137-138

بعد صياغة الدستور وإقراره، جرى فوراً العمل بموجبه.، إلاّ أن الدستور «لم يكرس استقلال لبنان الكبير، كما أكّد ذلك السيد دجوفنيل في خطابه يوم ١٩٢٥/١٢/٤، لكنه أكّد على وجود الكيان اللبناني، المتميّز من سورية، وأعطاه بنية حقوقية عامة، صادرة هذه المرة عن الإرادة الشعبية، من خلال هيئة جمعية منتخبة. وبذلك جرى مجدداً تجميد تطلعات المسلمين الوحدوية[1]».

بدأ تطبيق الدستور في الفترة التي كانت فيها الثورة السورية تقرع أبواب لبنان، وتثير في الشوف والبقاع وسلسلة لبنان الشرقية، وأينما كان يسود العنصر الإسلامي السني والشيعي والدرزي، نداءً عامًا إلى السلاح، وكان آل حيدر في بعلبك، وآل حمادة في الهرمل، زعماء الشيعة في هذه المناطق، قد أدخلوا قواتهم في المعمعة[2]. وفي العاصمة اللبنانية والمدن الأخرى حيث كان سائدًا العنصر الاسلامي، بلغ الاعتراض درجةً من الحدّة لم يتمكن من تهدئتها الدستور ولا المخطط الليبرالي الذي كان السيد دجوفنيل قد أعلنه، آنذاك، في دمشق. جرت مصادرة الصحف المعارضة، ولم يدخر أي شيء لوقف الحملة الوحدوية التي كانت تهز الساحل والبقاع. في هذا الجوّ كانت الحياة الدستورية تخطو اولى خطواتها.

وجرى إجهاضها؛ ما أدخل مشروع لبنان الكبير في كارثة كادت تتمادى لولا وجود الجيش الفرنسي إلى جانبه[3].

كان الدستور يتألف من مئة ومادتين (١٠٢) ، موزعة على ستة عناوين مقسمة إلى فصول فرعية، يظهر فيه العنوان الخامس بصورة بارزة، لأنه

---

١ ـ Ed. Rabbath, La Formation list., op. cit., p. 319.

٢ ـ م.ن.، ص ٣٥٤.

٣ ـ كانت المعارضة فعالة جدًا ومدعومة بالسلاح، لأن الثورة كانت تهدّد كل وجود لبنان الذي جرى إعلانه كياناً.

يؤكد في خمس مواد متتالية (المادة ٩٠- ٩٤) ومتماسكة بقوّة، على وجود الانتداب ووضوح امتيازاته. الأمرُ الذي يتضمن ان اقتراع ممثّلي الشعب اللبناني- بموجب الدستور- على إقرار الدستور، قد أدّى الى الاعتراف الشكلي من جانب لبنان بالانتداب؛ فكانت تنص المادة ١٠٢ على. «أن الدستور الحالي يوضع تحت رعاية الجمهورية الفرنسية، بوصفها منتدبة من عصبة الأمم. تلغى كل الأحكام التشريعية المخالفة للدستور الحالي»[١]. الأمر الذي يعني ان الدولة ستستمر- على الرغم من الدّستور الذي يُفترض به أن يكفل لها استقلالها بموجب وعد السيد دجوفنيل وخطابه في ١٢/٤ /١٩٢٥-، محصورة في نطاق الانتداب وتحت إشرافه.

وكان المندوب السامي قد طلب، صراحةً، من المجلس التمثيلي من خلال مناقشاته، اعتماد مشروع قانون من خمس مواد تعلن حقوق القوّة المنتدبة وامتيازاتها، كما ينبغي ان تكون في ظل النظام الدستوري[٢]. فكان قانون ١٩٢٦/٥/٢١، الذي يضع أجهزة الأمن العام في تصرّف القوّة المنتدبة (المادة الأولى)؛ ويعترف للحكومة اللبنانية بحق تعيين ملحقين لبنانيين للتمثيل الخارجي، شرط ان يكونوا من ضمن البعثات الدبلوماسية الفرنسية لدى البلدان التي تعتمدها (المادة ٢)؛ ويربط صلاحية قرار حل مجلس النواب، الذي ينصّ عليه الدستور في المادة ٥٥، بموافقة المندوب السامي وحقه في إلغاء كل تشريع مَصُوغ بحكم الدستور، يبدو له مخالفًا لنص الانتداب وروحيّته (المادة ٤)؛ وأخيراً

---

١ ـ في كل جلسات المجلس التمثيلي، كان يحضر مندوب (فرنسي) يمثل المندوب السامي؛ وكان يشارك في مناقشاته. سيظل هذا التقليد قائمًا في ظل الدستور، لكن المندوب كان يحضر بصفة مراقب، لاغير.

٢ ـ بما أن الجريدة الرسمية ، للعام ١٩٢٦، صارت نادرة جدًا، قام الدكتور انطوان بارود، من وزارة العدل، بنشر النص الكامل لمحاضر تلك الجلسات (بالعربية) في المجلة الحقوقية، عدد كانون الثاني وشباط ١٩٧٠.

يعلن أن من صلاحية المنتدب، كل ما يتعلق بأمن لبنان ووحدة أراضيه (المادة ٥). هذه المرة يؤسس الدستور الجمهورية صراحةً ، اذ تنص المادة ١٠١ على يلي: «اعتبارًا من أول ايلول ١٩٢٦، ستحمل دولة لبنان الكبير اسم" الجمهورية اللبنانية" من دون اي تغيير او تعديل»[1].

ب ـ تشكل الدولة

النظام السياسي برلماني[2]. لكن تعريفه غير مَصُوغ بوضوح. وينجم جوهرُه عن الدمج بين هذه العناصر الأساسية التي تبنّاها الدستور: المسؤولية الفردية للوزراء (المادتان ٣٧، ٦٦)، عدم مسؤولية الحكومة متضامنةً، امام البرلمان، الذي تخضع امامه الحكومة، ممثلة برئيسها أو بواسطة وزير، ويلزمها بعرض «برنامجها» (المادة ٦٦)؛ ضرورة التوقيع الوزاري، على كل مراسيم رئيس الجمهورية (المادة ٥٤)، باستثناء المرسوم المتعلق بتعيين الوزراء وإقالتهم (المادة ٥٣)؛ وتاليًا عدم مسؤولية رئيس الجمهورية سياسيًا «غير المسؤول عن أعمال منصبه إلا في حالة انتهاك الدستور أو الخيانةالعظمى»، وبينما تخضع مسؤوليته، على صعيد مخالفات الحق العام، للقوانين العادية (المادة ٥٥).

كان الدستور يتبنى نظام المجلسين[3]، على صعيد السلطة

---

١ ـ في نظر القوّة المنتدبة، لم يكن دستور ١٩٢٦ اللبناني سوى دستور مؤقّت وخاضع للتعديلات بمقتضى دساتير دول انتدابية اخرى، ويفترض بمجمل هذه النصوص ان يشكل النظام العضوي النهائي، كما هو حال جميع هذه الدول، كما تنص على ذلك المادة الأولى من إعلان الانتداب.

٢ ـ تقارير مرفوعة الى عصبة الأمم حول الوضع في سورية ولبنان، وهي تقارير سنوية كانت ترفعها الحكومة الفرنسية الى لجنة الانتدابات الدائمة، التابعة لعصبة الامم، في جنيف. يتعلق التقرير الأول بالفترة الممتدة من تموز ١٩٢٢ الى تموز ١٩٢٣؛ وتوالت التقارير منذ ١٩٢٤ سنةً بعد سنة، وكان آخر تقرير سنة ١٩٢٨.

٣ ـ الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، ١٩٢٦، مجموعة القوانين، في أوراق متحركة، نشرها الدكتور انطوان بارود، عام ١٩٧٠.

التشريعية الممثلة بالمجلس النيابي، المنتخب بالاقتراع العام، حسب الشروط المنصوص عنها في القانون الانتخابي المعمول به؛ وبمجلس شيوخ من ١٦ عضوًا، لمدة ست سنوات، منهم سبعة كان يعيّنهم رئيس الدولة، والتسعة الآخرون يجري انتخابهم بشروط انتخاب النواب عينها (المادة ٢٢ وما بعدها). وتجنبًا لدعوة الناخبين الى صناديق الاقتراع- وهذا ما كان يعادل استفتاءً على الدستور-، نصّ الدستور على تحويل المجلس التمثيلي الذي صوّت عليه، إلى مجلس نواب، مع الإشارة إلى أنّه سيواصل عمله بهذه الصفة «حتى نهاية ولايته» (المادة ٩٧).

بالطبع، جرى التذكير بالعُرْف السائد حول التوزيع الطائفي للانتدابات النيابية في كل من المجلسين، أقله على صعيد مجلس الشيوخ (المادة ٩٦)، اذ كان مجلس النوّاب على غرار المجلس التمثيلي، منتخبًا وفقًا لأحكام القانون الانتخابي آنذاك[1].

وأما السلطة الإجرائية فينيطها الدستور صراحةً برئيس الجمهورية « الذي يمارسها بمعاونة الوزراء، طبقًا للأحكام المحدودة في الدستور الحالي» (المادة ١٧). إن رئيس الجمهورية ينتخبه مجلسا النواب والشيوخ المجتمعان في مؤتمر (المادة ٤٩).

ما يبدو اليوم مثيرًا هو ان الدستور لا يشير إطلاقًا، في نصّه، انه كان يرمي إلى إدارة دولة كان محورها الأساسي يدور حول النظام الطائفي.

فالدستور لا يشير الى النظام الطائفي إلاّ في موضعين متجاورين، أي في المادتين ٩، ١٠؛ إذْ تتضمن الأولى الضمانة لكل السكان، كائنةً ما كانت عبادتهم، بـ «احترام الأحوال الشخصية

---

١ ـ المعنون بالقرار رقم ١٣٠٧ تاريخ ١٩٢٢/٣/١٠ «الذي سيظل معمولاً به حتى تضع السلطات التشريعية قانونًا انتخابيًا جديدًا» (المادة ٢٤).

ومصالحهم الدينية»، والثانية تكفل عدم النيل من حق الطوائف في أن تكون لها مدارسها وفقًا للتوجيهات العامة التي تمليها الدولة بشأن التعليم العام.

وهناك نص آخر يدلّ على الهاجس الذي كان يشغل واضعي الدستور لإلغاء مظاهر الطائفية السياسية تدريجيًا؛ وهذا ما تنصُّ عليه المادة ٩٥ من الدستور: « بصفة موقتة وطبقًا لأحكام المادة الأولى من ميثاق الانتداب، وتوخيًا للعدل والوفاق، سيجري تمثيل الطوائف مناصفةً في الوظائف العامة وفي تشكيل الوزارة من دون أن يلحق ذلك ضررًا بمصلحة الدولة»[1].

وعلى الفور جرى تطبيق الدستور الموضوع على هذا النحو، وهكذا، في ٢٦ ايار/مايو ١٩٢٦ اجتمع المجلسان في مؤتمر وباشرا بانتخاب اول رئيس للجمهورية اللبنانية، بناء على اقتراح الانتداب بالطبع، فوقع الاختيار، وبالإجماع على شارل دبّاس من طائفة الروم الارثوذكس،الذي كان يشغل آنذاك منصب مدير العدلية، وفي ٢٩ أيار/ مايو١٩٢٦ جرى تشكيل وزارة من سبعة أعضاء، يمثلون نسبيًا طوائفهم الست، برئاسة لبناني عائد من مصر، هو أوغيست أديب[2].

ج- ردّة فعل المسلمين

لئن بدا الدستور للطوائف المسيحية انه يشكل ضمانة للمستقبل، فقد أثار في المقابل استياء أولئك الذين لم يروا في إنشاء لبنان الكبير سوى حالة وصفتها النصوص التنظيمية بأنها حالة مؤقتة حتى ذلك الحين.

---

١ - Philippe GROUSSET, La constitution Libanaise de 3 mai 1926, Thèse de droit, Toulouse 1928.

٢ - Goseph DELPECH, La constitution Libanaise, dans Mélange à la mémoire de paul Auvelin, Paris 1928.

الواقع ان الدستور كان يبلور تنازع كتلتين، مسيحية وإسلامية، لهما قوة عددية شبه متكافئة، جعلها تضخيم الأراضي منذ ١٩٢٠ في حالة توازن مضطرب.

كما كانت عنيفة ردود فعل التجمعات التي لم تتخلَّ عن الأمل بدمج لبنان في سورية.

للخروج من المأزق السوري، كان المندوب السامي قد استدعى قاضياً هو الشيخ تاج الدين الحسين لتشكيل حكومة «وطنية». وطلب منه المجيء الى بيروت للتفاهم معه حول اختيار برنامج الوزارة وتشكيلها.

٣-التعديلات الدستورية (١٩٢٦-١٩٢٩) وتعزيز السلطة الانتدابية

منذ أواخر العام ١٩٢٦، بدأت تفكر القوّة المنتدبة باجراء تعديلات دستورية جذرية، وإلغاء مجلس الشيوخ الذي كان يبدو لها عقيمًا. ففي ٧ أيار/مايو ١٩٢٧ استقالت وزارة أديب باشا بعدما صوّت مجلس النواب على حجب الثقة عنها[1]. وتلتها حكومة برئاسة حبيب باشا السعد. ولم تتوانَ فرنسا المنتدبة وسورية المناضلة، عن المجابهة، فيما البرلمان اللبناني كان يواصل حياته اليومية. وكان التجاذبات بين المجلسين (البرلمان ومجلس الشيوخ) مستمرة، فلم يتوصّلا الى التفاهم إلا على الدفاع عن وحدة لبنان واستقلاله عن سورية، وكان لا بد من تدخل الانتداب.

---

١ - من المفيد ان نشير الى ان المجلس في عهد الانتداب، كان يمارس حقه غالباً في سحب الثقة من الحكومة التي كانت تجد نفسها، حينذاك، مضطرة الى تقديم استقالتها لرئيس الجمهورية الذي كان يقبلها. ولكن المجلس امتنع منذ الاستقلال عام ١٩٤٣ عن حجب الثقة، إذ إن الحكومات كانت تضطر دومًا للاستقالة تحت ضغط النواب او بطلب من رئيس الجمهورية خصوصًا.

جرى وضع مشروع تعديل دستوري، وقدّم للمجلسين. وكان يرمي بنحوٍ خاص الى منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، كان يقف وراءها شبح الانتداب.

وعليه، فإن الدستور المعدل يوم ١٧/١٠/ ١٩٢٧، شمل تعزيزًا محسوسًا للسلطة الإجرائية، وجعل رئيس الجمهورية الحكم الحقيقي في النزاع بين مجلس النوّاب والحكومة.

صفوة القول إن النظام البرلماني أُدخل عمليًا، في ذلك التاريخ، الى لبنان، على غرار صورته في ظل الانتداب، ولصالح الذهنية السائدة؛ وانطلاقًا من الطابع الطائفي الواضح للدولة، سيجري تطوير دور رئيس الجمهورية تطويرًا خارقًا سيجعله السيّد الحقيقي للبنان وحكومته.

وكانت التجربة قد أظهرت مجددًا جدوى التعزز المتعاظم للسلطة الإجرائية في مواجهة مجلسٍ كانت معارضة الانتداب فيه تهدّد بارتداء شكلاً متفاقماً تحت ضغط القطاعات الإسلامية ونفوذ الدوائر التي كانت تتعدّى حتى نطاق الأوساط المسيحية، في حال التجاوب مع أصداء الحركة السورية[1].

في ٨ أيار /مايو ١٩٢٩، أحالت حكومة حبيب باشا السعد الى المجلس مشروع تعديل دستوري. وهكذا جرى تعديل دستور الجمهورية

١ ـ من مظاهر المعارضة الاسلامية، عقد «مؤتمر الوحدة السورية» في دمشق يوم ٢٢/٦/١٩٢٨، بتحريض من رياض الصلح الذي كان يناضل آنذاك في سبيل هذا الهدف. وأعلن في المؤتمر مبدأ وحدة سورية بأسرها من دون لبنان الصغير اي جبل لبنان عام ١٨٦٢، كما جاء على لسان «عدد كبير جدًا من شخصيات الساحل».
(Correspondance d'Orient de Paris, Août 1928, p. 82.)

اللبنانيـــــة المعلن في ١٩٢٦/٥/٢٦[1]، بقـــوانين دســـتـــورية في ١٩٢٧/١٠/١٧، و ١٩٢٩/٥/٨. وكان هذا الدستور قد «وفّر للجمهورية اللبنانية أربع سنواتٍ من الحياة الدستورية المنتظمة».

سنة ١٩٣٢، جرى تعليق الدستور اللبناني، بسبب الحوادث المندلعة في لبنان، وكانت الاسباب من الطراز الاقتصادي، فانتشر الاستياء، وتبلور هذه المرة، ليس فقط في الأوساط الإسلامية والوطنية، بل أيضًا، وبنحو خاص، في الطبقات المسيحية المتضرّرة بنحوٍ أشدّ؛ فكانت سنة ١٩٣٤ تمثل التحرير الجزئي للدستور.

٤-بين الوحدة والانفصال

كان من طبيعة الأمور أن تظل الحياة السياسية في لبنان، في حالة تحسّس دائم وثابت بتطورات العلائق الفرنسية-السورية[2]. فقد مثّل دستور ١٩٢٦، عند ولادته، ما يشبه الانعكاس غير المباشر للإدارة الفرنسية الحسنة تجاه سورية التي كان من شأنها الموافقة على وقف النضال.

إن حلول الدستور اللبناني، في ١٩٢٦/٥/٢٣، كان قد سمح لفرنسا بتلبية الواجب الذي كانت تفرضه عليها المادة الأولى من شرعة

---

١ - سيلاحظ ان رسالة المندوب السامي تشير الى ان الدستور اللبناني "اقر" في ١٩٢٦/٥/٢٣، بينما من الثابت انه لم يصدر اي قرار عن المندوب السامي، الذي كان انذاك السيد هنري دجوفنيل، لهذه الغاية، كما ينبّه الى ذلك تقرير فرنسا المرفوع الى عصبة الامم، عام ١٩٢٦.. ربما جرى العمل بالدستور اللبناني، بعد إعلان ممثل الانتداب الفرنسي-من دون ان يكون موضوع إقرار من جانبه، حسب الأصول المتبعة، على غرار الأنظمة العضوية الخمسة الأخرى، ولا من جانب السلطة الاجرائية اللبنانية عام ١٩٢٦،التي كانت قبل انتخابات ٢٩ ايار/مايو، سلطة شارل دباس في رئاسة الجمهورية وليون كايلا، الحاكم الفرنسي للبنان الكبير.

٢ - جريدة Lejour، بيروت، ١٩٣٥/٩/١١.

الانتداب، وهو وضع النظام العضوي الذي تنص عليه الشرعية في خلال مهلة محددة بثلاثة أعوام، اعتبارًا من ٢٩/٩/ ١٩٢٣[١].

وكانت الثورة تقدّم لفرنسا المبرّر الذي كان يجعل هذه المهمة مستحيلة في سورية، لأن الكتلة السورية المتمردة كانت قد ظلّت على مواقفها؛ الأمر الذي أبقى سورية من دون دستور، على الرغم من الوعود التي كان قد قطعها دو بِجوفنيل، عام ١٩٢٥، حول اجتماع جمعية تأسيسية[٢].

ظلّت فرنسا ثابتةً من موقفها المتماسك حول أسس «الحكم المحلي» الذي كانت المادة الأولى من شرعة الانتداب قد أوصت بتشجيع تطويره[٣]. وكان يبدو لبنان المسيحي شديد التمسك بانفصاليته وباستقلاله، وكانت مطالب المونسنيور عريضة، بعد مؤتمر عقد في بكركي يوم، شباط/ فبراير ١٩٣٦، والمرفوعة إلى المفوّض السامي، تدلّ على النزاع في لبنان[٤]. وكان البطريرك عريضة قد أعلن في خمس نقاط، المطالب التي تعبر تمامًا عن وجهة نظر الأغلبية العظمى من مسيحيي لبنان في تلك المرحلة، ومنها:

١-المحافظة على الكيان اللبناني في حدوده الحالية ، من دون اي تعديل.

٢-الاستقلال الفعلي للبنان، والاعتراف بسيادته الوطنية، من دون إلحاق الضرر بتوطيد «علاقاته الأخوية مع الشقيقة سورية، لا سيما على صعيد التعاون الاقتصادي والاجتماعي».

---

١ ـ جريدة L'Orient، بيروت ١٩/١/١٩٣٦.

٢ ـ Général ANDREA, La révolte Druze, op. cit., p 139.

٣ ـ تقارير عصبة الأمم، شرعة الانتداب، ١٩٢٢.

٤ ـ ظهر النص الكامل لذلك القرار في صحافة بيروت العربية، آنذاك- انظر: لسان الحال ، البيرق ، الاحرار .

٣–وضع دستور جديد على أساس استقلال لبنان الفعلي، إلخ...

٤–عقد معاهدة مع فرنسا.

٥–دخول لبنان في عصبة الأمم[1].

إن كل هذه المطالب لا تمثل سوى توكيد لمطالب الوفد اللبناني في باريس يوم ١٩١٩/١٠/٢٥ المطالب في المقابل أعرب مفتي الجمهورية اللبنانية، الشيخ توفيق خالد عن طلبات المسلمين التي كانت تختصرها المبادئ الثلاثة: «السيادة الوطنية، الاستقلال الكامل، والوحدة السورية من طريق الاستفتاء»[2].

يبدو أن نصّ المفتي لم يكن كافياً ، إذْ كان المسلمون من كل الاتجاهات في حالة غليان واضطراب. ففي تلك الفترة كانت المعاهدة موضع مفاوضات سريعة مع الحكومة اللبنانية، وكان يخشى من المعاهدة الفرنسية– اللبنانية أن تحدد، أكثر من الدستور، كيان لبنان وخلوده الى الأبد، والقضاء بذلك على كل أمل يسلخه عن الأجزاء الملحقة به. وعقد اجتماع وطني إسلامي، ضم شخصيات قادمة من كل أنحاء الساحل، من هنا كان اسم «مؤتمر الساحل». وصدر عنه بيان، يحتوي على المقترحات التالية:

١–المطالبة بالسيادة الوطنية في نطاق الوحدة السورية، كمرحلة أولى على طريق الوحدة العربية.

٢–المعاهدة الفرنسية –اللبنانية التي سيتعيّن عليها الإعداد لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع سورية. ولهذه

---

١ ـ جريدة "الاحرار، ١٩٣٦/٢/٦.

٢ ـ ظهر النص الكامل في الصحافة البيروتية، في الوقت نفسه الذي ظهر فيه النص السابق.

الغاية، دعوا جميع المسيحيين اللبنانيين، المؤيدين للوحدة، لكي يقدّموا مساهماتهم في هذا الإنجاز الكبير[1].

٣-إن حقوق المسلمين أصابها الأذى والإهمال؛ لذا يطالب المؤتمر بأن تكفل المعاهدة العتيدة، اعادة توزيع عادل للمناصب العامة بين مختلف الطوائف، واللامركزية الاقليمية لأجهزة الدولة[2].

٤-يرى المسلمون من واجبهم الاعتراض على تركيبة هذا الوفد (الوفد المكلف بالتفاوض مع فرنسا بشأن المعاهدة). ويطالبون بأن يضم أيضًا الممثلين اللبنانيين الذين يطمحون الى الوحدة السورية.

٥-شكل المؤتمر لجنة تنفيذية مهمتها- في حال عدم تضمن المعاهدة الضمانات التي يطلبها المسلمون -تقديم كل الشكاوى والاعتراضات التي تراها ضرورية.

٦-سيجري- إبلاغ مقررات المؤتمر- الى المراجع المختصة، في باريس وجنيف، وكذلك الى المندوب السامي، والوفد اللبناني المكلف بالتفاوض حول المعاهدة.

٧-كلّف المؤتمر لجنته التنفيذية بإجراء الاتصالات والمحادثات اللازمة، على أساس مطالبه، مع الطوائف المسيحية، بهدف التوصل إلى توحيد تطلعات البلد الوطنية[3].

---

١ ـ انذاك، كان ثمة عدد من اللبنانيين المسيحيين يؤيدون الوحدة العربية، من طريق الاتحاد مع سورية؛ ومنهم: الشيخ ادوار الدحداح، من أسرة مارونية كسروانية، الذي نشر في تموز/ يوليو ١٩٢٦- في عز الثورة السورية ومطالبة الثوار بالوحدة السورية واستقلالها- كراسًا، بعنوان سياسة اللاوجدان ، يرفض فيه شرعية تكوين لبنان الكبير، وينادي بتحقيق اتحاد لبناني-سوري.

٢ ـ هذا المطلب ستجري تلبيته في المعاهدة الفرنسية- اللبنانية، على قاعدة ٦ و٦ مكرّر.

٣ ـ من بين مسلمي المؤتمر، تجاسر صوت واحد على الارتفاع، هو صوت كاظم الصلح ، إذ ، نادى بقوّة، في كرّاس ظهر آنذاك، بالحفاظ على لبنان بحدوده الحالية، لا سيما لبنان المنفصل عن سورية، كشرط لتحقيق استقلاله الفعلي عن فرنسا، ولازدهار عروبته العميقة. وصفوة القول إن هذه هي الفكرة الأساسية التي سيقوم عليها الميثاق الوطني.

اعتبر مسلمو طرابلس ان مقررات المؤتمر في غاية الاعتدال، وطالبوا بالتحقيق الفوري للوحدة مع سورية.

أما في الجانب المسيحي، فقد ارتفعت حمّى المزايدات العامة التي نجم عنها مؤتمر جديد للصفوف وللروابط مع فرنسا، وظهرت تلك المقرّرات مضرّة في نظر المسيحيين، وبلا معنى، ومفتقرة الى الوضوح والحزم في نظر عددٍ من المسلمين. مع ذلك، كلّف وفد من المؤتمر بعرضها على السيد دِمارتيل، المندوب السامي، الذي اكتفى بالقول: «إن الحكومة الفرنسية كانت قد تعهّدت للبنان باحترام استقلاله في حدوده، لاشيء يمنع من فتح باب المفاوضات بين حكومتي سورية ولبنان، بهدف تطبيع العلاقات الاقتصادية بينهما بمعاهدة»[1].

كان ذلك إيذانًا بضرب التطلعات الإسلامية إلى الوحدة السورية؛ فالمعاهدة ستقوم بإحترام مبادئ وحدة أراضي لبنان، واستقلاله السياسي؛ وضمانته دولياً، والتعايش والتعاون بين طوائفه. عمليًا لم تبدأ هذه المفاوضات في بيروت، بالذات، إلاّ بعد اربعة أشهر، بعد توقيع المعاهدة الفرنسية– السورية بقليل.

II–الوحدة والكيان

إن المعطيات التي تناولناها في سياق هذه الدراسة، أتاحت لنا الفرصة لكي نتابع عن كثب دينامية المجابهة القائمة بين المجتمع السوري والمشاريع التي وضعتها القوّة المنتدبة، اي فرنسا. فهده المرحلة الحاسمة في تاريخ سورية ولبنان لطالما أثارت مساجلات تأريخية،ممزوجة بالخلافات السياسية والفكرية.ومن بين الحجج التي قدّمها بعض الباحثين الذين كانوا يدافعون عن سياسة فرنسا الانتدابية،

١ – جريدة الاحرار بيروت، ٢٠/١٠/١٩٣٦.

وكانوا يسوّغونها، تظهر وجهة نظر شائعة جدًا لدى المستشرقين الفرنسيين، يعتمدها بعض المؤرخين اللبنانيين، وقوامها الدفاع عن فكرتين أساسيتين:

الأولى: تقسيم سورية إلى عدة دول، والقول إنه محكوم بالدينامية «الداخلية» للتطور الذي شهده المجتمع الأهلي في سورية ولبنان، هذا المجتمع المكوّن من عدّة طوائف ومذاهب وإثنيّات، حتى من أعراقٍ مختلفة. والاستنتاج بأن فرنسا المنتدبة لم تقم بغير تتويج هذا التطور الاجتماعي « الداخلي» بقبعة حقوقية ودستورية متناسبة مع طبيعة هذا التطور بالذات.

الثانية: إن الشكل الطائفي للدولة اللبنانية الذي اعتمده دستور ١٩٢٦، أنما كان يلبي المتطلبات نفسها التي تفرضها « الخصوصية» الطائفية للمجتمع اللبناني في العشرينات من مطلع هذا القرن. فالمنتدب زاوج القانون والواقع حين أسس الدولة عام ١٩٢٦: ان الطائفية ملازمة للبنية اللبنانية، ولم يكن في مستطاع المنتدب أن يتصرّف على نحو مغاير[١].

بيد أن الخلاصات التي توصلنا اليها في الفصول السابقة، أتاحت لنا الفرصة لاعادة وضع المساجلات في ميدان محايد، وذلك من خلال سعينا إلى إثارة مسألتين جوهريتين – سنحاول تناولهما في هذا القسم–،وهما :

١– هل كانت الانفصالية هي مصير اللبنانيين المحتم، الذي لم يكن في مستطاع المنتدب الفرنسي سوى الانصياع له؟ ام انها– الانفصالية– كانت من ضمن استراتيجية فرنسية، فرضها المنتدب، خلافًا لطبيعة الأمور؟

---

١ ـ Michel CHIHA, Visage et Présence du Liban. Voir également:

- كمال يوسف الحاج، الطائفية البناءة او فلسفة الميثاق.

٢-هل كانت البنية الطائفية للدولة اللبنانية، تشكّل المخرج التاريخي الوحيد، الممكن، لتطور المجتمع الأهلي؟ ام ان مفهوم الانتداب هو الذي فرض حلاً إكراهيًا، كان يمكنه ان يكون حلاً مختلفًا؟

سنحاول في هذا القسم من دراستنا، تقديم بعض عناصر أجوبة عن هذه الاسئلة.

على صعيد الأسئلة المثارة، تبيّن أن السلطات الفرنسية، بالغًا ما بلغ انشغالها بمصير سورية ولبنان بعد أحداث ١٩٢٥-١٩٢٧، كانت موزعة بين وجهتي نظر، لكلٍ منهما حججه الرامية إلى خدمة مصالح فرنسا في سورية على افضل وجه: سورية موحّدة ام سورية مقسّمة في عدّة دول؟

يرافع القومندان كابدجيل Capdjelle (حاكم سابق لولاية بيروت وسنجق الاسكندرون) والشيخ عزيز الهاشم (محامٍ سابق) في كتابهما عام ١٩٢٧، عن وحدة سورية الطبيعية والتاريخية-من زاوية مصالح فرنسا المنتدبة- ويرى هذان الكاتبان اللذان يمثلان تيارًا داخل الإدارة الفرنسية، ان مثل هذه الوحدة من شأنها ان تخدم مصالح فرنسا على نحو أفضل من سورية مقسّمة في عدّة دول:

والحال فإن ما كان يتصوّره ثوّار ١٩٢٥-١٩٢٧ كأنه تطلع وطني الى وحدة سورية، كان يشكّل عمليًا عنصرًا مؤسسًا للمحاججة التي كان يقدمها اولئك الذين كانوا يحاولون، من بين الإداريين الفرنسيين، تأسيس سلطة الانتداب على المقومات الطبيعية والتاريخية التي تصبّ في خانة وحدة سورية[1].

---

١ - Commandant CAPDEJELLE et Cheikh Aaziz EL- HACHEM, La question syrienne: Séparation ou fédération? République ou Manarchie? Mandat ou alliance? , Lib, du Foyer, Bey. 1927, ..3.

١-المقومات الطبيعية للوحدة

أ-الجغرافيا

الواقع ان العنصر الاساسي لهذه الوحدة السورية هو الأرض، فقد خلقت الطبيعة إقليمًا سوريًا، هو سورية، وهذه ليست سوى هذا القطاع من الأرض البالغة مساحته ٤٠٠,٠٠٠ كلم٢[1]؛ فهو صلة الوصل بين ثلاث قارّات- اوروبا وآسيا وافريقيا- والذي تسكنه اربعة ملايين نسمة سنة ١٩٢٥-١٩٢٧، وهو يحاذي البحر المتوسط بساحل طوله شبه المستقيم، نحو مئة كلم، محدّ من حيث تضاريسه الكبرى، وتحدّه سياسيًا تركيا الحديثة من الشمال، العراق من الشرق، والحجاز ومصر من الجنوب، أو جغرافيًا، بكيفية أدّق، تحدّه سلسلة جبال طوروس التي تفصله من الشمال عن آسيا الصغرى، ونهرالفرات في الشمال الشرقي، والصحراء، ثم مدارج البحر الميت من الشرق ومن الجنوب الشرقي، وشبه جزيرة سيناء من الجنوب.

إن هذه الحدود الطبيعية الواضحة جدًا، من وجود الصحراء في جانب، والبحر المتوسط من جانب آخر، وكذلك وجود هذه الممرات الاقتصادية التي كانت تربط المرافئ- إما من طريق الساحل، واما من طريق المنخفضات الداخلية، العرضية او الطولية -بمؤخرة البلاد وبمصر وآسيا الصغرى، إنما تمنح سورية وحدة إقليمية خاصة مميّزة ، قلمّا قدمت بلادٌ أخرى ما يماثلها، وهذا ما يجمع عليه الجغرافيّون ويعترفون به.

---

١ ـ هذه الارض وهؤلاء السكان هم خامة سورية الجغرافية وليس سورية في ظل الانتداب الفرنسي؛ اذ إن احصاءات ١٩٢١-١٩٢٢ السورية، اعطت النتائج التالية: ١٨٢ .١٣٩، ٢ نسمة (ولا يدخل في هذا الرقم المهاجرون السوريون، ما بين ٥٠٠,٠٠٠، ولا البدو البالغ عددهم نحو ٢٥٠,٠٠٠، والنازحون حديثًا من تركيا، خمسون الف ارمني، وتقدّر مساحة سورية في ظل الانتداب ب ١٥٠,٠٠٠ كلم٢.

ب- التاريخ

أن السكان المتنوعي الأصول والمشارب، الذين توافدوا للعيش في هذه الأراضي المحدّدة تمامًا، إنما انصهروا في مصهر خاص بهذه المنطقة المنسجمة والمتميّزة؛ ومن الاصطناع والعبث السعي للتفريق بين العناصر المتنوعة، لا سيما أنها قد انصهر بعضها في بعض على مدى ألوف السنوات، في ظروف حياتية واحدة، وتأثرت على التوالي بالمؤثرات الحضارية عينها. فهذه حقيقة لا تخفى على أي مشاهد عادي، وهي بالأولى حقيقة يتواضع الكتّاب على إعلانها: فليس هناك اي اختلاف حول هذه النقطة، حتى بين أولئك الذين يمكن الظنّ بأنهم يخصّصون، على هذا الصعيد، مكانة مميزة لنصارى سورية، كما يشهد بذلك الأب هنري لامنس[1]:

ج- اللغة والشعور القومي

تضاف وحدة اللغة الى وحدة الارض والعرق. فلسان جميع سكان هذا البلد هو لسان الفاتحين العرب. وهم يتكلمون به منذ هذا الفتح، أي منذ القرن السابع ، وبالإجماع، ما عدا بعض السكان من أصل تركي في شمال سورية، ان السوري، المنفتح يتكلم ايضًا اللغات الأجنبية وخصوصًا الفرنسية، المنتشرة بنحو خاص في الأوساط المسيحية، وفي الساحل؛ الأمر الذي يسوّغ، مع وجود القوة المنتدبة، اعتماد هذه اللغة كلغة رسمية؛ لكن اللسان القومي للسكان السوريين، هو لسان واحد وهو العربية.

اما شعور الوحدة السورية لدى سكان سورية، فقد تجلّى سياسيًا في عدّة مناسبات:

---

١ - Henri LAMMENS, La Syrie, Précis historique, p. 5.

١-سنة ١٩٠٨، في خلال ثورة تركيا الفتاة، حين أعلنت سورية بأسرها اعتماد اللسان العربي، لسانًا برلمانيًا للأمبراطورية العثمانية، ودافعت بقوّة عن حقوقها في التمثيل، عادت وطالبت بالاعتراف بكيانها العربي، وفي المرحلة عينها، نزع لبنان المستقل في حكمه الذاتي، نزوعًا فطرياً إلى إعادة دمجه في سورية.

٢-سنة ١٩١٢-١٩١٣، وبينما كانت تمر الأمبراطورية العثمانية في الأزمة الحادّة المعروفة، كان تحتدّ يقظة القومية العربية- السورية، إذْ توحّد المسيحيون والمسلمون من كل الملل والنحل حول برنامج مطلبي مشترك، ولأجل عمل جماعي، حتى إن الصدر الأعظم دعا السوريين «رسميًا، إلى صياغة مطالبهم، فشكلوا لهذه الغاية هيئة قامت بتعيين لجنة مكلفة بوضع برنامج إصلاحي، ومن جهة أخرى، كانت قد تشكلت لجنة مستقلة للدفاع عن الإصلاحات ذاتها؛ فأرسلت إلى وزراء خارجية القوى العظمى، برنامجاً تعرض فيه آلام «سورية، الولاية الأكثر تمدّنًا في الأمبراطورية، عرضًا مطوّلاً؛ ويطالب السوريون بحقوقهم»[١].

٣-سنة ١٩١٣، انعقد المؤتمر العربي في باريس ليحمي من المؤامرات الاجنبية، «وطنًا جُبل بدم الأجداد»، وأظهر «ان الأمة العربية وحدة اجتماعية، حية، لا تقبل التجزئة». ونقرأ ايضًا في محضر هذا المؤتمر: «كان يتخيل البعض في اوروبا ان المسيحيين في سورية كانوا على الدوام عرضةً للإحباط والتنكيل من قبل المسلمين. وكان على السيد ندرة مطران، عضو اللجنة التنظيمية، أن يصحح هذا الخطأ. فقد أكّد الخطيبُ، بتوثيق موثوق جدًا، على التضامن التاريخي التام الذي ساد طيلة ثلاثة عشر قرنًا بين المسلمين والمسيحيين، وإن احداث ١٨٦٠ لم

١ - Correspondance d'Orient, 1 er Octobre 1913.
Correspondance d'Orient, 1 er Juillet 1913

تكن في الحياة السورية سوى واقعة معزولة، سوى حادث دبّرته بمها
الحكومية المركزية، المتعطشة دومًا إلى تقسيم رعاياها، لكي تقمعهم ع
افضل وجه. وفي الختام، أعرب ندرة مطران عن رغبة جميع السوري
القوية في الحفاظ على وحدتهم الوطنية، فهم من الآن وصاعدًا متحدّ
اتحادًا راسخًا»[١].

٤–سنة ١٩١٤، وفي سياق الحرب العالمية الأولى، تأكّد تضا
المسيحيين والمسلمين من خلال جمعيات عملت في الخفاء لإقامة حكو
عربية»[٢]، وكانت تضمّ «أفضل شخصيات سورية»[٣]. صدر ١٢ حك
بالاعدام، نُفِّذ منها ١١ حكمًا.

٥–في سنة ١٩١٨ حين طالبت اللجنة السورية المركزية في باري
بالاتحاد السوري.

٦–ما بين ١٩٢٥–١٩٢٧، حين كان هذا المطلب الاتحادي يتص
المطالب السورية، ويشكل المادة الأولى من برنامج حكومة سعادة الدام
نامي بك، رئيس دولة سورية. وفي سنة ١٩٢٧، بدا ان هذه الفكرة
الاتحاد السوري مقبولة من اكثرية اللبنانيين الساحقة، لدرجة ان لبنا
من أسرة مارونية عريقة، هو الشيخ إدوار الدحداح قد وضع كرّاس
حولها، عامذاك، ولاقى نجاحًا مدويًا. وفي المرحلة عينها توسّع الحقوق
السوري الشهير، إدمون ربّاط في الفكرة ذاتها، في كرّاس بعنو
«الولايات المتحدة السورية»[٤].

---

١ ـ بالنسبة الى موقعي النداء المذكور، «نداء الى الامة العربية»، ومنهم السيد شكري غا
كانت القومية العربية تضم افراداً من كل طائفة.

٢ ـ Le Temps, 5 août 1915.

٣ ـ Le Temps, 23 juillet 1915.

٤ ـ E. RABBATH, Les Etats- Unis de la Syrie

ان وحدة الأرض والعرق واللغة، هي الثالوث الأساس الذي انضاف إليه الشعور القومي العربي السوري، فكانت العناصر الأربعة المكوّنة لوحدة سورية التي قررّت عصبة الأمم انتدابَ فرنسا عليها، لمساعدتها في تطوّرها. وكانت هذه العناصر الوحدوية معروفة تمامًا لدى الباحثين والعلماء، يرون فيها تلازمًا مثاليًا بين الوحدة السورية ومصالح فرنسا.

والحال، فإن السؤال المثار إنما يدور حول الأسباب التي جعلت السلطات الفرنسية تعتمد تقسيم سورية إلى عدة دول كاستراتيجية سياسية، معاكسة لتطلعات سكان سورية، وللجغرافيا والتاريخ.

٢- بين الاتحاد والانفصال

بهذا الصدد كان قد كتب السيد شكري غانم، رئيس اللجنة المركزية السورية في باريس، ما يلي:

«في إمكان فرنسا ان تتصور قيام سورية موحّدة، منظمة وفقًا لنظام فدرالي، يسمح لكل ولاية بأن تكون ذات حكم محلي خاص بها، حيث يستطيع الأهالي التطور بمقتضى عاداتهم وبأكبر حرية ممكنة. وبالنسبة الى فرنسا، هذه هي الصيغة الوحيدة التي تسمح بتزويد لبنان والولايات السورية الأخرى بوسائل البناء الذاتي على أسس عقلانية، وتوفّر للنهضة السورية، الديمومة والقوّة والازدهار. ولن يتمكن لبنان ولا الولايات السورية الأخرى من التطور الطبيعي، إذا فرض عليه وعلى هذه الولايات الاكتفاء بمواردهم الذاتية. كما أن فرنسا، التي يقع على كاهلها واجب مساعدة سورية الموحَدة، ترى أن هذه إذا جـزئّت إلى دويلات، سترى نفسها بعد لأي من الزمن غارقة في البؤس وعرضةً للفوضى، وتاليًا لا تعود تقدّم الحيوية الكافية لتسويغ إمكانات مستقبلية»[١].

---

١ ـ Correspondance l'Orient, 15 avril 1918.

أ- دوافع الاتحاد

على هذا الصعيد كانت نيّات فرنسا تتطابق تمامًا مع أمنية الأهالي السوريين: «اسألوا سوريا-كما كان يقول الدكتور جورج سمنة، بعد ذلك بقليل- أكان درزيًا، مسلمًا، مارونيًا، يهوديًا، ارثوذكسيًا، كاثوليكيًا، أم كان من بيروت، من حلب، من دمشق، من القدس، واستجوبوه عما يتمنّاه لبلده، فسوف يجيبكم: استقلال سورية ووحدتها، التنظيم الاتحادي على أسس ديمقراطية وعلمانية. والأجوبة نفسها على كل الشفاه، وفي كل القلوب أمنيات واحدة. وفيما يتعدّى الاختلافات في العبادة، والتطلعات إلى الحريات الاقليمية والمحلية، والتباينات الإثنيّة، هناك واقع الشعور القومي، واقع الايمان الذي لا يقهر ولا يحصر، الايمان بالوطن السوري الماثل للعيان بقوّة. هوذا العنصر الأساسي الذي يتعين على كل سياسة سديدة أن تأخذه في الاعتبار»[1].

ومما لا ريب فيه أن اكثرية توفرت في لبنان الصغير ذاته، مؤيدة للتنظيم الاتحادي: هذا رأي عام يذكره السيد غبريال منسى في كتابه حول تطبيق الانتدابات A [2]. وتاليًا، كان ثمة مجال للأمل بعدم امتناع لبنان عن الدخول في سورية اتحادية، متحررة من النير العثماني، فيما فرنسا، حاميتها التقليدية ملاذ الأمل والرجاء لكل اولئك المثقفين السوريين الناطقين بالفرنسية، كان يمكنها منذ ذلك الحين أن تؤمن حرية العبادات ومساواة الطوائف واعضائها، إلى جانب السلام الداخلي.

مع ذلك، وعلى الرغم من التحليلات التي اجراها سياسيون فرنسيون، واصدقاؤهم السوريون واللبنانيون، والتي كانت تسير في اتجاه الوحدة اوالاتحاد السوري، فإن القوّة المنتدبة خيّبت آمالهم

١ـ R GEORGES SAMNE,La Syrie,1920, p. 523.

٢ـ Gabriel MENASSA, L'application des mandats A, La Syrie, et le liban

جميعًا، لأنها، وحتى قبل تطبيق الانتداب، قسمت بلاد الشام، أولاً إلى خمس، ثم إلى دول؛ وهي بحسب أهميتها:

-دولة سورية، ٨٢٩، ٣٩٨، ١ نسمة، منهم مليون مسلم مقابل ما يزيد عن ٣٠٠،٠٠٠ مسيحي.

-دولة لبنان، ٨٦٣، ٦٢٨ نسمة، منهم ٢٨٢، ٣٣٠ مسيحيًا، مقابل ٧١١، ٢٧٤ مسلماً.

-الدولة العلوية، ١٦٢، ٢٦١نسمة؛ أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ مسلم، مقابل ٥٠ ألف مسيحي.

-الدولة الدرزية، ٣٢٨، ٥٠نسمة؛ منهم ٤٤٠٠٠ مسلم، مقابل حوالي ٧٠٠٠ مسيحي[1].

أما الأسباب التي جعلت القوة المنتدبة تصمّم على تقسيم سورية إلى عدّة دول، فمنها أسباب حقوقية وأسباب عملية. من الوجهة الحقوقية، استند الانتداب الفرنسي الى ميثاق عصبة الأمم الذي يحدّد في مادته ٢٢، الانتداب وأساليبه بعبارات بالغة العمومية والغموض:

«إن بعض الجماعات التي كات تنتمي في الماضي إلى الأمبراطورية العثمانية، بلغت درجة من النمو، بحيث يمكن الاعتراف بوجودها كأمم مستقلة[2]».

هذه الصياغة التي تبدو في غاية الغموض أو في غاية الوضوح، ربما كانت تهدف الى تسويغ إنشاء دولة صهيونية، وترمي بكل تأكيد إلى إضفاء الشرعية ، وعلى إنشاء دول في سورية ذات طابع طائفي،

---

١ ـ انظر:- Commandant capdejelle et Cheikh Aziz EL HACHEM, op. cit., p33.

٢ ـ انظر: Acte du Mandat, s.D.N.

وهذا ما حصل إلى حدٍ ما. فكانت الدولة العلوية والدولة الدرزية دولتين تحملان اسم مذاهب إسلامية. أما دولة سورية ذات الأكثرية السنّية، فكانت مصمّمة كدولة سنيّة، وكذلك لبنان الكبيركان يتضمن دولة مارونية في دستوره عام ١٩٢٦. وكان إنشاء دولة لبنان الكبير-المسماة هكذا نظرًا لتوسيع رقعة لبنان المستقل او لبنان الصغير، كما يقال بموجب تنظيم حزيران ١٨١١، يجري تسويغه بالظروف الخاصة التالية:

«كان يؤكد انصار هذا التوسيع: منذ ٦٠ عامًا ان جبل لبنان كان منفصلاً عن سورية، وكان مأربه في الأمن والحرية قد فسره في التخلي عن حاجاته الحيوية الأشد وضوحًا، وفي مصالحه الأكثر رسوخًا، وكان الحكم الذاتي يعني الهجرة في نظر الكثيرين من ابنائه[1] واليوم يطلب لبنان في آن المزيد من المكان لكي يتنفس ويحيا ويتطور ماديًا، ولكنّه يرمي في الوقت عينه الى المحافظة على نظامه الحر الذي تكيّف معه»[2].

غير أن بعض المعارضين لانشاء لبنان، ومنهم جورج سمنة الذي استشهدناه، كانوا يريدون ان يجعلوه فقط ولاية سورية اتحادية، فيما كان يطالب آخرون بتحويل حكمه الذاتي الى سيادة، من دون التنبّه إلى انهم كانوا يفاقمون، بذلك، خطورة العوائق الاقتصادية للحكم الذاتي، الدافعة الى توسيع لبنان.

من المعلوم إن قرار الانتداب، بتاريخ ١٩٢٢/٧/٢٢، يكرّس تقسيم سورية شكليًا الى دولتين مستقلتين، لكنه لا يأتي على ذكر دولتين علوية

---

١ - عمليًا لم تتوقف الهجرة منذ ذلك الحين. اذ تشير احصاءات عام ١٩٤٥ إلى هجرة ... ١٢ نسمة. وتاليًا لم يؤد تكبير لبنان إلى جعل الجبليين اللبنانيين يحصلون على أراض في البقاع الخصيب، ولا شجع الطبقات الميسورة على ممارسة المهنة الزراعية والاستثمار الاقتصادي لسورية، وفقًا لبرنامج لجمالي سيسمح بمعالجة هذه الهجرة.

٢ - Dr Georges SAMNE, La Syrie, op. cit, p. 253.

ودرزية، بل يكتفي، على ما يبدو في هذا الصعيد، بدعوة الدولة المنتدبة إلى تشجيع الحكومات الذاتية، وهذا ما قامت به فرنسا، ولكن لأسباب حقوقية هذه المرّة.

الواقع ان سورية ذات وحدة طبيعية، قائمة على العناصر التي تناولناها؛ وهذه الوحدة تجاهلها التنظيم السياسي الذي فرضه الانتداب الفرنسي، إنه ينكر الوطن السوري، ومن هنا تحتم نشوء شعور بالظلم والقلق المعنوي بين عناصر الأهالي السوريين الذين وعوا هذه الوحدة.

واما الضرر المادي فيبدو من زاويتين، زاوية إيجابية وأخرى سلبية في آن. علمياً أضر تقسيم سورية المصالح الأساسية للسكان الواقعين تحت الانتداب من جهة؛ ومن جهة ثانية، لم يوفّر لهم إطلاقًا الضمانات التي كان يفترض توفيرها.

في المقام الأول، وجدت سورية نفسها، من جرّاء هذا النظام، امام إدارة مكلفة وعاجزة بنحو خاص، لا يمكنها الاستمرار في تحمّل اعبائها، وهي فوق ذلك إدارة تعيق نموها الاقتصادي. فمن الواضح ان تكاثر الدول ادى الى تكاثر نفقات إداراتها، علميًا، كان لكل دولة تنظيم مركزي، متطور نسبيًا.

وهكذا صار للبنان ولدولة سورية محكمة تمييز ومجلس دولة خاصان بكل منهما، واحيانًا كان هذا التنظيم ترفًا بنحو خاص؛ ومثال ذلك ان لبنان البالغ عدد سكانه ٦٠٠،٠٠٠ نسمة سنة ١٩٢٧، أي أدنى من سكان عدد كبير من المحافظات الفرنسية، كان له مجلس نواب، ومجلس شيوخ، ومجلس وزراء، ورئيس جمهورية!

زدْ على ذلك ان تلك التجربة التقسيمية كانت غير شعبية بوجهٍ خاص، اذا ما استندنا الى التأييد العام شبه الإجماعي لحملة شديدة ضد المؤسسات البرلمانية اللبنانية، التي نشرتها جريدة لوريان ، التي

ننقل منها جزءاً من المقالة التالية، التي أدّت إلى توقيف هذه الجريدة سنة ١٩٢٧:

«لنحلمْ، كما يحلمون في إفيرانوس. نقوم اليوم باستشارات واسعة، تشمل المواطنين الذكور الذين يعرفون الكتابة والقراءة. تجري التمثيلية في ساحة الشهداء. تستعرض أولاً رئيس الجمهورية وهو يرتدي بزته الرسمية، ويواكبه اعوانه، ثم رئيس مجلس الوزراء وأصحاب المعالي الوزراء و أمناء سر الدولة، ثم امناء سر رؤوساء المكاتب؛ ثم أعضاء المجلسين بكامل ملابسهم من نواب؛ بذلك يتدفق هذا المحيط البشري والإداري، المنظور اليهم من الشرفات، وكأنه موج هائل ورائع من القبعات والطرابيش والعمائم- فسيفساء متموّجة على مدّ النظر.

«استمر العرض ستة ايام وست ليال- لأنه ينبغي أيضًا استعراض ظرفاء الطبقات الأولى والثانية والثالثة، وكذلك هؤلاء السادة من الحجّاب- وسيشرق فجر اليوم السابع فوق رصيف لا يزال يتموّج بآثار الخطى التي لا تحصى، عندئذٍ سنقول للمواطنين الذكور الذين يعرفون الكتابة والقراءة:

-يا مواطني الجمهورية الأحرار، فليرفع أصابعهم كل الذين يشعرون بالرضى عن هذا النظام ... ولكن فلنفتح عيوننا: هذا الحلم لم يكن منامًا، بل كان واقعًا.

إن الرأي مجمع على إعلان إفلاس النظام الذي يقودنا مباشرةً إلى الفوضى والخراب... وهو مجمع على المطالبة بوضع حدٍ لحالةٍ كانت هزلية في بدايتها، ولكنها صارت مأسوية الآن.

انه مجمع على المطالبة بإلغاء دستور مستحيل، جرى وضعه والتصويت عليه في الظروف الأقل شرعيّة.

وهو يجمع على المطالبة بتدخلٍ عاجلٍ للقوة المنتدبة، لتضفي أخيرًا شيئًا من النظام على البيت؛ فالغضب كبير في البلد لدرجة ان شرائح مهمة تؤيد قيام إدارة مباشرة، لا أكثر ولا أقل»[1].

ب- دوافع الانفصال

إن الأسباب التي دعت فرنسا الى التصميم على انتهاج سياسة تقسيمية في سورية ليست، كما رأينا، أسبابًا اقتصادية ولاحقوقية، كما يصرّ على التذكير بذلك بعض المستشرقين الفرنسيين الذين لا يتوانون عن التأكيد أن الدولة الطائفية اللبنانية هي نتاج محض لبناني، ناجم عن الدينامية الاجتماعية الداخلية؛ ويرى هؤلاء الباحثون ان «فسيفساء الأديان » هي المسؤولة عن البنية الطائفية التي لم تزل تواصل تشظّيها حاليًا؛ ويقولون إن سياسة فرنسا الانتدابية غير مسؤولة عن ذلك، ولا يمكنها ان تفعل غير ما فعلت!

والحال، بناء على ما قدمت هذه الدراسة من معطيات، تبيّن ان فرنسا، مهما كانت مفتقرة الى وسائل المواجهة مع المقاومة التي أيدها السوريون في وجه ما كانوا يعتبرونه احتلالاً، إنما كانت مكرهة على تفكيك تلك المقاومة تفكيكًا كاملاً، بعد حصر نواتها المركزية داخل سورية، وإقامة شبكة قلاع طائفية معادية لكل فكر وحدوي؛ وفي هذه الاستراتيجية المصطنعة، يجد لبنان المسيحي، المنفصل عن سورية، مبرّر وجوده؛ ففرضته فرنسا كأمر واقع ووعدته بازدهار اقتصادي لا مثيل له.

الحقيقة أنّ توطيد لبنان، كدولة مستقلة، في حدوده الموسعة ، لا يبدو قد حقق الهدف المزدوج المنشود، من جهة، هدف توفيرالإنماء

---

١ ـ L'Orient, 9 fevrier 1927.

الاقتصادي لهذا البلد؛ ومن جهة ثانية، الحفاظ على نوع من الحكم الذاتي المسيحي، لصالح مسيحيي الجبل، غير الراغبين كثيرًا في الاندماج مع الأكثرية الاسلامية السورية الساحقةمع احترام حقوق المسلمين في المساواة.

وفي ما يتعلق بهذه الاستقلالية المسيحية المزعومة، يبدو ان القوّة المنتدبة التي أرادت حمايتها، قد حجّمتها في ظروف ١٩٢٥-١٩٢٧، وعرّضتها للخطر في المستقبل. ففي المقام الاول، أساء دستور لبنان الكبير إلى السلطة الفعلية للبطريركية المارونية التي كان نفوذها الروحي الرفيع يحرك لبنان الصغير، المستقل؛ فإذا بهذا النفوذ يتقلّص بقدر ما صارت الأكثرية المسيحية، الكبيرة في لبنان الصغير، بلا دلالة في لبنان الكبير؛ وفوق ذلك، في هذه الدولة صارت الطائفة الارثوذكسية التي تقيم اكثريتها في بيروت، تطمح من الآن فصاعدًا إلى ان يكون لها قصب السبق على الطائفة المارونية. وعليه، فقد -نبّه- المدافعون عن النظام الاتحادي السوري، إلى عواقب الانفصال وانعكاس العقلية الانفصالية على مستقبل مسيحيي لبنان:

في مستقبل قريب بلا ريب، سيغدو المسلمون الذين يهاجرون أقل من المسيحيين وينخبون أكثرمنهم، اكثر عددًا من المسيحيين في لبنان. عندئذ لن يكون في مستطاع هذا العنصر الأخير إلاّ ان يلاحظ أنّ سورية مغلقة في وجهه، وأنه لم يعد في بيته، في لبنان الكبير، بالمعنى الذي كان يريده بلا شك، وان نشاطه قد انحصر على هذا النحو في الحدود الضيقة لدولة صغيرة، يتناقص فيها نفوذه يومًا بعد يوم. وتاليًا سيواجه كل مصاعب العيش، وفوق ذلك سيحرم من الامتيازات التي كان يستطيع الوطن السوري الكبير أن يوفّرها له، بصرف النظر عن طائفته، لتطوير شخصيّته واستعمال جهده ومواهبه».

الخاتمة
الإسلام السياسي في مواجهة الدولة

ان رفض الولادة القسرية لدولة لبنان الكبير على يد السلطة المنتدبة انعكس سلبًا على المناطق التي اعلن ضمها الى الكيان الجديد، اذ تشكلت الانتفاضات المسلحة، وخاضت رفضها عسكريًا بين عامي ١٩١٩-١٩٢١ في منطقة جبل عامل على يد عصابات مسلحة، وفي طرابلس، وراشيا وحاصبيا وغيرها. صحيح انها هزمت، ولكن الهزيمة لم تمنع قيام الانتفاضة الكبيرة التي شملت دمشق، حماه، وجبل الدروز، طبعًا اضافة الى الاقضية الاربعة. وكان الرفض للانتداب ولصيغته المقترحة الكيانات السياسية المستقلة. فهاجس الوحدة كان لا يزال المشروع الطاغي على هذه الانتفاضات رغم محاولة الانكليز الاستفادة منها وتشجيعها في وجه الاستراتيجية الفرنسية[١]. فتشكلت العصابات المسلحة في جبل عامل وطالت عكار والهرمل. وما لبث ان اخذت طابعًا طائفيًا، اذ جهد الانتداب على تجنيد المناطق المسيحية وبالتحديد المارونية للتصدي للثورة.

ونستطيع القول انه منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٣٢، اي بعد

---

١ ــ نفس المرجع ص. ٤٠-٤٢.

هزيمة الثورة، رفض المسلمون عمليًا الكيان الجديد، واعتبروه رمزًا للغلبة المارونية والاستعمار الفرنسي وكذلك عنوانًا لانقسام الأمة العربية.

لكن التحولات التي ظهرت على الصعيدين الاقليمي والمحلي اثرت على توجهاتهم، واولها تفتيت الحركة العربية على الصعيد السياسي، التي ارتبطت بالهاشميين، وراهنت على الانكليز[1] وهذه التحولات تجلت بقبول الامر الواقع عبر المطالبة بالتساوي في الكيان من البعض، سوف يترجم هذا التوجه بمشاركة اسلامية في النظام السياسي انطلاقًا من عام ١٩٣٤، اذ سيصبح مركز رئاسة الوزراء من نصيب السنة، وستدخل الادارة عناصر كانت معارضة.

في العام ١٩٣٦ اجتمع بعض الوجهاء في منزل سليم علي سلام ضمن اطار ما يسمى "مؤتمرات الساحل"، اعتبر اللقاء الاخير الذي ضم وجهاء المسلمين ضمن سلسلة اللقاءات التي عقدت في هذا الاطار للمطالبة بضم لبنان وسوريا في صيغة اللامركزية.

لكن ما لبث ان ظهر التباين في هذا الاجتماع عبر مطالبة وجهاء آل الصلح بتسوية تاريخية مع المسيحيين تسمح بالتأسيس لوفاق وطني كركيزة للمطالبة باستقلال لبنان. واستمرت هذه اللقاءات التي حملت المنطق الجديد حتى عام ١٩٤٣، وتمخضت عن ميثاق اجتماعي وسياسي وايديولوجي تجلى "بالميثاق الوطني" عام ١٩٤٣[2].

من ميثاق ١٩٤٣ الى اتفاق الطائف

عام ١٩٤٣ أنجز لبنان استقلاله نتيجة "الميثاق الوطني". تخلى

---

١ ـ نفس المرجع ص. ٤٢.

٢ ـ نفس المرجع. ص ٤٣.

عبره فريق من اللبنانين عن الحماية الأجنبية والفريق الآخر تخلى بموجبه عن مطلب الوحدة السورية، ودخل الميثاق بابعاده- الداخلية (الموارنة السنة) والإقليمية (مصر - سوريا) والدولية (فرنسا وبريطانيا) في خضم الفكرة اللبنانية.

لقد عكس الميثاق الموازين التي سادت بين هذه القوى وتقاطع مصالحها المتعددة والمتضارية في بعض الأحيان.

من هنا لا يمكننا قراءة الميثاق إلا كمحصلة لتوزانات عجزت عناصرها عن تحقيق هيمنة سياسية.

إن الترجمة العملية لهذا الميثاق توضح الابتعاد عن الأفكار التي حملها اصحاب "الفكرة اللبنانية"[1].

والجدل هنا هو حول دخول الميثاق الى هذه الفكرة ام اضطرار الفكرة نفسها للخروج من ذاتيتها لتشمل كل الجماعات؟ فهل استطاع الميثاق صنع تعايش بين الفكرة اللبنانية وفكرة العروبة؟ ربما العمل الاكبر لدعاة الفكرة اللبنانية كان الانكباب على إظهار خصوصية الكيان اللبناني في محيطه وثباته.

ولعل ميشال شيحا سعى الى ضرورة التشريع لقوانين على هذه القاعدة انطلاقاً من كون لبنان بلد الأقليات الطائفية المتشاركة وبلد الشرائح الاجتماعية المختلفة، "وكون المطامع تحيط به من كل صوب وتتفاعل فيه دعاوى دعاة الضم. لذا افترض نطاقاً سياسياً بالغ الواقعية نظراً لكون هذا الكيان محاطاً بالأخطار الداخلية والخارجية"[2].

١ _ الندوة اللبنانية التي أسسها ميشال أسمر عام ١٩٤٦ تواجهت عبرها الآراء في جو من السعي لإزالة الخلافات والدفاع عن الفكرة اللبنانية.

٢ _ ميشال شيحا.- Michel chiha " Visage et présence du Liban" Ed. cenacle de Beyrouth. 1964.

إن الترجمة السياسية لكل هذه الأفكار عكست حقيقة هذا الميثاق التوافقي بين النخب الطائفية،إن الصيغة انحصرت بممثلي الطوائف الذين توارثوا الحكم؛ ما جعلها صيغة لا ديمقراطية تعيد انتاج هذه العائلات ومصالحها السياسية، عبر نظام طائفي تميز بقانون انتخابي يساهم في مراعاة المصالح المناطقية والطائفية لهذه الزعامات التي ارتبطت العلاقة بالوطن عبرها.

لكن التغييرات أتت لتعصف بهذا الميثاق خارجياً وداخلياً.

خارجياً: عبر انفراط عقد التعهدات المتبادلة تأثراً بالمتغيرات الإقليمية (خلف بغداد، الوجود الفلسطيني).

داخلياً: عبر النمو الاجتماعي والتعليمي والسياسي الذي أصاب الشريحة الكبرى من اللبنانين عبر التعلم، والزحف الريفي الى المدينة طلباً للعمل بعد إهمال تنموي للمناطق اللبنانية النائية.

وأخيراً تأثير الإيديولوجيات التي تراكمت في المنطقة وتحلقت حول القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وسبل معالجتها. واجه النظام السياسي المقفل كل هذه التطورات بعجز، لان صيغة هذا النظام غير قادرة على استيعاب كل هذه المتغيرات. فالفكرة التي ارتكز عليها الكيان كانت قاصرة عن الانفتاح.

لقد ابتعد الدستور عن الاعتراف بالواقع الجيوسياسي للكيان خوفاً من الاهتراء ومن طروحات الوحدة ومناخها، وامكاناتها. واتكأت الصيغة على "المبدأ القائل:« نفيين لا يصنعان وطناً»[1] لا استعانة بالغرب، ولا تطلع نحو العرب؛ ما أضاع هوية الكيان، وكثرت اجتهادات المؤرخين حوله، كل ينطلق من موقعه الطائفي والإيديولوجي.

---

١ ـ georges Naccache: Lorient : " Deux negations ne font pas une patrie".

فالمسألة لم تكن في الصيغة فحسب، إنما في الدستور. فالصيغة وليدة هذا الدستور، وهو البدعة الفرنسية مع تعديلات ضمن هذه المعطيات جاء انفجار الصيغة بديهياً.

وأفسح في المجال امام اتفاق بديل ولد نتيجة محاولات متكررة لإنهاء التفجر الداخلي الذي امتد قرابة خمست عشرة سنة عبر اتفاقات بدأت منذ بداية الحرب ١٩٧٦، وامتدت الى العام ١٩٩٠.

اتفاق الطائف

لم يأت هذا الاتفاق نتيجة قناعات سياسية اجتماعية على ضرورة التوافق والعيش المشترك بين أفرقاء الحرب في لبنان (طوائف، مليشيات وسياسيين)، إنما كبديل لصيغة ١٩٤٣، فهل اتى على غرار هذه الصيغة؟

وهل ظروف هذا الاتفاق من حيث تمثيله السياسي والاجتماعي لشرائح وطوائف المجتمع اللبناني كانت ملائمة ام أنه على غرار صيغة ١٩٤٣؟ اتى من ضمن ظروف اقليمية ودولية حتمت إنهاء حالة الإهتراء؛ ما يطرح على بساط البحث قدر هذا الكيان وقدرة قواه السياسية على الوفاق والاتفاق من دون تأثير العوامل الخارجية الإقليمية والدّولية.

ان هذه المعادلة تحملنا على إعادة النظر الدائمة في هذه البنية الهشة التي جمعت شعباً في ظروف اجتماعية وضمن عوامل متناقضة، إحداها داعية للوحدة ، والأخرى للانفصال.

بالعودة الى اتفاق الطائف والتعديلات الدستورية التي فرضها ينبغي التشديد على ان هذا الاتفاق أتى نتيجة محاولات متكررة لإنهاء الحرب. بدأت "باللجنة الوطنية للحوار"، وهي المبادرة السورية الأولى التي بدأت عام ١٩٧٥ بعد جولات عسكرية، وأتت بعد مطالبة الحركة

الوطنية بالإصلاح السياسي ورفض الطرف المسيحي له، واعقبتها محاولة ثانية تجلت بالوثيقة الدستورية شباط ١٩٧٦، وتم اقتراح إصلاح للنظام من ١٧ نقطة ستجدها في اتفاق الطائف (تكريس طائفية الرئاسات الثلاث، اقتسام المقاعد النيابية، الغاء الطائفية السياسية.. تدريجياً الخ...).

اما المحاولة الثالثة فتجلت في قمتي القاهرة والرياض اللتين عقدتا في تشرين الثاني ١٩٧٦، ونتج عنهما تدخل "قوات الردع العربية" لإنهاء حالة الحرب.

ثم إجهاض هذه المحاولة بعد دخول مصر بحل منفرد مع إسرائيل (إتفاق كامب دايفيد) ١٩٧٨، وعبر اجتياح اسرائيل لجنوب لبنان ربيع ١٩٧٨ الذي اعطى الصراع ابعاداً اخرى.

جرى عامي ١٩٨٣-١٩٨٤ عقد مصالحة وطنية في جنيف ولوزان حاولت البحث عن حلول جديدة لمشاكل الداخل اللبناني، حيث تم جمع القيادات التقليدية مع القيادات السياسية الجديدة (الميليشيات). وكان ان تقدم المعسكر المسيحي للمرة الأولى بمشروع فيدرالي طائفي١٩٨٥.

اما المحاولة ما قبل الأخيرة فكانت الاتفاق الثلاثي الذي وقع في دمشق. وهذه المرة الغيت القيادات السياسية التقليدية كقوى مفاوضة ومحاورة لمصلحة الميليشيات الثلاث (امل، الحزب الإشتراكي، القوات اللبنانية). وتبنى الحوار كل النقاط التي كانت قد اوردت في وثيقة ١٩٧٦ الدستورية مع إضافات هامة منها الاعتراف بضرورة العلاقات المميزة بين سوريا ولبنان. ولكن هذا الاتفاق وصل ايضاً الى طريق مسدود، ودخلت بعده البلاد في نفق مسدود عامي ٨٨-١٩٨٩.

لم ينته سوى باتفاق الطائف تشرين ١٩٨٩ بعد تدخلات سورية- سعودية بمباركة امريكية وبعد انتهاء الحرب الباردة لتعديل الدستور

والغاء صيغة ١٩٤٣، ولكن هل سيكتب النجاح لهذا الدستور؟ وهل طبق او سيطبق بكامل نصوصه؟ أم ان المعطيات الحالية للواقع اللبناني المتشابك العناصرالذي لا يزال يتأثر بالمعطيات الإقليمية والدولية المرتبطة بالقضية الفلسطينية وقضية السلام والحرب العربية الإسرئيلية، سيستمر بالتأثير على الواقع السياسي المحلي؟

يبدو ان الواقع الجيوسياسي لا يزال يتحكم بمصير الكيان رغم المحاولات للخروج من نفق الحروب.

المراجع

المراجع العربية

- ابو شقرا، عارف :"الحركات في لبنان"- بيروت ،١٩٥٥.
- ابي راشد، حنا :"جبل الدروز" منشورات زيدان - القاهرة ١٩٢٥.
- ابو عينين ميخائيل:"صراع الحزم والظلم". منشورات صفدي - سان بولو١٩٦١.
- ابو مصلح، غالب:"الدروز في ظل الإحتلال الإسرائيلي". منشورات دار العرفان- بيروت ١٩٧٥.
- ابو مصلح، حافظ:"الدولة الدرزية". بيروت ١٩٦٧- منشورا ت دارالتقدمية.
- ابو مصلح، كمال: كمال جنبلاط ١٩١٧-١٩٧٧ "منشورات دار التقدمية - بيروت ١٩٨٢.
- ابوصالح، عباس: "التاريخ السياسي للإدارة الشهابية" ١٦٩٦-١٨٤٢.
- ال عاص، محمد سعيد: "صَفَحات من الأيام الحمراء". " منشورات دار الأيتام الإسلامية -القدس-١٩٣٩.
- الأطرش، فؤاد: "الدروز مؤامرات وحقائق" -بيروت ١٩٥٥.
- البعيني، حسن: "سلطان باشا الأطرش" جبل العرب. دار النهار- بيروت، ١٩٨٥
- البستاني، فؤاد / ورستم، اسد:"لبنان في عهد الأمراء الشهابيين" ، منشورات الجامعة اللبنانية -بيروت ١٩٦٩.
- الحكيم، يوسف:"سوريا والإنتداب الفرنسي". دار النهار -بيروت ١٩٨٣.

- الشدياق، طنوس: "أخبار الأعيان في تاريخ جبل لبنان". منشورات الجامعة اللبنانية -بيروت ١٨٦٩.
- الحصري، ساطع: "يوم ميسلون" دار الإتحاد- بيروت ١٩٦٤.
- الجندي، أدهم: "تاريخ الثورات السورية في عهد الإنتداب". منشورات دار الإتحاد- دمشق١٩٧٠.
- الخوري، بشارة خليل: حقائق لبنانية، منشورات اوراق لبنانية -بيروت ١٩٦٠ ثلاث أجزاء.
- المعلوف، عيسى إسكندر: "تاريخ زحلة" منشورات دار زحلة الفتاة -زحلة ١٩٧٧.
- المعلوف، جان: "الموسوعة الإنتخابية المصورة" منشورات -بيروت ١٩٧٣
- المحافظة، علي: "الإتجاهات الفكرية والسياسية عند العرب" دار الأهلية - بيروت ١٩٧٥.
- ألوف، ميخائيل: "مذكرات" مخطوطة بدون تاريخ - الجامعة الأميركية في بيروت.
- الوف، ميخائيل: "تاريخ بعلبك" منشورات -بعلبك ١٩٢٦.
- القاسمي، ظافر: "وثائق جديدة عن الثورات الكبرى" منشورات -بيروت ١٩٢٩.
- الراسي، سلام: "لئلا تضيع" دار نوفل -بيروت ١٩٧٣.
- الريس، منير: "الكتاب الذهبي للثورات السورية" منشورات دار الطليعة -بيروت ١٩٦٩.
- الريحاني، أمين: "ملوك العرب". منشورات الريحاني - بيروت ١٩٢٤

- الصفا ، محمد جابر: "تاريخ جبل عامل". دار النهار للنشر- بيروت ١٩٨١
- السعيد ، أمين: "أسرار الثورات العربية" منشورات القاهرة- بدون تاريخ.
- الصليبي، كمال:"تاريخ لبنان الحديث" منشورات دار النهار- بيروت ١٩٦٩.
- السودا ، يوسف: "من أجل الإستقلال" منشورات دار الطليعة -بيروت ١٩٦٣
- السفرجلاني ، محي الدين:"تاريخ الثورات السورية" منشورات اليقظة- دمشق ١٩٦٠.
- الزين ، علي (الشيخ): " للبحث عن تاريخنا" منشورات -بيروت ١٩٧٣.
- انطونيوس جورج: "يقظة العرب" منشورات دار العلم للملايين- بيروت ١٩٦٦.
- إرسلان ، شكيب (الأمير):"سيرة ذاتية" دار الطليعة بيروت ١٩٦٩.
- برو ، توفيق: "العرب والترك في عهد الدستور العثماني" منشورات الجامعة العربية ١٩٥٠.
- بيهم ، محمد جميل: "قوافل العروبة ومواكبها" منشورات دار المشرق - بيروت١٩٥٧ (جزآن).
- بيهم ، محمد جميل: "العهد المخضرم في سوريا ولبنان". دار الطليعة- بيروت ١٩٦٨.
- تميم رفيق، بهجت: "ولاية بيروت" منشورات بيروت ١٩١٤.
- جابر ،.منذر: "كيان جبل عامل السياسي. منشورات دار الفارابي - بيروت ١٩٧٩.

- جريس ، صبري: "العرب في إسرائيل". منشورات معهد الدراسات الفلسطينية – بيروت ١٩٧٣.
- جريج ، الياس: "تطور المجتمع في عكار" منشورات الجامعة اللبنانية – بيروت ١٩٨١.
- جمال باشا: "مذكرات" منشورات بيروت بدون تاريخ.
- جنبلاط، كمال: "حقيقة الثورة اللبنانية" منشورات دار التقدمية –لبنان.
- حبال ، أحمد : "ما يجهله المسلمون بشأن مؤسسة المقاصد". مجلة المقاصد – بيروت ١٩٨٥.
- حكيم – حسن: "مذكرات تاريخ سوريا الحديث" تاريخ سوريا الحديث منشورات دار الكتاب – بيروت ١٩٦٥.
- حلاق ، حسان: "مذكرات سليم علي سلام" ١٨٦٨– ١٩٣٨ منشورات الدار الجامعية – بيروت ١٩٨١.
- حلاق ، حسان: "مؤتمرات الساحل والاقضية العربية". منشورات الدار الجامعية – بيروت ١٩٨٢.
- حلاق ، حسان: "اوقاف المسلمين في بيروت". منشورات المركز الإسلامي للمعلومات – بيروت ١٩٨٥.
- حوراني ، البرت: "الفكر العربي في عصر النهضة". منشورات دار النهار– بيروت ١٩٦٨.
- ذبيان ، سامي: "الحركة الوطنية اللبنانية" منشورات دار المسيرة – بيروت ١٩٧٧.
- رزق ، هدى: "مقابلات مع مقاتلين الثورة ١٩٢٥–١٩٢٧". مجلة المقاصد، ايار ١٩٨٣.

- رضا، علي: "قصة كفاحي في سوريا." منشورات المطبعة الحديثة - حلب ١٩٦٥.
- رضا ، أحمد: " مذكرات للتاريخ" مجلة العرفان، صيدا مجلد ٣٣-١٩٤٧- مجلد ٣٤، ٣٥ -١٩٤٨.
- رستم ، أسد: "بشير بين السلطان والعزيز" منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٥٦ (جزان).
- رستم أسد: لبنان في عهد المتصرفية. منشورات دار النهار - بيروت ١٩٧٣.
- زين نورالدين زين:"نشوء القومية العربية". منشورات دار النهار - بيروت ١٩٦٨.
- زين نور الدين زين:"السيادة الدولية في الشرق الأوسط" . منشورات دار النهار - بيروت ١٩٧١.
- سعد ، حسن محمد:"جبل عامل بين الاتراك والفرنسيين" منشورات دار الكتاب - بيروت.
- سيل، باتريك:" الصراع على السلطة في سوريا" منشورات دار الانوار بيروت ١٩٦٨.
- شرف الدين ، عبد الحسين:"صفحات من حياتي" منشورات الألواح بيروت بدون تاريخ.
- الشهبندر ، عبد الرحمن:"مذكرات" منشورات دار الجزيرة- عمان- بدون تاريخ.
- صايغ ، أنيس:"الهاشميون والقضية الفلسطينية" منشورات بيروت ١٩٦٦.
- ضاهر ، مسعود :"تاريخ لبنان الإجتماعي" منشورات دار المطبوعات الشرقية- بيروت ١٩٨٤.

- ضاهر ، مسعود:"جذور لبنان الطائفية" منشورات معهد الإنماء العربي- بيروت ١٩٨٤.
- ضو ، بطرس (الأب):" تاريخ الموارنة" منشورات دار النهار، بيروت ١٩٧٠ (٦ اجزاء).
- كوثراني ، وجيه:"بلاد الشام" منشورات معهد الإنماء العربي - بيروت١٩٧٦.
- كوثراني ، وجيه:"المؤتمر العربي الأول في باريس" النادي الثقافي العربي - بيروت ١٩٧٧.
- كرد ، علي محمد:"مخطوطات الشام" منشورات بيروت ١٩١٠ (٦ اجزاء).
- لسان الحال = ١٩٢٥-١٩٢٧
- البشير= ١٩٢٥-١٩٢٧
- الشعب= ١٩٢٥-١٩٢٧
- زحلة الفتاة= ١٩٢٥-١٩٢٧
- صدى الشمال= ١٩٢٥-١٩٢٧
- الصفا= ١٩٢٥-١٩٢٧
- الصحافي التائه= ١٩٢٥-١٩٢٧
- العرفان= ١٩٢٠-١٩٢٥
- العمل= ١٩٧٧.
- المقاصد= ١٩٨٣
- لسان العرب: ١٩٢٢
- الإتحاد= ١٩٧٠
- الهلال الاردنية= العدد ٤٣٢٥\١٩٧٠
- الأوريان= ١٠ شباط ١٩٦٠

BIBLIOGRAPHIE

OUVRAGES PUBLIES EN LANGUES EUROPEENNES

- 'Abdallah,Joseph: Rapports du Pouvoir Politique àQbayet. Thèse de doctorat 3 cycle en sociologie. paris VII, 1984.
- 'Abou, Sélim: Le bilinguisme arabe-français au Liban. Ed. PUF, Paris 1962.
- 'Abdel-Nour, Antoine: Introduction àl'histoire urbaine de la Syrie Ottomane. Publications de l'Université libanaise, Bey routh 1982
- Agwani, M.S.: communism in the Arab East- Asia Publishing House, London 1969.
- Al-Kache,Souheil: convaincre: discours de répression. Thèse de doctorat d'Etat en Philosophie. François Châtelet 1980 Vineenng paris.
- Al-Kache,Souheil et Nab' a Roger: Récits éclatés d' une révolution manquée. in "Peuples Méditerra-néens" No= 20.
- Al- Kache, souheil avec d' autres: L'invasion israélienne de1982 au Liban. Table ronde in "Peuples Méd iterranéens"No 20.
- Alphand, Hervé: Le partage de la dette ottomane et son réglement. Editions internationales, Paris 1928
- Amin, Samir: La nation arabe. Ed. Minuit, Paris 1976.
- Andréa (général): La révolte druze et l'insurrection de Damas. Ed.Payot, Paris 1937.
- Arkoun, Mohammed: Essais sur la pensée islamique. Ed. Maisonneuve, Paris 1977.

Augagne, J.: L'Imâm Moussa Sadre et la communauté chi'ite. in "Travaux et jours"No 53-1974.

- Barriére, Maurice: Une enquéte au pays du Levant. Ed Plon, paris 1924.
- Berque, Jacques: Les Arabes, d'hier ؤdemain. Ed. Seuil, Paris 1969.
- Cahen, Claude: L'Islam, des origines au début de l' empire Ottoman. Ed. Bordas, Paris 1970.
- Cahen, Claude:Les Peuples Musulmans dans l'histoire médiévale. Ed. Maisonneuve, Paris 1977.
- Calvet,Louis-Jean:Linguistique et colonialisme. Ed. Payot, Paris, 1974.
- Carbillet, G. (capitine): Au Djebel Druze, choses vues et vتهب cues. Ed. Paris 1929.
- Carré, Olivier: Proche-Orient entre la guerre et la paix. EPI, Editeurs, Paris 1974.
- Carré, Olivier: L' Islam et l'Etat dans le monde d'aujourd' - hui. Ed. PUF, Paris 1982.
- Chabry, Laurent et, Annie: Politique et minorités au Proche-Orient. Ed. Maisonneuve, paris 1984.
- Chamoun, Camille: Crise au Moyen-Orient. Ed. NRF, Paris 1963.
- Chéhabeddine, Said:Géographie Humaine de Beyrouth. Ed. Beyrouth 1960.
- Chelhod, Joseph:Le Droit dans la société bédouine. Ed. M. Riviére, paris 1971.
- Chevallier, Dominique: Aux origines des troubles agraires libanais en 1858 (Annales, E.S.C. XIV, 1959).

Chevallier, Dominique: Lyon et la Syrie, les bases d'une intervention. (Revue historique CCXXIV, 1960).

- Chevallier, dominique: La société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe. Ed. P. Geuthner, Paris 1971.
- Chiha, Michel:Visage et Présence du Liban. Ed. Cénacle Libanais, Beyrouth 1964.
- Clastres, Pierre:La société contre l'Etat.Ed. Minuit. Paris 1974.
- Cleveland, William:Islam against the west. Chakib Arslan and the compaign for Islamic Nationalism. University of Texas Press, 1985.
- Corbin, Henri:Histoire de la philosophie islamique Ed. NRF. 1964.

1 - Corbin, Henri:En Islam iranien. Ed. NRF. 1971.

- Corm,Georges:Contribution بl'étude des sociétés multi-confessionnelles. Ed. Pichon et Durand-Auzias, paris 1971.
- Corm, Georges:Le Proche-Orient éclaté. Ed. Maspéro, paris 1983.
- Corm, Georges:Géopolitique de conflit Libanais. Ed. La dتيب couverte, Paris 1986.
- De Bar, Luc-Henri:Les communautés confessionnelles au Liban. Ed. ERC. paris 1983.
- De Sacy, Sylvestre:Exposé sur la religion druze. Paris 1838.
- De Saint-point V.:La Vérité sur la Syrie. Ed. Cahiers de France 1929.
- Dib, Pierre (Mgr):Histoire de l'Eglise Maronite. Ed. Imp. Catholique, Beyrouth 1963. 3 tomes.

Dubar Claude et Nasr Salim: Les classes sociales au Liban. Ed. P. de la F.N.S.P. 1976.

- Emerit, Marciel:La crise syrienne et l'expansion économique française en 1860. (Revue historique CCVII,1952).
- Essad Bey, Mouhammad: Allah est grand. Ed. payot, paris 1937.

2- Front Libanais:Etudes de Kaslik. Collection "La Question libánaise".

- Gabrieli, francisco:Apologie de l'orientalisme. (Diogène No 50, 1965).
- Gardet, Louis:L'Islam, religion et communauté. Ed. D. Brouwer 1970.
- Gardlis, B.:La question arabe. Ed. Paris 1930.
- Gibb H.A.R. et Bowen H. :Islamic Society and the West. Ed. London 1950.
- Goblentz, M.:Le silence de Sarrail. Ed. Paris 1929.
- Guys, Henri:La nation druze, sa religion, ses moeurs et son état politique. paris 1863.
- grys, Henri: Théologie des Druzes. Paris 1863.
- Guys, Henri:Rapport d'un sejour de plusieurs années àBeyrouth. Paris 1847.
- Haddad, Georges:Revolution and military role in the middle east. New York 1971.
- Hajjar, Joseph:L'Europe et les destinées du proche Orient. Ed.blond et Gray, 1970.
- Harputlu, Kamuran Bekir: La Turquie dans l'impasse. Ed. Anthropos, Paris 1974.

Hichi, Sélim:La communauté Druze, son origine et son histoire. Beyrouth 1972.

- Honteger, Y.:Le livre d'or de l'armée d'Orient 1918- 1936. Beyrouth 1939.
- Hottinger; Arnold:Zu' ama in historical perspectives in Blinder. Ed. J. Wilery, New York 1968.
- Hourani, Albert:Arabic thougth in the Liberal age, 1798-1939. Oxford University press 1962.
- Ibn, Khaldun:Al-Muqaddimat. Discours sur l'histoire universelle.
- KellnerW.:L'empire ottoman. Etude géographique et statistique. Ed. H. Georges Lo. n 1877.
- Lammens, Henri (père): La Syrie, Précis historique. Ed. Imp. Catholique, Beyrouth 1921. 2 tomes.
- Lammens, Henri (père): L'Islam. Ed. Imp. Catholique, Beyrouth 1943.
- Lamartine, Alphonse de: Voyages en orient. Paris 1841. 2 tomes.
- Longrig, Steven Hamstly: Syria and Lebanon under French Mandate. Ed. Oxford 1958.
- Latron , André: La vie rurale en Syrie et au liban. Ed. Imp. Cathopique, Beyrouth 1936.
- Lohéac, Lyne :Daou'd Ammoun et la création de l'Etat libanais. Ed. Klinck Siegh, London 1978.
- Montran, Robert et Sauvaget Jean: Règelements fiscaux ottomans: les provinces syriennes. Ed. Maisonneuve. Paris 1951.

Moutran , Nadra :La Syrie de Demain Ed. Plan-Maniret, 1916.

- Murphy, Robert:Un diplomate parmi les guerriers Ed. R. Laffont, Paris 1965.
- O'zoux, Raymond: Les Etats du Levant sous le Mandat Français. Ed. Larose, Paris 1921.
- Peters, Richard F.: Histoire des Turcs. De l'empire à la démocratie, Ed. Payot, Paris 1966.
- Poulleau, Alice:A Damas sous les bombes. Paris 1926.
- Rabbath, Edmond:Formation historique du Liban politique et constitutionnel. Ed. Libr. Orientale. Beyrouth 1973.
- Rabbath, Edmond:L'insurrection syrienne 1925-1927 (Revue historique No 542 - 1982).
- Râchededdine Khan:Islamic culture. Vol XLII, oct, 1961. London.
- Rodinson, Maxime:Islam et Capitalisme. Ed. Seuil, Paris 1966.
- Rodinson, Maxime:Marxismr et monde musulmans. Ed. Seuil, Paris 1972.
- Rondot, Pierre:Les institutions politiques du Liban. Ed. Imp. Nationale, Paris 1947.
- Rondot, Pierre:Les Chrétiens d'Orient (Cahiers d'Afrique et d'Asie. No IV, 1955, Paris).
- Rondot, Pierre:L'expérience du Mandat Français en Syrie et au liban. (Revue générale du Droit international public 1948).
- Roy, Gille: Abdul Hamid. le Sultan rouge. Ed. Payot, Paris 1936.

Samné, Georges:La Syrie. Ed. Bossard, Paris 1920.

- Samné, Georges:Le Liban autonome de 1861 ànos jours, Paris 1919.
- Salibi, Kamal:The Buhturides of the Gharb. Arabica VIII.
- Tibâwi, A;:Syria from peace conference to the fall of Damascus. Islamic Quartely, dec. 1967.
- Touma, Toufic:Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban du XVII siècle à 1914. Publications de l'université libanaise, Beyrouth 1971.
- Weulersse, Jacques: Paysans de Syrie et du Proche - Orient, Ed. NRF, Paris 1948.
- Wittfogel, Karl :Le despotisme oriental. Ed. Minuit, Paris 1964.
- Weizman:Trial and Error. Ed. London 1950.
- Young, Georges:Constantinople, des origines ànos jours. Ed. Payot, Paris 1948.

- ARCHIVES:

- Archives des Affaires étrangères françaises Syrie - Liban 1918-1929.

  Vol: 1, 2, 3, 19, 20, 21, 29, 32, 121, 122.

  Série E. Levant, Syrie - Liban 1918-1940.

  Vol: 209, 211, 212, 213, 216, 228, 229, 230, 231, 232, 234, 236, 238, 239.

  Turquie, 1912-1914

  Vol: 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 123, 124.

  Guerres - Turquie, 1914-1918

Registre de Zahlé No 20, 1956

Registre de Qaobayet 1920

ARCHIVES DES JOURNAUX

- Le Temps 1925-1927.
- Times 120, 1923-1927.

لبنان بين الوحدة والانفصال

هزائم الانتفاضات ١٩١٩ - ١٩٢٧

هل يمكننا دراسة التاريخ السياسي للكيان اللبناني من دون العودة الى جذور المشكلة السياسية التي عصفت بالمنطقة ولا زالت للوصول الى تساؤلات ملحة تحدد رؤيتنا لواقعنا انطلاقاً من معطيات السياسات الدولية والاقليمية.

لقد عصفت الأفكار السياسية العربية والعالمية بمحاولات ترسيخ لبنان، نظراً لاهمية موقعه (بين والي عكا ووالي الشام) وهشاشة تركيبته السياسية التي لم تستطع تخطي قبليتها وطوائفيتها للخروج إلى الدولة الحديثة. ربما هو حال المنطقة العربية التي خاضت مقاومة ضد العثمانيين تحت شعار الوحدة العربية، والقومية العربية، الى جانب المستعمر في مرحلة أولى، والذي وإن اختلفت استراتيجيته الاستعمارية (فرنسا، بريطانيا)، وإن تناقض في الاسلوب مع حلفائه انما هو اقترب في الاهداف، والهدف كان محاولة السيطرة على المنطقة العربية.

وهذا ما برز في آلية العمل على العصبيات الطائفية والمذهبية والقبلية التي اراد بعضها بناء سلطات محلية أو دويلات خاصة به، لقيت التشجيع الكامل من السلطات المنتدبة التي حاولت ضرب الاتجاهات السياسية الوحدوية التي تحفظ للعرب بعضاً من وجودهم. فجاء ترسيخ الواقع الكياني ليوتر علاقات الدول فيما بينها في فترة لاحقة ويمنع عليها أية وحدة، ويضرب مصالحها المشتركة.

سنحاول في هذا النص تلمس التطورات التاريخية التي أدت الى إعلان دولة لبنان الكبير، فهزمت وانكفأت، ورصد ردود الفعل التي أدت الى انتفاضات فشلت في فرض شروطها.

من المقدمة